
المذهب الصحيح
علي آل محسن


المذهب الصحيح



علي آل محسن



مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيِّد الأنبياء والمرسلين، وخير الخلق أجمعين: نبيِّنا محمد، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وبعد:

فإنه من المعلوم أن المسلمين تفرَّقوا إلى فرق كثيرة ومذاهب متعدِّدة، كما أخبر بذلك النبي صلى الله عليه وآله، في أحاديث مشهورة، ورد فيها أن هذه الأمَّة تفترق إلى ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة.

ومن نظر في تاريخ الفرق والمذاهب الإسلامية يجد أن هذا الافتراق ولَّد حالة من العداء المذهبي، الذي نشأت عنه النزاعات الطائفية، والفتن والصدامات المذهبية التي وقعت بين أتباع جملة من المذاهب المختلفة، حتى لا تكاد تجد أهل عصر من العصور لم يكن بينهم عداء مذهبي أو تشنج طائفي، وصار التمييز المذهبي في غالب الأحوال سمة من سمات تعامل المسلمين مع بعضهم بعضاً.

وأما الحوارات المذهبية فإنها كانت ولا تزال محتدمة بين

بعض الطوائف الإسلامية، التي حرصت كل واحدة منها على إبراز نفسها على أنها هي الفرقة الناجية، وأن أتْبَاعها هم الناجون دون غيرهم من أتباع الطوائف الأخرى، وصار أتباع بعض المذاهب ينافحون في إثبات ذلك بكل ما أُوتوا من جهد وطاقة، وربما تطاولوا على غيرهم من المنتمين إلى المذاهب الأخرى، بالتكفير، أو التضليل، أو الاتهام، والتسقيط.

ولا شك في أن احتدام الصراع الفكري بين الطوائف أثرى الحركة العلمية عند المسلمين، إلا أنه أفرز ظاهرة اختلاق الأحاديث التي عمَّقت الخلاف بين المذاهب الإسلامية، حتى صار من غير الممكن رفع الخلاف العقدي والفقهي المستنبَط من تلك الأحاديث التي تراها بعض الطوائف أحاديث باطلة، وتراها طوائف أخرى أحاديث صحيحة، ولا سيما أن كل طائفة صارت تقدِّس كتباً حديثية خاصة بها، مملوءة بأحاديث كثيرة، تعتبرها الطوائف الأخرى أحاديث موضوعة أو مكذوبة على رسول الله ﷺ، وصارت كل فرقة تستنبط أصول مذهبها وفروعه مما حوته تلك الكتب، فزادت الفتنة، وعظمت المحنة، وخفي الحق، وانتشر الباطل، وصار الناس في ظلمة شديدة.

إلا أن الحق - مع كل ذلك - لا تختفي أنواره، ولا تندثر آثاره، فأعلامه ظاهرة، ودلائله واضحة، فإن الآيات القرآنية وما وصل إلينا من أحاديث نبوية صحيحة، كلها تصدح بالحق، وتصدع بالهدى، ولكن ينبغي لمريد الحق ألا يتعصّب لمذهب معين،

وأن يجانب هواه، ويترك عبادة السادة والكبراء، وينأى عن تقليد الأجداد والآباء؛ لأنه إن تجرّد عن كل ذلك، وتمسَّك بآيات الكتاب العزيز، وبالآثار الصحيحة المروية عن سيِّد الأنام رسول الله ﷺ أدرك الحق، ووصل إليه، فنال مبتغاه، وحصل على ما يتمنَّاه.

ولأجل كل ذلك أردت أن يكون موضوع كتابي هذا هو بيان المذهب الصحيح من مذاهب هذه الأمة، سائلاً المولى سبحانه أن يعينني على قول الصدق، وبيان الحق، إنه سميع مجيب، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين.

٢٠ شعبان ١٤٢٩هـ علي آل محسن

أحاديث افتراق الأمة

رُويتْ أحاديث افتراق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة في كتب الحديث بطرق كثيرة، رواها جمع كبير من أعلام الشيعة وأهل السنة في كتبهم: كالشيخ محمد بن يعقوب الكليني، والشيخ محمد بن علي بن بابويه المعروف بالصدوق، والترمذي، وأبي داود، وابن ماجة، وأحمد، والحاكم النيسابوري، والهيثمي، وابن حجر، والذهبي، والسيوطي، وغيرهم.

وصحَّحها جمع من علماء الفريقين كما سنبيِّنه قريباً إن شاء الله تعالى.

ورواها عن النبي ﷺ طائفة من الصحابة، منهم: أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وابن عباس، وأبو هريرة، وابن عمر، وعبد الله بن عمرو، ومعاوية، وسعد بن أبي وقاص، وغيرهم.

وجاءت هذه الأحاديث بألفاظ مختلفة، إلا أنها كلها تؤدِّي معنى واحداً، وإليك بعضاً منها:

بعض ألفاظ الحديث:

١- أخرج الترمذي ٥/ ٢٥، وأبو داود ٤/ ١٩٧، وابن ماجة ٢/ ١٣٢١ في سننهم وغيرهم، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: تفرَّقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، أو اثنتين وسبعين

فرقة، والنصارى مثل ذلك، وتفترق أمّتي على ثلاث وسبعين فرقة.

وهذا الحديث صحَّحه الترمذي في سننه، والألباني في صحيح سنن أبي داود ٣/ ٨٦٩، وصحيح سنن ابن ماجة ٢/ ٣٦٤، وسلسلة الأحاديث الصحيحة ١/ ٣٥٦.

٢- أخرج الترمذي في سننه ٥/ ٢٦، والحاكم في المستدرك ١/ ١٢٨، وغيرهما عن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: ليأتينَّ على أمتي ما أتىٰ على بني إسرائيل حذو النعل بالنعل، حتى إن كان منهم مَن أتىٰ أُمَّه علانية لكان في أمتي من يصنع ذلك، وإن بني إسرائيل تفرَّقت على اثنتين وسبعين ملّة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملّة، كلهم في النار إلا ملّة واحدة. قالوا: ومن هي يا رسول الله؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي.

وعند الحاكم: قال: ما أنا عليه اليوم وأصحابي.

٣- وأخرج أبو داود في سننه ٤/ ١٩٨، وابن ماجة كذلك ٢/ ١٣٢٢، وأحمد في المسند ٣/ ١٤٥، وغيرهم عن معاوية وغيره، قال: ألا إن رسول الله ﷺ قام فينا، فقال: ألا إن مَن قبلكم مِن أهل الكتاب افترقوا على ثنتين وسبعين ملّة، وإن هذه الملّة ستفترق على ثلاث وسبعين: ثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنة، وهي الجماعة.

وهذا الحديث صحَّحه الألباني في صحيح سنن أبي داود

٣/ ٣٨٤٣، وصحيح سنن ابن ماجة ٢/ ٣٦٤، وسلسلة الأحاديث الصحيحة ١/ ٣٥٨، ٣/ ٤٨٠.

٤- وروى الشيخ الكليني قدس سره في كتاب روضة الكافي ٨/ ١٨٨ بسنده عن أبي خالد الكابلي عن أبي جعفر الباقر عليه السلام في حديث قال: إن اليهود تفرَّقوا من بعد موسى عليه السلام على إحدى وسبعين فرقة، منها فرقة في الجنة وسبعون فرقة في النار، وتفرَّقت النصارى بعد عيسى عليه السلام على اثنتين وسبعين فرقة، فرقة منها في الجنة، وإحدى وسبعون في النار، وتفرَّقت هذه الأمة بعد نبيِّها صلى الله عليه وآله على ثلاث وسبعين فرقة، اثنتان وسبعون فرقة في النار، وفرقة في الجنة، ومن الثلاث وسبعين فرقة ثلاث عشرة فرقة تنتحل ولايتنا ومودتنا، اثنتا عشرة فرقة منها في النار، وفرقة في الجنة، وستون فرقة من سائر الناس في النار.

وهذا الحديث حسَّنه الشيخ المجلسي قدس سره في مرآة العقول ٢٦/ ١٥٣.

٥- وروى الشيخ الصدوق قدس سره في الخصال ٢/ ٥٨٥ بسنده عن الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب عليهما السلام، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: إن أمّة موسى افترقت بعده على إحدى وسبعين فرقة، فرقة منها ناجية، وسبعون في النار، وافترقت أمة عيسى عليه السلام بعده على اثنتين وسبعين فرقة، فرقة منها ناجية، وإحدى وسبعون في النار، وإن أمتي ستفرق بعدي على ثلاث وسبعين فرقة، فرقة

منها ناجية، واثنتان وسبعون في النار.

٦- وروى أيضاً ٢/ ٥٨٤ بسنده عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: إن بني إسرائيل تفرَّقت على عيسى عليه السلام إحدى وسبعين فرقة، فهلك سبعون فرقة، وتخلص فرقة، وإن أمتي ستفرق على اثنتين وسبعين فرقة، يهلك إحدى وسبعون، ويتخلص فرقة. قالوا: يا رسول الله ﷺ من تلك الفرقة؟ قال: الجماعة، الجماعة، الجماعة.

٧- وروى الشيخ الصدوق أيضاً في كتاب معاني الأخبار: ٣٢٣، بسنده عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: سيأتي على أمتي ما أتى على بني إسرائيل، مثل بمثل، وإنهم تفرَّقوا على اثنين وسبعين ملة، وستفرّق أمتي على ثلاث وسبعين ملة، تزيد عليهم واحدة، كلها في النار غير واحدة، قال: قيل: يا رسول الله وما تلك الواحدة؟ قال: هو ما نحن عليه اليوم أنا وأصحابي.

إلى غير ذلك من الأحاديث المتقاربة في اللفظ والمعنى مع ما ذكرناه.

أهم المذاهب الإسلامية المعاصرة

الذين كتبوا في الفرق والمذاهب الإسلامية من الكُتَّاب السابقين كالشهرستاني في الملل والنحل، والبغدادي في الفَرْق بين الفِرَق، وابن حزم في الفصل في الملل والأهواء والنحل، وغيرهم، ذكروا فرقاً إسلامية ومذاهب كثيرة، تنيف على سبعين فرقة، وذكروا لتلك المذاهب آراء مختلفة في العقيدة وغيرها.

ومن الملاحظ أن كثيراً مما كتبوه لا يتسم بالصحة ولا بالإنصاف، ولا أريد الآن أن أستعرض ما قالوه، وأتعرض إليه بالنقد والتحليل؛ لأن ذلك يخرجني عن موضوع الكتاب، وقد كتبت في كتابي (دليل المتحيِّرين) ما ينفع في هذا المقام، فمن شاء فليرجع إليه.

ولا يخفى أن أكثر تلك المذاهب الإسلامية التي ذُكرت في تلك الكتب قد اندثرت، ولم يعد لها وجود، ولم يبق لها أتباع يتديَّنون بها، وكل ما بقي منها مجرد آراء مذكورة في بطون الكتب لأصحاب تلك الفرق والمذاهب.

واندثار تلك المذاهب دليل واضح على أن تلك المذاهب لم تكن صحيحة؛ لأنها لو كانت صحيحة لما اندثرت وبقي غيرها من المذاهب الفاسدة.

وبما أن الحق لا بد أن يكون باقياً إلى قيام الساعة كما يدل

عليه قوله تعالى: ﴿ وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ ﴾ [الأعراف: ١٨١]، فإن واحداً من المذاهب الباقية المعروفة هو المذهب الحق، وأتباعه هم الناجون دون من سواهم.

وأهم هذه المذاهب الإسلامية المعاصرة هي:

١- **مذهب أهل السنة والجماعة:** وهو أشهر المذاهب الإسلامية، وأوسعها انتشاراً، وأغلب المسلمين ينتمون إلى هذا المذهب، وجلهم إن لم يكونوا كلهم يقلدون في أصول دينهم أبا الحسن الأشعري (٢٦٠-٣٢٤هـ)، ويقلدون في الفروع مذاهبهم الأربعة المشهورة: مذهب أبي حنيفة النعمان، ومذهب مالك بن أنس، ومذهب أحمد بن حنبل، ومذهب محمد بن إدريس الشافعي.

وأهل السنة يعتقدون بصحة خلافة أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي بن أبي طالب، ويرون أن ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة، وأن خلافتهم صحَّت بالاختيار والبيعة، ويرون عدالة كل الصحابة، وينزهون الله تعالى عن التجسيم والتشبيه، ولكنهم يقولون: إن الله يُرى يوم القيامة، وغير ذلك.

وأهم كتبهم الحديثية: صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل البخاري، وصحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج القشيري، وسنن الترمذي، وسنن أبي داود، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجة، ومسند أحمد بن حنبل، وكتاب الموطأ لمالك بن أنس وغيرها.

٢- **الشيعة الإمامية الاثنا عشرية:** وهم أكبر طوائف الشيعة،

وأكثرهم انتشاراً، إذ ينتشرون في إيران، والعراق، ويشكلون الغالبية فيهما، ويتواجدون بكثرة لبنان، ودول الخليج، والهند، وغيرها من البلاد العربية والإسلامية.

وهم يعتقدون أن الخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله لا تصح بالاختيار، وإنما تكون بالنص، ويعتقدون أن الخلفاء بعد رسول الله صلى الله عليه وآله اثنا عشر من أئمة أهل البيت، أولهم الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، وآخرهم الإمام المهدي المنتظر محمد بن الحسن العسكري عليه السلام، ويعتقدون بعصمة الأئمة، وأن إمام المسلمين يجب أن يكون أفضل أهل زمانه.

وأهم كتبهم الحديثية هي: الكافي للشيخ محمد بن يعقوب الكليني، وتهذيب الأحكام والاستبصار كلاهما للشيخ محمد بن الحسن الطوسي، ومن لا يحضره الفقيه للشيخ محمد بن علي بن بابويه المعروف بالشيخ الصدوق.

٣- الشيعة الزيدية: وهم إحدى فرق الشيعة، يقولون بإمامة زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، في قبال الشيعة الإمامية القائلين بإمامة أخيه الإمام أبي جعفر محمد بن علي المعروف بالباقر عليه السلام، ولما قتل زيد بن علي سنة ١٢١هـ قالوا بإمامة يحيى بن زيد الذي مضى إلى خراسان، فقتل فيها سنة ١٢٦هـ.

وهم يرون أن كل فاطمي عالم شجاع سخي قام بالسيف فهو إمام، وأهم فرقهم: الجارودية، والسليمانية، والبترية.

وتمكَّنوا من تأسيس دولة لهم في اليمن، واستمرت دولتهم إلى أن أقصيت الزيدية عن الحكم في اليمن بحلول الجمهورية العربية اليمنية في سنة ١٩٦٢م.

وأهم أئمتهم بعد زيد بن علي: الإمام الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، وهو إمام اليمن، ومؤسِّس الدولة الزيدية فيها.

والإمام الناصر الأطروش، وهو الحسن بن علي بن الحسن بن علي بن عمر الأشرف بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، قام بدعوته في بلاد طبرستان، وكان معاصراً للإمام الهادي يحيى بن الحسين.

والزيدية يتواجدون الآن في اليمن، وفي جنوب سلطِنة عُمان، وتوجد أقليات صغيرة منهم في الحجاز.

٤- **الشيعة الإسماعيلية:** وهم إحدى فرق الشيعة، وهم القائلون بإمامة إسماعيل ابن الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام، في قبال الشيعة الإمامية الذين قالوا بإمامة أخيه الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام، واختلف الإسماعيلية في أن إسماعيل بن جعفر هل مات في حياة أبيه، أو أنه لم يمت، إلا أنهم اتفقوا على أن الإمامة باقية في نسله، فجعلوا الإمامة في ابنه محمد بن إسماعيل، وقيل: إنهم انقسموا إلى فرعين: نزارية، ومستعلية، وما زالتا موجودتين

إلى يومنا هذا.

واستطاع الإسماعيليون أن يؤسِّسوا أول دولة شيعيَّة بخلافة شيعيَّة، يرأسها أئمة ظهروا بعد نجاح دعوتهم السرّية، قائلين: «إنهم من ذرية الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام»، وهي الدولة الفاطمية التي بدأت في شمال أفريقيا، ثم وصلت إلى مصر، وجعلوا مدينة القاهرة عاصمة لهم، وصارت القاهرة في عهدهم من أكبر مدن العالم آنذاك، وبنوا فيها الجامع الأزهر.

ويتواجد الإسماعيلون في عصرنا الحاضر في شبه القارة الهندية، وسوريا، وفي جنوب المملكة العربية السعودية، وفي اليمن، وفي مصر، وشرق أفريقيا، وغيرها.

٥- السلفية: وهم أتباع الشيخ أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ)، الذي جدَّد مذهبه الشيخ محمد بن عبد الوهاب النجدي (١١١٥-١٢٠٦هـ).

ويعتقد السلفيون أنهم متَّبعون لعقيدة السلف الصالح، وهم القرون الثلاثة الأولى، من الصحابة، والتابعين، وتابعي التابعين، وأنهم هم أهل السنة في الحقيقة دون غيرهم، وأما الأشاعرة والماتريدية الذين يشكلون أغلب أهل السنة فيرون أنهم ضلوا عن طريق الحق.

ويعتقد السلفيون أن الله تعالى له وجه، ويدان، وساق، وأصابع، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا، وأنه جالس فوق عرشه، وأنه

يضحك، ويهرول، وغير ذلك مما يعتبره غيرهم تشبيهاً وتجسيماً.

ويتواجدون في هذا العصر في بلاد نجد، ولكن انتشر مذهبهم في مناطق مختلفة من العالم، كباكستان، وأفغانستان، وغيرهما.

٦- **الخوارج**: هي فرقة نشأت في عهد الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، نتيجة قبوله التحكيم مع معاوية بن أبي سفيان، وأطلق عليهم: الخوارج، والحرورية، والمحكِّمة، والشراة، و أهل النهروان.

والخوارج يرفضون خلافة عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب عليه السلام، ولا يرون شرعية ملك حكام بني أمية، ويرون أن فاعل الكبيرة كافر، ولذلك طلبوا من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام أن يعلن توبته من الكفر لما حكَّم الرجال في دين الله.

ونشبت بينهم وبين الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام حرب النهروان المشهورة التي انهزموا فيها، وقُتل فيها رؤساؤهم، إلا أنَّ واحداً منهم ـ وهو عبد الرحمن بن ملجم المرادي ـ استطاع أن يغتال الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وهو يصلي صلاة الفجر في مسجد الكوفة.

والخوارج ينقسمون إلى عدة فرق، منها: الأزارقة، وهم أتباع نافع بن الأزرق، والنجدات أتباع نجدة بن عامر الحنفي، والصفرية أتباع زياد الأصفر، أو النعمان بن الأصفر، أو عبد الله بن

صفار، والأباضية أتباع عبد الله بن أباض.

ويتواجد الأباضية الآن في سلطنة عُمان، ويمثلون حوالي ٧٥ ٪ من العُمانيين، ويتواجدون أيضاً في ليبيا، والجزائر، وبعض مناطق شمال أفريقيا، وبعضهم ينكر أن هؤلاء الأباضية من ضمن الخوارج، والله العالم.

كل حزب بما لديهم فَرِحون

لما دلَّت الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ على أن هذه الأمَّة تختلف إلى طوائف ومذاهب كثيرة، وأنها كلها في النار إلا واحدة، ورأى المسلمون وقوع هذا الاختلاف، وتعمّق جذوره بين المسلمين، ادَّعت كل طائفة أنها هي الفرقة الناجية دون غيرها من الطوائف الأخرى التي تختلف معها في الأصول والفروع، ونتج عن ذلك احتدام الأخذ والرد بين علماء الطوائف، ومحاولة أتباع كل طائفة أن يبرهنوا على صحة مذهبهم بما عندهم من الأدلة والإثباتات.

ومن الواضح أنه لا يصح قبول كلام كل الطوائف في هذه المسألة؛ لاستلزام ذلك تكذيب الأحاديث الصحيحة السابقة التي نصَّت على أن الفرقة الناجية هي فرقة واحدة من كل تلك الفِرق.

مضافاً إلى أن القول بذلك يؤدي إلى الاعتقاد بالمتنافيات، كاعتقاد أن الناجين هم أهل السنة دون غيرهم، والمعتزلة دون غيرهم، والشيعة دون غيرهم، وهذا واضح البطلان.

وعليه، فلا بد من النظر في أدلة كل طائفة وتمحيصها، والأخذ بالحُجج القطعية، وطرح الادعاءات المجرّدة التي لا تستند على شيء؛ لأنها لا قيمة لها ولا فائدة فيها.

ولنأخذ مثالين لبعض استدلالات أهل السنة على أنهم هم

الفرقة الناجية؛ ليرى القارئ العزيز كيف تمسّك بعضهم بما لا ينفع في الاستدلال، وتشبّث آخرون بما لا يفيد في المقام:

المثال الأول: ما ذكره الإيجي في المواقف، حيث قال: وأما الفرقة المستثناة الذين قال فيهم: «هم الذين على ما أنا عليه وأصحابي»، فهم الأشاعرة، والسلف من المحدّثين، وأهل السنة والجماعة، ومذهبهم خالٍ من بِدَع هؤلاء...

ثم ساق عقائد أهل السنة بنحو الإجمال. (المواقف: ٤٢٩-٤٣٠).

وهذا الدليل - كما ترى - ضعيف ركيك؛ لأن كل فرقة تدّعي أنها على ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، وأن مذاهبهم خالية من البِدَع.

هذا مع أن أهل السنة - بنظر غيرهم - افتعلوا كثيراً من البِدَع التي خالفوا بها السنة الصحيحة، كصلاة التراويح، والتطليقات الثلاث في مجلس واحد بلفظ واحد، والتثويب في الأذان، وغير ذلك، وإذا أردت الاطلاع على المزيد فراجع ما كتبناه في الفصل الخامس من كتابنا (مسائل خلافية).

مضافاً إلى أن الأشاعرة وأهل السنة وأهل الحديث الذين ذكر أنهم هم الناجون، هم أكثر من فرقة.

قال السفاريني في لوامع الأنوار البهية ١/ ٧٣: أهل السنة والجماعة ثلاث فرق: الأثرية وإمامهم أحمد بن حنبل، والأشعرية

وإمامهم أبو الحسن الأشعري، والماتريدية وإمامهم أبو منصور الماتريدي.

ثم قال: قال بعض العلماء: «هم ـ يعني الفرقة الناجية ـ أهل الحديث، يعني الأثرية، والأشعرية، والماتريدية».

وعقَّب بما حاصله: أن قول النبي ﷺ: «إلا فرقة واحدة» ينافي التعدّد، فالفرقة الناجية هم الأثرية فقط أتباع أحمد بن حنبل، دون الأشعرية، والماتريدية. (نفس المصدر ١/ ٧٦).

ثم إن ما ذكره الإيجي من عقائد أهل السُّنّة فيه من الأباطيل ما فيه، مثل قوله: «إن الله تعالى يراه المؤمنون يوم القيامة»؛ فإن إثبات الرؤية لله تعالى مخالف لقوله سبحانه: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، فإن هذه الآية واضحة الدلالة على أن الله تعالى لا يُرى مطلقاً، لا في الدنيا، ولا في الآخرة؛ مضافاً إلى أن القول بالرؤية يستلزم محاذير كثيرة، لا يمكن الالتزام بها، كالقول بالتجسيم، والتركيب، والحاجة إلى المكان وغير ذلك مما هو مبيَّن في موضعه.

وكذلك قوله: «لا غرض لفعله سبحانه».

وهو خلاف قوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾ [المؤمنون: ١١٥]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ ﴿١٦﴾ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا لَاتَّخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ﴾

[الأنبياء: ١٦، ١٧]، وقوله: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفُورُ﴾ [الملك: ٢]، وغير هذه الآيات في كتاب الله كثير.

وقوله: «إن الإمام الحق بعد رسول الله أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، والأفضلية بهذا الترتيب».

مردود بأن الأحاديث التي رواها أهل السنة في كتبهم تدل بوضوح على إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وأفضليته على سائر الصحابة، وليس هذا موضع بيان تلك الأدلة.

إلى غير ذلك من العقائد التي دلَّ الدليل على خلافها، والتي يجزم الباحث المنصف أن من يعتقد بها لا يمكن أن يكون من الفرقة الناجية المحقَّة.

الثاني: ما ذكره المناوي، فإنه قال بعد أن ذكر أن الفرقة الناجية هم أهل السنة والجماعة:

فإن قيل: ما وثوقك بأن تلك الفرقة الناجية هي أهل السنة والجماعة، مع أن كل واحدة من الفرق تزعم أنها هي دون غيرها؟

قلنا: ليس ذلك بالادّعاء والتشبّث باستعمال الوهم القاصر والقول الزاعم، بل بالنقل عن جهابذة هذه الصنعة وأئمة أهل الحديث، الذين جمعوا صحاح الأحاديث في أمر المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم، وأحواله، وأفعاله، وحركاته، وسكناته، وأحوال الصحب والتابعين، كالشيخين وغيرهما من الثقات، الذين اتفق أهل المشرق

والمغرب على صحة ما في كتبهم، وتكفّل باستنباط معانيها وكشف مشكلاتها كالخطابي والبغوي والنووي جزاهم الله خيراً، ثم بعد النقل يُنظَر من تمسّك بهديهم، واقتفى أثرهم، واهتدى بسيرتهم في الأصول والفروع، فيُحكم بأنهم هم. (فيض القدير ٢/ ٢٠).

وأقول: هذا الدليل كسابقه في الركاكة والضعف؛ فإن كل الفِرَق تزعم أنها جمعت الآثار الصحيحة عن النبي ﷺ، وأحواله، وأفعاله، وحركاته، وسكناته، بالنقل الصحيح عن جهابذة الحديث وأئمة الدين... إلى آخره.

وكل الفِرَق تدّعي أنها تقتفي آثار رسول الله ﷺ، وتتمسّك بأحكامه المنقولة عنه بالنقل الثابت الصحيح.

إلا أن هذه كلها دعاوى فارغة، لا قيمة لها كما قلنا، والمعوَّل على ما دلَّ عليه الدليل الصحيح لا غيره.

مع أن الدولة الرسمية من زمان أبي بكر إلى ما قبل زمان عمر بن عبد العزيز كانت تمنع من تدوين الحديث، وأول من أمر بتدوين الحديث هو عمر بن عبد العزيز، وذلك بعد وفاة كل صحابة رسول الله ﷺ، أي أن أهل السنة دوَّنوا حديث رسول الله ﷺ بعد تسعين سنة من وفاته ﷺ، وهي فاصلة كبيرة جدًّا، من شأنها أن يتسبَّب عنها ضياع الكثير من أحاديث رسول الله ﷺ، وتحريف الكثير مما دُوِّن من تلك الأحاديث.

ومحمد بن إسماعيل البخاري الذي كتب أهم كتاب من كتب

الحديث عند أهل السنة توفي في سنة ٢٦٥هـ، قبل أن يتم كتابة صحيحه، وهذا يدل على أنه كتبه بعد أكثر من ٢٥٠ سنة من وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله.

ومسلم بن الحجاج توفي في سنة ٢٦١هـ ، أي أنه كتب صحيحه بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله بحوالي ٢٥٠ أو ٢٤٥ سنة.

ومحمد بن عيسى الترمذي توفي في سنة ٢٧٩هـ، وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني توفي في سنة ٢٧٢هـ، وابن ماجة محمد بن يزيد القزويني توفي في سنة ٢٨٦هـ، وتوفي أحمد بن شعيب النسائي سنة ٣٠٣هـ، وكل هؤلاء كتبوا كتبهم الحديثية بعد أكثر من ٢٦٠ سنة من وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله.

في حين أن الشيعة تلقوا أحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، والحسن، والحسين عليهم السلام، الذين كتبوا أحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله في زمانه كما اعترف بذلك بعض علماء أهل السنة.

قال ابن الصلاح: اختلف الصدر الأول رضي الله عنهم في كتابة الحديث، فمنهم من كرِه كتابة الحديث والعلم، وأمروا بحفظه، ومنهم من أجاز ذلك...

إلى أن قال: وممن روينا عنه إباحة ذلك أو فعَله: علي، وابنه الحسن، وأنس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو بن العاص، في جمع آخرين من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم أجمعين.

(مقدمة ابن الصلاح: ٨٧).

وما كتبه أمير المؤمنين عليه السلام يتوارثه أئمة أهل البيت عليهم السلام ويحدِّثون شيعتهم منه كما روي صحيحاً عنهم عليهم السلام.

فقد روى محمد بن الحسن الصفار بسند صحيح عن جابر، قال أبو جعفر عليه السلام: يا جابر، والله لو كنا نحدِّث الناس أو حدَّثناهم برأينا لكنا من الهالكين، ولكنا نحدِّثهم بآثار عندنا من رسول الله صلى الله عليه وآله، يتوارثها كابر عن كابر، نكنزها كما يكنز هؤلاء ذهبهم وفضَّتهم. (بصائر الدرجات: ٣٢٠).

وقوله: «بالنقل عن جهابذة هذه الصنعة... كالشيخين وغيرهما من الثقات الذين اتفق أهل المشرق والمغرب على صحَّة ما في كتبهم»، ادّعاء فاسد؛ لأن الشيعة مثلاً لا يصحِّحون أسانيد أكثر تلك الأحاديث ولا يعتدّون بها، وإجماع أهل السنة على صحَّة تلك الأحاديث التي جمعها حفّاظ الأحاديث عندهم لا يعني إجماع كل الأمة على ذلك فضلاً عن إجماع أهل المشرق والمغرب.

هذا مع أن بعض حفاظ الحديث من أهل السنة انتقدوا جملة من أحاديث الصحيحين، وضعَّفوها، وحكم بعضهم بوضع بعض أحاديث الصحيحين.

وقوله: «ثم بعد النقل يُنظَر من تمسَّك بهديهم[1]، واقتفى أثرهم، واهتدى بسيرتهم في الأصول والفروع، فيُحكم بأنهم هم»

(١) يعني بهدي الصحب والتابعين.

لم يبيِّن فيه أن أهل السنة هم الذين تمسَّكوا بهدي الصحابة والتابعين، بل علّق الحكم بالنجاة على النظر.

ومجموع كلامه لا يدل على أكثر من أن أهل السنة جمعوا الأحاديث الصحيحة فقط، أما أنهم عملوا بها أم لا، فهذا لم يثبته كما هو واضح من كلامه، مع أنَّا لا نسلّم بصحة الكثير من تلك الأحاديث كما قلنا، ولا سيما ما كان منه مرويًّا عن أعداء أمير المؤمنين عليه السلام، المبغضين له، الموالين لأعدائه.

ثم إن المطلوب هو التمسّك بهدي النبي صلى الله عليه وآله، واتِّباع مَن أمر النبي صلى الله عليه وآله باتِّباعه، وهم أهل البيت عليهم السلام كما في حديث الثقلين الذي سنذكره قريباً، لا اتِّباع مَن اتخذه الناس إماماً لهم من دون دليل ولا حجّة.

فالنتيجة أن هذين الاستدلالين غير تامَّين، وهما مثالان لاستدلالاتهم على نجاتهم، وهما كغيرهما من أدلتهم دعاوى مجرّدة، وأدلّة ملفّقة، لا تستند إلى حجّة صحيحة ولا إلى برهان مستقيم.

وعلى ذلك قس ما سواهما من استدلالاتهم على نجاتهم، وعلى أنهم هم الفرقة المحقة دون غيرهم من فرق هذه الأمة.

مذهب الشيعة الإمامية هو المذهب الصحيح

إن كل عالم منصف يرى أن الأدلة القطعية تأخذ بالأعناق إلى اتّباع مذهب أهل البيت عليهم السلام، وهو مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية، وأما غيره من المذاهب الإسلامية الأخرى فلم يدل دليل تام على صحَّتها وجواز التعبّد بها.

ويمكن الاستدلال على أن مذهب الشيعة الإمامية هو المذهب الصحيح بعدة أدلة:

الدليل الأول:

لزوم التمسك بأهل البيت عليهم السلام

حثَّ رسول الله صلى الله عليه وآله هذه الأمّة للنجاة من الضلال والانحراف على التمسّك بأمرين اثنين، هما: كتاب الله، وأهل البيت النبوي عليهم السلام، فقال صلى الله عليه وآله: «إني قد تركتُ فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي. (سنن الترمذي ٥/ ٦٢٢، قال الترمذي هذا حديث حسن غريب. صحَّحه الألباني في صحيح سنن الترمذي ٣/ ٥٤٢، وسلسلة الأحاديث الصحيحة ٤/ ٣٥٦).

وقال ﷺ: إني تارك فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرَّقا حتى يَرِدا عليَّ الحوض. فانظروا كيف تخلفوني فيهما. (سنن الترمذي ٥/ ٦٦٣، قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب. صحَّحه الألباني في صحيح سنن الترمذي ٣/ ٥٤٣، وصحيح الجامع الصغير ١/ ٤٨٢).

وهذا الحديث صحَّحه باختلاف ألفاظه جمع من حفاظ الحديث عند أهل السنة، منهم: الحاكم النيسابوري في المستدرك ٣/ ١٠٩، ١٤٨، والذهبي في التلخيص، والسيوطي في الجامع الصغير ١/ ٤٠٢، والهيثمي في مجمع الزوائد ٩/ ١٦٢، قال: «رواه أحمد، وإسناده جيد»، وصحَّحه كذلك: ابن حجر العسقلاني في المطالب العالية ٤/ ٦٥، وابن كثير في تفسير القرآن العظيم ٤/ ١١٣، والبوصيري في مختصر إتحاف السادة المهرة ٩/ ١٩٤، وابن حجر الهيتمي في الصواعق المحرقة: ١٤٥، ٢٢٨، والألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤/ ٣٥٦، وصحيح الجامع الصغير ١/ ٤٨٢، وحسَّنه الترمذي في سننه ٥/ ٦٢٢، ٦٢٣، والبغوي في شرح السنة ١٤/ ١١٩، وغيرهم.

وورد في بعض ألفاظ هذا الحديث أن رسول الله ﷺ قال: إني تارك فيكم خليفتين: كتاب الله عزَّ وجل حبل ممدود ما بين السماء والأرض - أو ما بين السماء إلى الأرض - وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يتفرَّقا حتى يردا عليَّ الحوض. (مجمع الزوائد

٩/ ١٦٢، قال الهيثمي: رواه أحمد، وإسناده جيد. وصحَّحه الألباني في صحيح الجامع الصغير ١/ ٤٨٢).

وفي هذه الأحاديث دلالة واضحة على أنه يجب التمسّك بالعترة النبوية الطاهرة، ويجب اتخاذهم أئمة وخلفاء دون غيرهم.

ولا ريب في أن أهل السنة، والمعتزلة، والخوارج، وغيرهم من الطوائف لم يتمسَّكوا بأهل البيت عليهم السلام، فوجب بمقتضى الحديث عدم إحراز نجاتهم وصحة مذاهبهم.

وأما الشيعة الإمامية فإنهم اتَّبعوا أئمة أهل البيت عليهم السلام، وتمسَّكوا بهم، وسيأتي إثبات ذلك إن شاء الله تعالى، وبهذا يثبت أنهم هم الناجون دون غيرهم. وقد أشبعنا الكلام في حديث الثقلين، وبيَّنا طرقه، وصحة أسانيده، وتكلمنا في دلالته في الفصل الثالث من كتابنا (مسائل خلافية)، فمن شاء فليراجعه هناك.

وأما الزيدية والإسماعيلية فإنهم لم يتمسَّكوا بأئمة أهل البيت الاثني عشر المتفق على نجاتهم، واتبعوا من هم دونهم علماً وفضلاً، ممن لم تتّفق الأمة على صلاحهم ونجاتهم ونجاة أتباعهم، فلا يكونون هم الناجين؛ لعدم جواز التمسّك بالمفضول وترك الفاضل في حال الاختلاف والتعارض كما لا يخفى على كل منصف.

وأهم أئمة الزيدية:

١- **زيد بن علي** رحمه الله: قال في حاشية البحر الزخار: هو الإمام الشهيد زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب إمام

المذهب الزيدي، كان بالمدينة، ثم خرج إلى الكوفة باستدعاء أهلها. وخرج على هشام بن عبد الملك سنة ١٢٠، داعياً إلى الكتاب والسنة ومحاربة الظلم الذي كان فاشياً في عهد الأمويين، فقُتل في صفر من تلك السنة، وقيل: سنة ١٢٢، وهي السنة التي خرج فيها، وكان عمره حين استشهاده ٤٢ سنة، وصُلب بعد قتله عليه السلام. (البحر الزخار ١/ ١٢).

٢- **محمد بن عبد الله المعروف بالنفس الزكية**: قال في حاشية البحر الزخار: محمد بن عبد الله المحض ابن الحسن المثنى ابن الحسن بن علي بن أبي طالب، الإمام الهاشمي المدني، يلقب بالنفس الزكية، خرج على المنصور أبي جعفر الدوانيقي العباسي، وغلب على المدينة لليلتين بقيتا من جمادى الآخرة ١٤٥هـ، فبعث إليه المنصور عيسى بن موسى على رأس جيش كبير، وحصلت بينهما حرب قُتل فيها النفس الزكية عند منتصف رمضان من السنة نفسها، وله ٥٣ سنة، وقيل: توفى سنة ١٤٤، وكانت مبايعة أهل المدينة له بأمر الإمام مالك على ما هو مبسوط في محله من كتب التاريخ. (البحر الزخار ١/ ١٣).

٣- **أحمد بن عيسى**: قال في حاشية البحر الزخار: أحمد بن عيسى بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الحسيني الكوفي، يكنى أبا عبد الله، وهو فقيه أهل البيت، حجَّ ثلاثين مرة ماشياً، روى عنه محمد بن منصور المرادي كتاب الأمالي في الفقه المرتبط بالدليل. خرج أيام الرشيد، فأُخذ وحُبس ثم تخلص،

واختفى بالبصرة إلى أن مات مختفياً وقد جاوز الثمانين وعمي، وذلك سنة ٢٤٧، وقيل ٢٤٠هـ. (البحر الزخار ١/ ١٢).

٤- القاسم بن إبراهيم الرسي: قال في الكتاب المذكور: الإمام القاسم بن إبراهيم الرسي الحسني، ولد سنة ١٧٠، وتوفي بالرس سنة ٢٤٤، وكان إماماً منقطع النظير. قال فيه بعض واصفيه:

ولو أنه نادى المنادي بمكة بخيف منى فيمن تضمُّ المواسمُ
مَنِ السيدُ السباقُ في كلِّ غايةٍ لقالَ جميعُ الناسِ لاشك قاسمُ

(البحر الزخار ١/ ١٢).

٥- الإمام الهادي يحيى بن الحسين: قال في مقدمة تثبيت الإمامة: هو الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم، أبو الحسين الإمام اليماني، الزيدي. وُلد بالمدينة سنة خمس وأربعين ومائتين. من مؤلفاته: الأحكام، والمنتخب، والفنون، والتوحيد، والمسائل، والقياس. أولاده: محمد المرتضى، وأحمد الناصر، وفاطمة، وزينب، والحسن. ظهوره باليمن سنة ٢٨٠، وله خمس وثلاثون سنة بدعوة من أحد ملوكها، واستقر بصعدة... توفي سنة ٢٩٨هـ، ودفن جنب المسجد الجامع بصعدة، وقبره مزار مشهور. (مقدمة تثبيت الإمامة: الهادي يحيى بن الحسين: ٢).

٦- الإمام الناصر: قال في حاشية البحر الزخار: هو أبو محمد الحسن بن علي بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن

الحسين بن علي بن أبي طالب الحسيني الإمام الناصر الكبير الأطروش، لطرش أصابه في أذنيه، ولد سنة ٢٣٠، وكان عالماً، شجاعاً، ورعاً، زاهداً، توفي سنة ٣٠٤، وإليه تُنسب الناصرية. (البحر الزخار ١/ ١٣).

٧- **أحمد بن يحيى**: قال في المصدر السابق: هو أحمد بن يحيى الهادي بن الحسين الحسني الإمام الناصر، ترجمان الدين، يكنى أبا يحيى، نشأ على الزهادة والعبادة، رجع من الحجاز سنة ٣٠١هـ، وقام بالدعوة، وله مع القرامطة جهاد كبير، ولم يزل ينصر الدين، ويقمع المبتدعين حتى توفي بصعدة سنة ٣٢٥هـ، ودفن بجنب أبيه في القبة المعروفة هناك. (البحر الزخار ١/ ١٤).

٨- **المؤيد بالله أحمد بن الحسين**: قال في نفس المصدر السابق: الإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين بن هارون الحسني الآملي كان مبرَّزا في علم النحو، واللغة، والحديث، وغير ذلك، وُلد بآمل طبرستان سنة ٣٣٣هـ، وبويع له بالخلافة سنة ٣٨٠هـ، وتوفي يوم عرفه سنة ٤١١هـ. (البحر الزخار ١/ ١٣).

٩- **يحيى بن الحسين أبو طالب**: قال في المصدر السابق: هو يحيى بن الحسين بن هارون أبو طالب، الناطق بالحق، صنو المترجم قبله، كان هو وأخوه المؤيد شمس العترة، وقمري الأسرة، له مؤلفات، وله تخريجات على مذهب الهادي، وكان يرى أن ما لم يوجد للهادي فيه نص فمذهبه كأبي حنيفة، بويع بعد موت أخيه

المؤيد سنة ٤١١هـ، وتوفي بآمل طبرستان ٤٢٤هـ، وقبره مشهور يزار. (البحر الزخار ١/ ١٣).

١٠- الإمام عبد الله بن حمزة: قال في المصدر السابق: هو عبد الله بن حمزة بن سليمان بن علي بن حمزة بن أبي هاشم الحسني القاسمي المنصور بالله، يكنى أبا محمد، ولد بعيشان سنة ٥٦١هـ، ونشأ نشأة عظيمة في الزهد والورع، وله مؤلفات كثيرة، أعظمها كتاب الشافي. قال في هذا الكتاب: «أنا أحفظ خمسين ألف حديث»، بويع له سنة ٥٩٤هـ على خلاف في ذلك، وتوفي محصوراً بكوكبان ٦١٤هـ، ودفن بها، ثم نقل إلى ظفار. (البحر الزخار ١/ ١٤).

قلت: هؤلاء هم أهم أئمة الزيدية، وهم لا يبلغون شأو الأئمة الاثني عشر عليهم السلام، ولا يدانونهم في الفضل، ولا يساوونهم في علم أو غيره، وعليك بمطالعة كتب التراجم التي كتبها علماء محايدون كعلماء أهل السنة مثلاً ليتبيَّن لك حقيقة الحال، وأما ما تكتبه كل طائفة عن أئمتها فلا يمكن أن يكون دليلاً على فضلهم وسمو مكانتهم؛ لأن غالب الطوائف تضفي على أئمتهم من الفضائل ما ليس لهم.

الدليل الثاني:
الخلفاء الاثنا عشر

أخبر رسول الله ﷺ في أحاديث صحيحة أن الخلفاء الذين يتولّون الأمر من بعده اثنا عشر خليفة، كلهم من قريش، وهم الخلفاء الذين يكون الدين بهم قائماً وعزيزاً ومنيعاً، ويكون أمر الناس بهم صالحاً.

فقد أخرج البخاري في صحيحه ٤/ ٢٢٥٧ بسنده عن جابر بن سمرة، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: يكون اثنا عشر أميراً، فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبي: إنه قال: كلهم من قريش.

قال البغوي: هذا حديث متّفق على صحّته. (شرح السنة ١٥/ ٣١).

وأخرج مسلم أيضاً بسنده عن جابر بن سمرة، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً. ثم تكلَّم النبي ﷺ بكلمة خفيت عليَّ، فسألت أبي: ماذا قال رسول الله ﷺ؟ فقال: كلهم من قريش. (صحيح مسلم ٣/ ١٤٥٢).

وحديث الخلفاء الاثني عشر أخرجه جمع آخرون من حفاظ الحديث، منهم: الترمذي في سننه ٤/ ٥٠١، وصحَّحه، وأبو داود في سننه ٤/ ١٠٦، وأحمد بن حنبل في مسنده ١/ ٣٩٨، ٥/ ٩٧، ١٠٧، والحاكم في المستدرك ٣/ ٦١٨، وغير هؤلاء، وصحّحه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ١/ ٦٥١، وفي صحيح

سنن أبي داود ٣/ ٨٠٧، وقال التبريزي في مشكاة المصابيح ٣/ ١٦٨٧: متفق عليه.

فإذا ضممنا حديث الخلفاء الاثني عشر إلى حديث: «إني تارك فيكم خليفتين»، وحديث الثقلين الآنفي الذكر، يُعلم أن هؤلاء الخلفاء الاثني عشر هم من أهل بيت النبي ﷺ، دون غيرهم من الخلفاء.

ونحن نظرنا في كل الطوائف الإسلامية فلم نجد طائفة منها تمسَّكت باثني عشر إماماً فقط، سواء كانوا من أهل البيت أم من غيرهم، إلا الشيعة الإمامية، الذين تمسَّكوا باثني عشر إماماً اتفقت الأمة - كما قلنا - على صلاحهم، ونجاتهم، ونجاة أتباعهم، وهذا دليل واضح على أن الشيعة الإمامية هم الناجون دون غيرهم.

إلا أن ابن تيميَّة رفض صحَّة إطلاق الخلفاء على هؤلاء الأئمة وإن كانوا أهلاً للخلافة، وكانت لهم فضائل كثيرة تؤهلهم للخلافة، فقال: إن تلك الفضائل غايتها أن يكون صاحبها أهلاً أن تُعقد له الإمامة، لكنه لا يصير إماماً بمجرد كونه أهلاً، كما أنه لا يصير الرجل قاضياً بمجرد كونه أهلاً لذلك.

إلى أن قال: إن أهلية الإمامة ثابتة لآخرين كثبوتها لهؤلاء، وهم أهل أن يتولّوا الإمامة، فلا موجب للتخصيص، ولم يصيروا بذلك أئمة. (منهاج السنة النبوية ٤/ ٢١٣).

وهذا القول من ابن تيمية يدل على أنه لم يكن في وسعه أن

يجحد فضل أئمة أهل البيت عليهم السلام وأهليّتهم للإمامة، ولو كان ذلك في وسعه لأنكر ما وسعه الإنكار، وتنظيره الإمام بالقاضي مغالطة واضحة، والصحيح أن ينظَّر بالقاضي المنصوب من قبل النبي صلى الله عليه وآله، فإنه يكون قاضياً وإن رفضه الناس، وهكذا حال الأئمة الاثني عشر، فإنه مع نص النبي صلى الله عليه وآله على خلافتهم لا يضرّهم من خالفهم ولا من جحدهم.

وقوله: «فلا موجب للتخصيص» غير صحيح؛ لأن التخصيص حاصل بالنصوص الصحيحة الآمرة بالتمسّك بأهل البيت عليهم السلام دون غيرهم، التي يمكن أن يستظهر منها أن غيرهم لم يكونوا متأهّلين للإمامة، فلا سبيل للعدول عن هؤلاء الاثني عشر إلى غيرهم.

الدليل الثالث:
أن غير الشيعة لا إمام لهم في العصر الحاضر

لا يخفى أن أهل السنة وغيرهم في هذا العصر وما قبله لم يبايعوا إماماً واحداً لهم، يكون خليفة للمسلمين جميعاً، وحاكماً على جميع البلاد الإسلامية كما هو الحال بعد زمان رسول الله ﷺ، مع أن علماء أهل السنة صرّحوا بوجوب ذلك عليهم، بل جعلوه من أعظم الواجبات الدينية، وكلماتهم في ذلك متضافرة.

قال الإيجي في المواقف: نَصْبُ الإمام عندنا واجبٌ علينا سمعاً...

وقال: انه تواتر إجماع المسلمين في الصدر الأول بعد وفاة النبي ﷺ على امتناع خلو الوقت عن إمام، حتى قال أبو بكر رضي الله عنه في خطبته: «ألا إن محمداً قد مات، ولا بدَّ لهذا الدين ممن يقوم به»، فبادر الكل إلى قبوله، وتركوا له أهم الأشياء، وهو دفن رسول الله ﷺ، ولم يزل الناس على ذلك في كل عصر إلى زماننا هذا مِنْ نَصْب إمام متَّبَع في كل عصر... (المواقف: ٣٩٥).

وقال الماوردي: وعَقْدُها ـ أي الإمامة ـ لمن يقوم بها في الأمَّة واجب بالإجماع. (الأحكام السلطانية: ٢٩).

وقال النووي: أجمعوا على أنه يجب على المسلمين نَصْبُ

خليفة، ووجوبه بالشرع لا بالعقل... ولا حجَّة في بقاء الصحابة بلا خليفة في مدة التشاور يوم السقيفة وأيام الشورى بعد وفاة عمر ﵁؛ لأنهم لم يكونوا تاركين لنَصْب الخليفة، بل كانوا ساعين في النظر في أمر مَنْ يُعقَد له. (شرح صحيح مسلم للنووي ١٢/ ٢٠٥).

وقال البيهقي: واستدلَّ غيره [يعني أحمد بن حنبل] من أصحابنا في وجوب نَصْب الإمام شرعاً بإجماع الصحابة بعد وفاة الرسول ﷺ على نَصْب الإمام. (شعب الإيمان ٦/ ٦).

هذا مع أن رسول الله ﷺ قال: «مَن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية»، (صحيح مسلم ٣/ ١٤٧٨).

وقال: من مات وليس له إمام مات ميتة جاهلية. (صحيح ابن حبان ١٠/ ٤٣٤، قال شعيب الأرنؤوط: حديث صحيح).

قال أبو حاتم : قوله ﷺ: «مات ميتة الجاهلية» معناه: من مات ولم يعتقد أن له إماماً يدعو الناس إلى طاعة الله حتى يكون قوام الإسلام به عند الحوادث والنوازل، مقتنعاً في الانقياد على من ليس نعته ما وصفنا مات ميتة جاهلية. (المصدر السابق).

ومع كل ذلك فإن أهل السنة وغيرهم بعد عصر الخلافة عندهم أطبقوا على ترك هذا الواجب، بل تركوا الخوض في هذه المسألة، وتجنَّبوا البحث فيها من قريب أو بعيد، فلا نرى منهم

اهتماماً بالبحث في هذا الأمر مع عظم أهميته، حتى تركه من تعرَّض لشرح هذا الحديث، وقابله بالإعراض والإهمال الشديدين.

وربما يتوهَّم بعضهم أن الناس في كل دولة بايعوا حاكمهم على السمع والطاعة، وهذا كافٍ في سقوط الواجب عنهم، وهو توهّم فاسد؛ لأنه لم يدَّعِ أي حاكم من حكام المسلمين المعاصرين أنه خليفة لكل المسلمين، ولم يبايعه الناس إلا على الطاعة بوصفه حاكماً لبلادهم، لا بوصفه خليفة لكل المسلمين، ولم يبايعه باقي المسلمين في البلاد الأخرى خليفة لهم.

مضافاً إلى أن كلمات أعلام أهل السنة قد تضافرت على أنه لا يجوز أن تُعْقَد الخلافة لاثنين أو أكثر في عصر واحد ولو كانا في أقاليم متباعدة.

قال النووي: واتفق العلماء على أنه لا يجوز أن يُعقَد لخليفتين في عصر واحد، سواء اتسعت دار الإسلام أم لا.

وردَّ قول إمام الحرمين الذي احتمل جواز عقدها لإمامين إذا اتسع البُعد بينهما، فقال: وهو قول فاسد مخالف لما عليه السلف والخلف، ولظواهر إطلاق الأحاديث. (شرح صحيح مسلم ١٢/ ٢٣٢).

وقال ابن كثير في تفسيره: فأما نَصْب إمامين في الأرض أو أكثر فلا يجوز؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ جاءكم وأمركم

جميع يريد أن يفرِّق بينكم فاقتلوه كائناً من كان»، وهذا قول الجمهور، وقد حكى الإجماع على ذلك غير واحد، منهم إمام الحرمين. (تفسير القرآن العظيم ١/ ٧٢).

وقال ابن حزم في كتابه المحلى ٨/ ٤٢٢: ولا يحل أن يكون في الدنيا إلا إمام واحد، والأمر للأول بيعة.

وقال القرطبي: فأما إقامة إمامين أو ثلاثة في عصر واحد وبلد واحد فلا يجوز إجماعاً لما ذكرنا. قال الإمام أبو المعالي: ذهب أصحابنا إلى منع عقد الإمامة لشخصين في طرفي العالَـم، ثم قالوا: لو اتَّفق عقد الإمامة لشخصين نُزِّل ذلك منزلة تزويج وليَّين امرأة واحدة مِن زوجين من غير أن يشعر أحدهما بعقد الآخر. (الجامع لأحكام القرآن ١/ ٢٧٣).

بل دلَّت أحاديث أخر على أنه يجب بيعة الخليفة الأول وقتل الآخر، فقد أخرج مسلم في صحيحه ٣/ ١٤٨٠ بسنده عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: إذا بُويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما.

قال النووي: معنى هذا الحديث: إذا بويع لخليفة بعد خليفة فبيعة الأول صحيحة يجب الوفاء بها، وبيعة الثاني باطلة يحرم الوفاء بها، ويحرم عليه طلبها، وسواء عقدوا للثاني عالمين بعقد الأول [أم] جاهلين، وسواء كانا في بلدين أو بلد، أو أحدهما في بلد الإمام المنفصل والآخر في غيره، هذا هو الصواب الذي عليه

أصحابنا وجماهير العلماء. (شرح صحيح مسلم ١٢/ ٢٣١).

وعليه، فتكون كل الطوائف التي لم تبايع خليفة واحداً لكل المسلمين قد تركت أهم الواجبات الدينية، فلا يمكن أن يكونوا هم الناجين وهم تاركون أهم الواجبات وموصوفون بأن ميتتهم ميتة جاهلية.

وأما الشيعة الإمامية في هذا العصر فلهم إمام واحد معصوم منصوص عليه، وهو المهدي المنتظر الإمام محمد بن الحسن العسكري عليه السلام، فيثبت بذلك أنهم هم الناجون دون غيرهم من الطوائف الذين لا إمام لهم.

ومن أراد التوسع في هذا الموضوع فليقرأ كتابنا: (من هو خليفة المسلمين في هذا العصر؟)، فإنا أثبتنا فيه أن إمام هذا العصر هو الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري عليه السلام، ودفعنا كل ما أشكل به الخصوم على هذا المعتقد، وذكرنا فيه مباحث مهمة وفوائد جمة.

الدليل الرابع:
تحريف أحكام مذاهب أهل السنة

أحكام الشريعة عند أهل السنة اعتراها التحريف والتبديل، فلم يبق منها شيء على ما كان على عهد رسول الله ﷺ.

ويدل على ذلك ما أخرجه البخاري في صحيحه ١/ ١٧٩ بسنده عن الزهري، قال: دخلت على أنس بن مالك بدمشق وهو يبكي، فقلت: ما يبكيك؟ فقال: لا أعرف شيئاً مما أدركتُ إلا هذه الصلاة، وهذه الصلاة قد ضُيِّعتْ.

وفي رواية أخرى، قال: ما أعرف شيئاً مما كان على عهد النبي ﷺ. قيل: الصلاة؟ قال: أليس ضيَّعتم ما ضيَّعتم فيها؟!

وعن أم الدرداء قالت: دخل عليَّ أبو الدرداء وهو مغضب، فقلت: ما أغضبك؟ فقال: والله ما أعرف من أمة محمد ﷺ شيئاً إلا أنهم يصلّون جميعاً. (صحيح البخاري ١/ ٢٠٧).

وأخرج الترمذي في سننه ٤/ ٦٣٣، وحسَّنه، وأحمد بن حنبل في المسند ٣/ ١٠١، ٢٠٨ عن أنس قال: ما أعرف شيئاً مما كنا عليه على عهد النبي ﷺ. فقلت: أين الصلاة؟ قال: أوَلم تصنعوا في صلاتكم ما قد علمتم؟

وأخرج مالك بن أنس في الموطأ: ٤٧، عن أبي سهيل بن مالك، عن أبيه أنه قال: ما أعرف شيئاً مما أدركتُ عليه الناس إلا

النداء للصلاة.

وأخرج البخاري في صحيحه ١/ ٢٤١ بسنده عن مطرف بن عبد الله قال: صليتُ خلف علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنا وعمران بن حصين، فكان إذا سجد كبَّر، وإذا رفع رأسه كبَّر، وإذا نهض من الركعتين كبَّر، فلما قضى الصلاة أخذ بيدي عمران بن حصين، فقال: قد ذكَّرني هذا صلاة محمد ﷺ. قال: لقد صلى بنا صلاة محمد ﷺ.

قلت: قول عمران بن حصين: «قد ذكَّرني هذا صلاة محمد ﷺ» يدل على أن صلاة رسول الله ﷺ قد هُجرت ونُسيت من قبل عامة الناس في زمان أمير المؤمنين عليه السلام، فما بالك بباقي أحكام الشريعة؟

وعليه، فلا يمكن أن يكون أهل السنة ناجين وشرائع دينهم محرَّفة، حتى صلاتهم ـ وهي عمود دينهم ـ قد اعتراها التحريف والتبديل، فضلاً عن غيرها، فيكون الناجون هم الشيعة الإمامية، وأما باقي فرق الشيعة كالزيدية والإسماعيلية فتخرج عن النجاة بما مرَّ ويأتي من الأدلة.

الدليل الخامس:
بطلان خلافة أبي بكر وعمر وعثمان

لم نعثر على دليل واحد صحيح يصحِّح خلافة أبي بكر وعمر وعثمان التي ارتكز عليها مذهب أهل السنة، لا من كتاب الله ولا من سُنَّة نبيِّه ﷺ، وكل ما قالوه في تصحيح خلافتهم من النصوص، أو الشورى، أو الإجماع، أو بيعة أهل الحل والعقد، غير تام، ولا يصح.

أما النص فلا وجود له عندهم باعترافهم.

قال ابن كثير: إن رسول الله ﷺ لم ينص على الخلافة عيناً لأحد من الناس، لا لأبي بكر كما قد زعمه طائفة من أهل السنّة، ولا لعلي كما يقوله طائفة من الرافضة. (البداية والنهاية ٥/ ٢١٩).

وأما الشورى فلم تتحقّق؛ لأنهم صحَّحوا خلافة أبي بكر من أول يوم بعد وفاة رسول الله ﷺ، ولم يكن المهاجرون حاضرين في سقيفة بني ساعدة، وخلافة عمر صحَّت عندهم باستخلاف أبي بكر، لا بالاختيار ولا بالشورى، وخلافة عثمان صحَّت ببيعة سعد بن أبي وقاص، وعبد الرحمن بن عوف دون باقي المهاجرين والأنصار.

وأما الإجماع على خلافة هؤلاء الثلاثة فغير حاصل؛ لثبوت تخلف جماعة من الصحابة عن بيعة أبي بكر، كسعد بن عبادة، الذي

امتنع عن البيعة حتى مات، وكذا امتنع آخرون عن بيعة أبي بكر مدة ستة أشهر.

قال ابن الأثير: وكانت بيعتهم [يعني مَن تخلَّفوا عن بيعة أبي بكر] بعد ستة أشهر على القول الصحيح. (أسد الغابة ٣/ ٣٣٠).

مضافاً إلى أن أهل السنة حكموا بأن بيعة أبي بكر في سقيفة بني ساعدة وقعت صحيحة من أول يوم مع أنها لم تكن عامّة، ولم يتحقَّق إجماع عليها في ذلك اليوم؛ لأنهم قالوا: «إن البيعة العامة حصلت في اليوم التالي»، فلو سلّمنا بحصول الإجماع بعد ذلك، فما هو المصحِّح لها قبل تحقق هذا الإجماع؟ فإن بيعة أبي بكر إن صحَّت لأجل الإجماع فالإجماع لم يتحقق، وإن صحَّت لأمر آخر، فلا بد من بيانه لننظر فيه، هل هو صحيح أم لا؟

ولا يخفى أنهم صحَّحوا خلافة أبي بكر وغيره لأجل بيعة أهل الحل والعقد، لا لأجل الإجماع.

قال الإيجي: وإذا ثبت حصول الإمامة بالاختيار والبيعة، فاعلم أن ذلك لا يفتقر إلى الإجماع؛ إذ لم يقم عليه دليل من العقل أو السمع، بل الواحد والاثنان من أهل الحل والعقد كاف؛ لعلمنا أن الصحابة مع صلابتهم في الدين اكتفوا بذلك، كعقد عمر لأبي بكر، وعقد عبد الرحمن بن عوف لعثمان، ولم يشترطوا اجتماع مَن في المدينة فضلاً عن اجتماع الأمة، هذا ولم ينكر عليه أحد، وعليه انطوت الأعصار إلى وقتنا هذا. (المواقف: ٤٠٠).

وقال الماوردي: اختلف العلماء في عدد مَن تنعقد به الإمامة منهم على مذاهب شتى، فقالت طائفة: لا تنعقد إلا بجمهور أهل العقد والحل من كل بلد؛ ليكون الرضا به عامًّا، والتسليم لإمامته إجماعاً، وهذا مذهب مدفوع ببيعة أبي بكر ﷺ على الخلافة باختيار مَن حضرها، ولم ينتظر ببيعته قدوم غائب عنها. (الأحكام السلطانية: ٣٣).

ولو سلَّمنا بوقوع الإجماع على بيعة أبي بكر، فإن الإجماع في الخلافة ليس بحجّة؛ إذ لم يقم على اعتباره دليل صحيح، لا من الكتاب ولا من السنة.

وأما بيعة أهل الحل والعقد التي هي عمدة ما تمسَّكوا به لتصحيح خلافة أبي بكر وغيره فلم تثبت حجّيّتها، ولم يرد في شيء من الأحاديث ما يدل على أن بيعة الواحد والاثنين لازمة لغيرهم، ومصحِّحة لخلافة من بايعوه، بل إن عمر بن الخطاب أنكر على من يبايع رجلاً من غير مشورة من المسلمين كائناً من كان، وتهدَّده بالقتل هو ومن بايعه.

فقد أخرج البخاري في صحيحه ٤/ ٢١٣٢ أن عمر بن الخطاب قال في حديث طويل: فمَن بايع رجلاً على غير مشورة من المسلمين فلا يُتابَع هو ولا الذي بايعه تَغِرَّة[1] أن يُقتَلا.

---

(١) أي حذراً من القتل، فكأن من فعل ذلك فقد غرَّر بنفسه وبصاحبه، وجعلهما عرضة للقتل.

مضافاً إلى أنه لا يُعرف أهل الحل والعقد هؤلاء بأعيانهم في كل عصر، ولا سيما مع كثرة المسلمين وتعدّد بلدانهم، وكل رجل يمكن له أن يدَّعي لنفسه أنه من أهل الحل والعقد، فيبايع من يشاء بالخلافة، فتكون بيعته لازمة لغيره، وهذا يوجب وقوع المسلمين في مزيد من الحيرة والتشرذم والاختلاف، ولا سيما إذا بايعت كل جماعة خليفة لهم، ورفضت الخليفة الآخر الذي بايعه غيرهم.

والنتيجة أنه لم يدل أي دليل صحيح على صحَّة خلافة أبي بكر، وعدم صحَّة خلافة أبي بكر يبطل خلافة عمر وعثمان؛ لأن شرعية خلافتهما مستمدّة من خلافة أبي بكر.

وحيث إن أساس الخلاف بين مذهب الشيعة وأهل السنة هو مسألة الخلافة، وأن كلًّا من المذهبين قائم على ما أسَّسه في هذه المسألة، فإذا ثبت بطلان خلافة أبي بكر وعمر وعثمان، فلا مناص حينئذ من ثبوت بطلان مذهب أهل السنة المبتني عليها، فيثبت صحة مذهب الشيعة الإمامية دون غيره من المذاهب، ولا تغفل عما قلناه في الدليل الرابع في الزيدية والإسماعيلية.

الدليل السادس:
اتفاق الأمة على صلاح أئمة الشيعة الإمامية

الذين اتَّبعهم الشيعة الإمامية هم أئمة أهل البيت عليهم السلام الذين دلَّت الأحاديث الصحيحة على لزوم اتّباعهم والتمسّك بهم، ووقع الاتفاق على صلاحهم ونجاتهم، وحسن سيرتهم، وطيب سريرتهم، وكلمات علماء أهل السنة وغيرهم في الثناء على هؤلاء الأئمة الاثني عشر كثيرة، ومبثوثة في كتبهم المعروفة، وإليك بعضاً منها:

قال الذهبي: فمولانا الإمام علي من الخلفاء الراشدين المشهود لهم بالجنة رضي الله عنه، نُحِبّه ونتولاه... وابناه الحسن والحسين فسبطا رسول الله صلى الله عليه وسلم وسيِّدا شباب أهل الجنة، لو استُخلفا لكانا أهلاً لذلك. (سير أعلام النبلاء ١٣/ ١٢٠).

وقال في ترجمة الإمام علي بن الحسين زين العابدين عليه السلام: وكان له جلالة عجيبة، وحقَّ له والله ذلك، فقد كان أهلاً للإمامة العظمى؛ لشرفه، وسؤدده، وعلمه، وتألّهه، وكمال عقله. (المصدر السابق ٤/ ٣٩٨، ١٣/ ١٢٠).

وقال في ترجمة الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام: وكان أحد مَن جمع بين العلم، والعمل، والسؤدد، والشرف، والثقة، والرزانة، وكان أهلاً للخلافة. (نفس المصدر ٤/ ٤٠٢، ١٣/ ١٢٠).

وقال في ترجمة الإمام جعفر الصادق عليه السلام: مناقب جعفر كثيرة، وكان يصلح للخلافة، لسؤدده، وفضله، وعلمه، وشرفه رضي الله عنه. (المصدر السابق ١٣/ ١٢٠، تاريخ الإسلام: حوادث ووفيات سنة ١٤١-١٦٠هـ، ص ٩٣).

وقال في الإمام موسى بن جعفر عليه السلام: كبير القدر، جيّد العلم، أولى بالخلافة من هارون [الرشيد]. (سير أعلام النبلاء ١٣/ ١٢٠).

وقال في ترجمة الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام: وقد كان علي الرضا كبير الشأن، أهلاً للخلافة. (نفس المصدر ٩/ ٣٩٢).

وقال ابن تيمية في الإمام محمد بن علي الجواد عليه السلام: محمد بن علي الجواد كان من أعيان بني هاشم، وهو معروف بالسخاء والسؤدد، ولهذا سُمّي الجواد. (منهاج السنة ٢/ ١٢٧).

وقال الذهبي في أحداث سنة ٢٥٤ هـ، فقال: وفيها [توفي] أبو الحسن علي بن الجواد محمد، بن الرضا علي، بن الكاظم موسى، بن الصادق جعفر، العلوي الحسيني المعروف بالهادي، توفي بسامراء وله أربعون سنة، وكان فقيهاً، إماماً، متعبّداً، استفتاه المتوكل مرة، ووصله بأربعة آلاف دينار. (العبر في خبر من غبر ١/ ٣٦٤).

وقال أيضاً: كان مفتياً صالحاً، وصله المتوكل مرة بأربعة آلاف دينار، وعاش أربعين سنة. (دول الإسلام: ١٣٨).

وقال الذهبي: علي بن موسى الرضا كبير الشأن، له علم وبيان، ووقع في النفوس، صيَّره المأمون ولي عهده لجلالته، فتوفي سنة ثلاث ومائتين، وابنه محمد الجواد من سادة قومه، لم يبلغ رتبة آبائه في العلم والفقه، وكذلك ولده الملقب بالهادي، شريف جليل، وكذلك ابنه الحسن بن علي العسكري، رحمهم الله تعالى. (سير أعلام النبلاء ١٣/ ١٢١).

وقال ابن حجر المكي: ولم يخلف [أي الإمام العسكري عليه السلام] غير ولده أبي القاسم محمد الحجة، وعمره عند وفاة أبيه خمس سنين، لكن آتاه الله فيها الحكمة، ويسمَّى القائم المنتظر، قيل: لأنه سُتر بالمدينة وغاب، فلم يُعرف أين ذهب. (الصواعق المحرقة ٢/ ٦٠١).

وترجم الذهبي الإمام المهدي عليه السلام في سير أعلام النبلاء، فقال: المنتظر الشريف، أبو القاسم، محمد بن الحسن العسكري بن علي الهادي بن محمد الجواد بن علي الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن زين العابدين بن علي بن الحسين الشهيد بن الإمام علي بن أبي طالب، العلوي الحسيني. (سير أعلام النبلاء ١٣/ ١١٩).

وكلمات أعلام أهل السنة في ذلك كثيرة، وفيما ذكرناه كفاية.

ومع ثناء هؤلاء العلماء على أئمة أهل البيت عليهم السلام إلا أن أهل السنّة وغيرهم اتَّبعوا أئمتهم الذين لم يرِد أي نصّ يصحِّح لهم

اتّباعهم، ولم يتَّفق المسلمون على نجاتهم وصلاحهم، ولم نعثر على حديث واحد صحيح عندهم يجوّز لهم اتباع عامة الصحابة، بل إنهم رووا الأحاديث الصريحة في الطعن في خلفائهم وأئمتهم.

ولا يسعنا في هذا المقام أن نذكر الطعون والمثالب التي ذكرها القوم في أئمتهم، وهي كثيرة مبثوثة في مطاوي كتبهم، ومن أراد الاطلاع على شيء منها فليراجع كتاب (الشافي في الإمامة) للسيد المرتضى ٤/ ٥٧-٢٩٣، وكتاب (نهج الحق وكشف الصدق) للعلامة الحلي: ٢٦٢-٣١١، وكتاب (الاستغاثة) لعلي بن أحمد الكوفي، وكتاب (النص والاجتهاد) للسيد عبد الحسين شرف الدين، وكتاب دلائل الصدق للشيخ محمد حسن المظفر ٣/ ٢-٣٤٦، وكتاب (الغدير) للأميني ٦/ ٨٣-٣٣٣.

ولا ريب في أن الواجب هو اتّباع الأئمة المتَّفَق على صلاحهم وجلالتهم، دون المختَلَف فيهم الذين قَدَح فيهم أولياؤهم وأعداؤهم.

والشيعة الإماميّة تمسّكوا بالأئمة الاثني عشر الذين اتّفق الجميع على صلاحهم، بخلاف أهل السنّة وغيرهم، فإنهم اتبعوا من قدح فيهم أولياؤهم وأعداؤهم، أو اتّبعوا من لم تتَّفق الأمة على صلاحهم، ونجاتهم.

وهذا دليل واضح يدل على أن الشيعة الإمامية هم الناجون دون غيرهم.

الدليل السابع:
أحاديث دالة على نجاة الشيعة دون غيرهم

روى أهل السنة في كتبهم أحاديث صرَّحت بنجاة الشيعة، وذكرت أنهم خير البرية، وأنهم هم الفائزون يوم القيامة، بينما لم يرووا في تلك الكتب أحاديث تدل على نجاتهم هم.

فقد أخرج السيوطي في الدر المنثور ٨/ ٥٨٩، والشوكاني في فتح القدير ٥/ ٤٧٧ عن ابن عساكر في تاريخ دمشق ١٢/ ١٥٧، عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: كنّا عند النبي ﷺ فأقبل علي، فقال النبي ﷺ: والذي نفسي بيده إن هذا وشيعته لَهُم الفائزون يوم القيامة. ونزلت: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ﴾، فكان أصحاب النبي ﷺ إذا أقبل عليٌّ قالوا: جاء خير البَرِيَّة.

وعن ابن عباس قال: لما نزلت: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ﴾ قال رسول الله ﷺ لعلي: هو أنت وشيعتك يوم القيامة راضين مرضيِّين. (الدر المنثور ٨/ ٥٨٩ . فتح القدير ٥/ ٤٧٧).

وعن علي عليه السلام قال: قال لي رسول الله ﷺ: ألم تسمع قول الله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ﴾، أنت وشيعتك، وموعدي وموعدكم الحوض، إذا جاءت الأمم

للحساب تُدعَون غُرًّا محجَّلين. (الدر المنثور ٨/ ٥٨٩).

وأخرج الطبري في تفسير الآية المذكورة ٣٠/ ١٧١ عن محمد بن علي: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ خَيۡرُ ٱلۡبَرِيَّةِ﴾، فقال النبي ﷺ: أنت يا علي وشيعتك.

وعن عبد الله بن نجي أن عليًّا قال: إن خليلي ﷺ قال: يا علي، إنك ستقدم على الله وشيعتك راضين مرضيّين، ويقدم عليك عدوّك غضاب مُقمَّحين. (مجمع الزوائد ٩/ ١٣١. المعجم الأوسط للطبراني ٣/ ٨٣).

وعن أبي رافع أن رسول الله ﷺ قال لعلي عليه السلام: أنت وشيعتك ترِدُون عليَّ الحوض رواء مرويين، مبيضَّة وجوهكم، وإن عدوَّك يَرِدُون عليَّ ظماء مقبَّحين. (المعجم الكبير للطبراني ١/ ٣١٩. مجمع الزوائد ٩/ ١٣١).

وعن أم سلمة أن النبي ﷺ قال لعلي: يا علي أبشر، أنت وأصحابك وشيعتك في الجنة. (فضائل الصحابة ٢/ ٦٥٥. تاريخ بغداد ١٢/ ٢٨٩، ٣٥٨. حلية الأولياء ٤/ ٣٢٩).

وعن أبي رافع، أن رسول الله ﷺ قال لعلي: إن أول أربعة يدخلون الجنة: أنا وأنت والحسن والحسين، وذرارينا خلف ظهورنا، وأزواجنا خلف ذرارينا، وشيعتنا عن أيماننا وعن شمائلنا. (المعجم الكبير ١/ ٢١٩. مجمع الزوائد ٩/ ١٣١. فضائل الصحابة ٢/ ٦٢٤).

إلى غير ذلك من الأحاديث الكثيرة التي تؤدّي هذا المعنى.

وهذه الأحاديث وإن زُعم أنها ضعيفة السند، إلا أن أحاديث أخر صحيحة تدل على معناها.

منها: ما أخرجه البزار عن حذيفة بن اليمان، قال: انظروا إلى الفرقة التي تدعو إلى أمر علي فالزموها، فإنها على الهدى. (مجمع الزوائد ٧/ ٢٣٦، قال الهيثمي: رواه البزار، ورجاله ثقات).

وأخرج الحاكم عن علي رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: رحم الله عليًّا، اللهم أدِر الحق معه حيث دار. (المستدرك ٣/ ١٣٥، قال الحاكم: هذا الحديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه. سنن الترمذي ٥/ ٦٣٣).

وأخرج البزار أيضاً عن أبي ذر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي: يا علي من فارقني فارق الله، ومن فارقك يا علي فارقني. (مجمع الزوائد ٩/ ١٣٥ قال: رواه البزار، ورجاله ثقات. در السحابة: ٢٢٦، ووثّق رجاله).

قلت: إذا كان الحق يدور مع أمير المؤمنين عليه السلام حيثما دار، ومن فارقه فقد فارق الله ورسوله، فإن شيعته وأتباعه هم الفائزون الناجون لا محالة، وشيعته بحق هم الشيعة الإمامية الذين شايعوه عليه السلام وشايعوا الأئمة الأطهار من ذرّيته الذين اتّفقت الأمة على صلاحهم، وإمامتهم في الدين، وتطابقت على القول بنجاتهم كما مرَّ آنفاً.

وأما غيرهم من الطوائف الأخرى فلا يخلو حالهم، إما أنهم لم يأخذوا مذاهبهم عن أئمة أهل البيت عليهم السلام، كأهل السنة، والمعتزلة، والخوارج، وإما أنهم اتبعوا رجالاً آخرين لم يُتَّفَق على إمامتهم، ولم يبلغوا في الفضل مرتبة هؤلاء الأئمة الاثني عشر، فلا يكون مذهبهم هو المذهب الصحيح وقد تركوا اتِّباع الفاضل واتبعوا المفضول.

الدليل الثامن:
جزم أئمة أهل البيت وشيعتهم بنجاتهم

أئمة أهل السنّة وعوامّهم تبعاً لهم غير مستيقنين بإيمانهم وبنجاتهم، وأما أئمة أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم معهم فإنهم جازمون بإيمانهم، غير شاكّين فيه، بل قاطعون بنجاتهم.

وهذا دليل واضح على أن الشيعة الإمامية هم الناجون دون غيرهم؛ لأن من كان مع الحق فإنه لا يشك في إيمانه، ولا يرتاب في نجاته يوم القيامة.

أما أن أئمة أهل السنة غير جازمين بنجاتهم فيدل عليه كثير من الآثار المرويّة عنهم في ذلك:

من ذلك ما رووه عند احتضار أبي بكر أنه قال: وددتُ أني خضرة تأكلني الدواب. (الطبقات الكبرى ٣/ ١٩٨).

وقال عمر عند احتضاره: لو أن لي الدنيا وما فيها لافتديتُ بها من النار وإن لم أرَها. (كتاب المحتضرين: ٥٦).

وقال أيضاً حينئذ: لو أن لي الدنيا وما فيها لافتديت به من هول ما أمامي قبل أن أعلم الخبر. (الطبقات الكبرى ٣/ ٣٥٣. كتاب المحتضرين: ٥٦).

وفي بعضها: لافتديت به من هول المطَّلع. (المستدرك ٣/ ٩٢. تاريخ الإسلام: عهد الخلفاء الراشدين: ٢٧٨. مجمع الزوائد ٩/ ٧٥،

وقال: رواه الطبراني في الأوسط، وإسناده حسن. ٩/ ٧٧ وقال: رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح).

وقال وقد أخذ تِبْنة من الأرض: ليتني كنت هذه التِّبْنة، ليتني لم أُخلَق، ليت أمّي لم تلدني، ليتني لم أكُ شيئاً، ليتني كنت نسياً منسيًّا. (الطبقات الكبرى ٣/ ٣٦٠، ٣٦١).

وما قاله عمر وقت احتضاره كثير غير ما نقلناه، فراجعه في الطبقات الكبرى ٣/ ٣٥١-٣٦١، تاريخ الإسلام: عهد الخلفاء الراشدين: ٢٧٨-٢٨٢. كتاب المحتضرين: ٥٥-٥٦.

بينما رووا أن عليًّا عليه السلام لما ضربه ابن ملجم قال: فزتُ وربّ الكعبة. (كتاب المحتضرين: ٦٠-٦١. إحياء علوم الدين ٤/ ٤٧٩).

ثم إن عمر كان يسأل حذيفة بن اليمان هل ذُكر في المنافقين أو لا؟ (سير أعلام النبلاء ٢/ ٣٦٤. تاريخ الإسلام: عهد الخلفاء الراشدين: ٤٩٤. جامع البيان (تفسير الطبري) ١١/ ٩. البداية والنهاية ٥/ ١٨).

قال الغزالي بعد أن ساق جملة من الأخبار الواردة في النفاق: فهذه الأخبار والآثار تُعرِّفك خطر الأمر بسبب دقائق النفاق والشرك الخفي، وأنه لا يؤمَن منه، حتى كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يسأل حذيفة عن نفسه، وأنه هل ذُكِر في المنافقين؟ (إحياء علوم الدين ١/ ١٢٤).

وأخرج أحمد بن حنبل في المسند ٦/ ٢٩٠، ٢٩٨، ٣٠٧، ٣١٢، ٣١٧، والطبراني في المعجم الكبير ٢٣/ ٣١٧ – ٣١٨ عن أم سلمة قالت: قال النبي ﷺ: مِن أصحابي مَن لا أراه ولا يراني بعد أن أموت أبداً. قال: فبلغ ذلك عمر، فأتاها يشتد أو يسرع، فقال: أنشدك الله، أنا منهم؟ قالت: لا، ولا أبرّئ بعدك أحداً أبداً. (قال الهيثمي في مجمع الزوائد ١/ ١١٢، ٩/ ٧٢: رواه الطبراني، ورجاله ثقات).

والذي نخلص إليه من كل المرويات السابقة أن النبي ﷺ إما أنه لم يبشِّر أبا بكر وعمر بالجنة كما يُدَّعىٰ ذلك؛ لأن بشارة النبي ﷺ لهما بالجنة ينبغي أن ترفع كل خوف وشك، وإما أنهما كانا يشكَّان في صحّة بشارة رسول الله ﷺ لهما بالجنة، وهذان أمران أحلاهما مُرّ.

ثم إن أئمتهم قالوا: إن الرجل إذا سُئل: «هل أنت مؤمن؟» لا يجوز له أن يقول: «نعم»، بل يقول: «أنا مؤمن إن شاء الله»، أو يقول: «لا أدري أنا عند الله عزَّ وجل شقي أم سعيد، أمقبول العمل أم لا»، أو يقول: «أرجو إن شاء الله». (راجع كتاب الشريعة للآجري: ١٤٨، باب فيمن كره من العلماء لمن سأل غيره فيقول له: أنت مؤمن؟ هذا عندهم مبتدع رجل سوء. وكتاب الإبانة عن شريعة الفرق الناجية ٢/ ٨٦٢–٨٨٣).

وعن قتادة أن عمر بن الخطاب قال: مَن زعم أنه مؤمن فهو

كافر، ومن زعم أنه في الجنة فهو في النار. (الإبانة عن شريعة الفرق الناجية ٢/ ٨٦٩).

قال ابن بطة الحنبلي: فمن صفة أهل العقل والعلم أن يقول الرجل: أنا مؤمن إن شاء الله. (المصدر السابق ٢/ ٨٦٤).

وأخرج ابن بطة عن أحمد بن حنبل قال: حدّثني علي بن بحر، قال: سمعت جرير بن عبد الحميد يقول: كان الأعمش، ومنصور، ومغيرة، وليث، وعطاء بن السائب، وإسماعيل بن أبي خالد، وعمارة بن القعقاع، والعلاء بن المسيب، وابن شبرمة، وسفيان الثوري، وأبو يحيى صاحب الحسن، وحمزة الزيات، يقولون: «نحن مؤمنون إن شاء الله»، ويعيبون مَن لا يستثني. (المصدر السابق ٢/ ٨٧١).

وهذا كله ناشئ عن شكّهم في أنهم مؤمنون كما لا يخفى؛ لأن الإيمان لا بد أن يكون عن جزم ويقين، ولا يكون بالشك والظن والتخمين.

وقال ابن بطة: ولكن الاستثناء يصح من وجهين: أحدهما: نفي التزكية؛ لئلا يشهد الإنسان على نفسه بحقائق الإيمان وكوامله... ويصح الاستثناء من وجه آخر يقع على مستقبل الأعمال ومستأنف الأفعال، وعلى الخاتمة، وبقية الأعمال، ويريد أني مؤمن إن ختم الله لي بأعمال المؤمنين، وإن كنتُ عند الله مثبتاً في ديوان أهل الإيمان، وإن كان ما أنا عليه من أفعال المؤمنين أمراً

يدوم لي ويبقى عليَّ حتى ألقى الله، ولا أدري هل أصبح وأمسي على الإيمان أم لا... فأنت لا يجوز لك إن كنتَ ممن يؤمن بالله، وتعلم أن قلبك بيده، يصرفه كيف شاء، أن تقول قولاً جزماً حتماً: إني أصبح غداً [لا] كافراً ولا منافقاً. إلا أن تصل كلامك بالاستثناء، فتقول: إن شاء الله. فهكذا أوصاف العقلاء من المؤمنين. (المصدر السابق ٢/ ٨٦٥-٨٦٦).

أقول: هذا عين الشك في الإيمان؛ لأن مورد النزاع هو هل أنا الآن متَّصف بالإيمان أم لا؟ وهذا أمر وجداني يشعر به كل مؤمن، ويدرك في نفسه أنه معتقد بالحق جازم به، وأما ما يكون في مستقبل الأيام فلا علم لنا به، فلا ينبغي لمؤمن أن يقول: «أنا سأبقى مؤمناً إلى ما بعد سنة» إلا بالاستثناء بالمشيئة؛ لأن هذا أمر غيبي لا نجزم به، ولا طريق لنا إلى معرفته، فلا يصح هذا القول من هذه الجهة إلا بالاستثناء، وليس هذا موضع نزاعنا.

وقولي: «إني مؤمن» لا تزكية فيه للنفس، بل هو إخبار عن واقع صحيح باعتقادي، وإنما يكون تزكية إذا ادّعيت أني كامل الإيمان، أو في أعلى مراتبه؛ لأن الإيمان مراتب ودرجات.

وإنما قلنا بجواز قول: «إني مؤمن»؛ لأنه من باب التحدّث بنعمة الله تعالى الذي أنعم علينا بنعمة الإيمان، وربما يكون عدم ذكر ذلك نوعاً من الجحود.

ثم إن الله تعالى حكى ذلك عن موسى عليه السلام، فقال عزَّ من

قائل: ﴿وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

وحكاه عن السَّحَرة الذين آمنوا بموسى، فقال جلَّ شأنه: ﴿قَالَ آمَنتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَافٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٤٩﴾ قَالُوا لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ ﴿٥٠﴾ إِنَّا نَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَايَانَا أَن كُنَّا أَوَّلَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ٤٩-٥١].

الدليل التاسع:
فتاوى غريبة لعلماء المذاهب الأخرى

مذهب الشيعة الإمامية هو المذهب الخالص عن الأباطيل والغرائب في الفروع والأصول، ومن نظر في كتب أتباع المذاهب الأخرى يجد أنها مشتملة على كثير من الفتاوى الغريبة والأقوال العجيبة التي تعارض الكتاب والسنة، وتتنافى مع العقل والذوق.

ومن تلك الفتاوى:

فتوى أبي حنيفة بأن رجلاً لو تزوّج امرأة في مجلس، ثم طلّقها فيه قبل غيبته عنهم، ثم أتت امرأته بولد لستة أشهر من حين العقد، لحقه الولد، وكذا لو تزوّج رجل في المشرق بامرأة في المغرب، ثم مضت ستة أشهر، وأتت بولد، فإنه يلحق به؛ لأن الولد إنما يلحقه بالعقد ومضي مدة الحمل، وإن عُلم أنه لم يحصل منه الوطء. (المغني لابن قدامة ٩/ ٥٥).

وأفتى أيضاً بأنه لو تزوج رجلان بامرأتين، فغلط بهما عند الدخول، فزُفَّت كل واحدة إلى زوج الأخرى، فوطأها وحملت منه، لحق الولد بالزوج لا بالواطئ؛ لأن الولد للفراش. (المغني لابن قدامة ٩/ ٥٨ – ٥٩).

وأفتى أيضاً بأن الرجل إذا استأجر المرأة للوطء، ولم يكن بينهما عَقْد نكاح، فليس ذلك بزنا، ولا حدّ فيه، والزنا عنده ما

كان مطارفة[١]، وأما ما كان فيه عطاء فليس بزنا. (المحلى ١٢/ ١٩٦).

وأفتى الإمام مالك بن أنس بجواز أكل الحشرات كالديدان، والصراصير، والخنافس، والفئران، والجراذين، والحرباء، والعضاء والحيّة حلال إذا ذُكِّيت. (المغني لابن قدامة ١١/ ٦٥. رحمة الأمة في اختلاف الأئمة: ٢٥١).

وأفتى مالك والشافعي بحِلِّية زواج الرجل من ابنته من الزنا، ومن أخته، وبنت ابنه، وبنت ابنته، وبنت أخيه وأخته من الزنا. (المغني لابن قدامة ٧/ ٤٨٥).

وذهب مالك إلى أن أقصى مدة الحمل سبع سنين، وذهب الإمام أحمد إلى أن أقصاها أربع سنين، فلو طلَّق الرجل امرأته أو مات عنها، فلم تنكح زوجاً آخر، ثم جاءت بولد بعد سبع سنين، أو بعد أربع سنين من الوفاة أو الطلاق، لحقه الولد، وانقضت العدة به. (المحلى ١٠/ ١٣٢. المغني لابن قدامة ٩/ ١١٧).

وهذه فتوى غريبة جدًّا، وهي مع مخالفتها للعلم والعادة، فإنها تسخف الإسلام في نظر غير المسلمين، مع ما يترتب عليها من المفاسد الخلقية والاجتماعية الكثيرة.

وأفتى مالك بأنه إذا ادَّعى اثنان ولداً فإن لم يكن لأحدهما بيِّنة، أو كان لكل منهما بيِّنة تعارض الأخرى، فهنا يُعرض على

---

(١) أي عن ميل وهوى ورغبة، لا ما كان بأجرة.

القافة[1]، فإن ألحقه القافة بأحدهما لحق به، وإن ألحقوه بالاثنين لحق بهما، فيرثانه جميعاً ميراث أب واحد، ويرثهما ميراث ابن (المغني لابن قدامة ٦/ ٤٣٠)، وكذا لو ادَّعاه أكثر من اثنين، فألحقه القافة بهم. (المصدر السابق ٦/ ٤٣٢).

وبهذه الفتوى يمكن أن يكون للشخص الواحد أبوان أو ثلاثة آباء أو أكثر، ولا ندري إلى مَن ينتسب هذا المولود، فإن الانتساب إلى أكثر من واحد لا يتأتى.

وأفتى ابن حزم وداود الظاهري بأن الرجل الكبير البالغ له أن يرتضع من امرأة أجنبية، فيكون ابنها من الرضاعة، فيحل له بعد ذلك ما يحل لابنها من الرضاعة، وهذا الحكم يثبت له وإن كان المرتضع شيخاً، وهذا هو مذهب عائشة. (المحلى ١٠/ ٢٠٢. وراجع بداية المجتهد ٢/ ٣٦)، وبه أفتى جملة من علماء أهل السنة المعاصرين كالشيخ محمد ناصر الدين الألباني وغيرهما.

وهذه الفتوى من غرائب الفتاوى وأشنعها، وقد قوبلت بسخط عام واستهجان كبير في هذه الأيام، عقيب تبني أحد شيوخ الجامع الأزهر لها.

وأفتى المالكيون بحلية أكل لحوم السباع، ومن ضمنها الكلاب والسنانير. (المحلى ٦/ ٧٠).

---

(١) القافة: جمع قائف، وهو من يُزعَم فيه أنه يعرف النسب بفراسته ونظره إلى أعضاء المولود.

وأفتى محمد بن الحسن الشيباني ـ تلميذ أبي حنيفة ـ بأن ما أسكر كثيرُه مما عدا الخمر مكروه، وليس بحرام. (المحلى ٦/ ١٩٤).

وبهذه الفتوى يتمكن المسلم من السُّكر من دون أن تطاله يد العقوبة والمؤاخذة.

وأفتى عطاء ومجاهد ومكحول والأوزاعي والليث بأنه لو ذبح النصارى لكنائسهم، أو ذبحوا على اسم المسيح أو الصليب، أو أسماء من مضى من أحبارهم ورهبانهم، فذبيحتهم لا يحرم الأكل منها. (اقتضاء الصراط المستقيم: ٢٥٤).

وأفتى ابن حزم بجواز الاستمناء، ونقل الفتوى بذلك عن الحسن البصري، وعمرو بن دينار، وزياد بن أبي العلاء، ومجاهد. (المحلى ١٢/ ٤٠٧-٤٠٨).

وقال ابن حزم: أباح الأحناف لمن طالت يده من الفسَّاق أو قصُرت أن يأتي إلى زوج أي امرأة عشقها، فيضربه بالسوط على ظهره حتى ينطق بطلاقها مكرهاً، فإذا اعتدَّت المرأة أكرهها الفاسق على أن تتزوّجه بالسياط أيضاً، حتى تنطق بالقبول مكرهة، فيكون ذلك عندهم نكاحاً طيّباً، وزواجاً مباركاً، ووطئاً حلالاً، يُتقرَّب به إلى الله تعالى. (المحلى ١٢/ ٤١٧).

وأفتى ابن تيمية أن إنشاء السفر لزيارة النبي ﷺ غير جائز، ويُعد معصية، وقد وصف زيارته ﷺ بأنها غير واجبة باتفاق

المسلمين، بل ولم يشرع السفر إليها، بل هو منهي عنه. (قاعدة جليلة في التوسّل والوسيلة: ٧٣، اقتضاء الصراط المستقيم: ٤٣٠).

وأفتى محمد بن إسماعيل البخاري صاحب الصحيح بأن لبن البهيمة ينشر الحرمة، فلو شرب اثنان أو أكثر من لبن شاة واحدة صاروا إخوة أو أخوات من الرضاعة (المبسوط ٣٠/ ٢٩٧).

وبهذه الفتوى يتعسَّر على الرجل أن يتزوَّج من أي امرأة؛ لاحتمال كونها أختاً له من الرضاعة، ولا سيما في هذا العصر الذي انتشرت فيه شركات الألبان الجاهزة.

وهناك فتاوى غريبة وأقوال عجيبة غير ما ذكرناه صدرت من كبار علماء الطوائف الأخرى، وهي كثيرة، لو تتبَّعناها لخرجنا عن موضوع الكتاب.

ومع كثرة أمثال هذه الفتاوى عند أتباع الطوائف الأخرى، إلا أنك لا تجد هذا النوع من الفتاوى عند أئمة أهل البيت عليهم السلام، أو عند علماء الشيعة الإمامية.

وكذا لو نظرنا في عقائد الفرق الأخرى، فإنا نجد الغرائب والعجائب، وأما عقائد الشيعة الإمامية فهي موافقة للكتاب والسنة، وخالية عما يتنافى مع العقل.

ولا بأس أن نذكر عقائد الشيعة مجملة، ليتبيَّن للقارئ العزيز صحة ما قلناه، فنقول:

إن الشيعة الإمامية يعتقدون أن الله سبحانه هو المخصوص بالأزلية والقِدَم، وكل ما سواه مخلوق مُحدَث، وأنه تعالى واحد وليس بمركَّب؛ لأنه لو كان مركَّباً لاحتاج إلى أجزائه، ولكان مسبوقاً بها، فيكون حينئذ مُحدَثاً، كما أنه تعالى ليس بجسم، ولا جوهر، ولا عَرَض، ولا يحويه مكان، ولا يكون في جهة، وإلا لكان مُحدَثاً مخلوقاً، وليس له شبيه، ولا نظير، ولا نِدٌّ، ولا مثيل.

ويعتقدون أنه تعالى قادر على جميع المقدورات، وأنه لا يُعجزه شيء، وهو على كل شيء قدير، وأنه عَدْل حكيم لا يظلم أحداً، ولا يقع منه القبيح، ولا يفعل إلا لحكمة وغرض، ولولا ذلك لكان جاهلاً، أو محتاجاً، أو عاجزاً، أو عابِثاً، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً.

ويعتقدون أيضاً أنه تعالى لا يُرى، ولا يُدرَك بالحواس، لا في الدنيا ولا في الآخرة؛ لقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَـٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

ويعتقدون أنه تعالى لا يعذِّب الأنبياء على طاعتهم، ولا يثيب إبليس على معصيته، ولا يكلِّف الناس بما لا يطيقون، ولا يؤاخذهم بما لا يعلمون، ولا يعاقبهم على ما اضطروا إليه، وما أُكرهوا عليه.

وأما السلفية والحنابلة فاعتقدوا أن الله له وجه، ويدان، وأصابع، ورجلان، يضعهما في النار فتقول: «قَط قَط»، ويكون على

صورة خاصة، يراه الناس يوم القيامة، فلا يعرفونه إلا بكشف ساقه وسجود الأنبياء له، وأنه تعالى ينزل إلى سماء الدنيا كل ليلة، فينادي: «هل مِن مستغفر؟ هل من تائب؟ هل من سائل؟ هل من داعٍ؟» حتى ينفجر الفجر.

وزعموا أن الله يجوز عليه أن يعذِّب الأنبياء والمؤمنين، ويدخلهم النار، ويثيب العصاة والمنافقين وإبليس، ويدخلهم الجنة؛ لأنه لا يُسأل عما يفعل، وهم يُسأَلون.

ثم إن الشيعة الإمامية يعتقدون أن أنبياء الله عامة ورسول الله ﷺ خاصة معصومون عن الخطأ، والسهو، والمعصية: صغيرها وكبيرها، من أول أعمارهم إلى آخرها، قبل بعثتهم وبعدها، في الأحكام التي يبلِّغونها للناس وفي غيرها، ولولا ذلك لما حصل الوثوق بهم وبكلامهم، فتنتفي الفائدة من بعثتهم، ويعتقدون أنهم أيضاً منزَّهون عن كل ما يُنفِّر عنهم من الصفات الذميمة، والطباع السيئة، والأفعال القبيحة، وعن دناءة الآباء، وعهر الأمهات، كما أنهم ينزِّهون زوجات الأنبياء عن الفحش والفجور، وإن كانوا لا ينزّهونهن عن الكفر والفسق.

وأما أهل السنة فزعموا أن النبي ﷺ سها في صلاته، فصلى الظهر ركعتين، وأنه غفل عن صلاة الفجر فنام عنها، وأنه كان يشك في نبوَّته في بداية بعثته حتى سأل عنها غيره، وأنه كلما تأخر عنه الوحي خاف أن ينزل الوحي على غيره ، وأنه كان يضرب مَن لا يستحق الضرب، ويسب ويلعن المسلمين بغير حق، وأنه كان

يسمع المعازف مع أهله، وأنه سُحر ستة أشهر حتى إنه كان يُخيَّل إليه أنه يأتي النساء ولا يأتيهن، وأنه كلما أبطأ عنه الوحي أراد مراراً أن يقتل نفسه، وأنه كان يخرج إلى المسجد للصلاة وعلى ثيابه أثر المني، وغير ذلك مما لا يليق بالشخص العادي الذي يعاب بشدة لو صدر منه شيء يسير من هذه القبائح.

ثم إن الشيعة الإمامية قالوا بعصمة الأئمة، وبلزوم النصّ عليهم، وأنه يُشترط في إمام المسلمين أن يكون تقيًّا، حكيماً، عادلاً غير ظالم، بل يجب أن يكون أفضل أهل زمانه؛ لقبح تقديم المفضول على الفاضل، واشترطوا أيضاً نزاهة الإمام عن كل ما ينفِّر منه كما تقدَّم في النبي، وأن يكون إمام المسلمين أعلم الناس، فلا يحتاج أن يسأل غيره فيما ينتاب المسلمين من حوادث، وأن يكون طاهر المولد، فلا يكون ابن زنا، ولا مختلط النسب، ولا مَن يُعيَّر بأمّه أو بأبيه، ولا يكون متكالباً على الدنيا حريصاً عليها، عابثاً بالمال العام، يبعثره على لذاته، وشهواته.

وأما أهل السنة فصحَّحوا خلافة كل مَن بايعه الناس وإن كان فاسقاً فاجراً، أو منافقاً، أو ظالماً، سواء تولَّى أمور المسلمين بالشورى والاختيار، أم بالقهر والغلبة، أم بالوراثة، كما أنهم جوَّزوا خلافة مَن عبد الأصنام في سالف عمره، وشرب الخمر، ولاط، وزنا، ووأد البنات، وفعل كل أفعال الجاهلية. وقالوا: إن كل من بايعه الناس أو اجتمعوا عليه ولو قهراً فإن خلافته شرعية، فتجب طاعته، وتحرم مخالفته، وذهبوا إلى أنه لا يضر شيء بخلافة

من تولى أمور المسلمين إلا أن يظهر منه كفر بواح، فلو زنا، ولاط، وشرب الخمر، وسفك الدماء، وصادر الأموال، وبعثر المال العام على شهواته ولذاته، ووالى الكفار، وصادر الحريات، وفعل كل محرَّم، فإن كل ذلك لا يبطل شرعية خلافته، ولا يسوِّغ للمسلمين مخالفته.

والخلاصة أن كل مَن كان منصفاً، واطّلع على المذاهب المختلفة بتأمّل ومعرفة وإنصاف يجد أن مذهب الشيعة الإمامية هو المذهب الواجب الاتباع؛ لموافقته للأدلة الصحيحة من الكتاب والسنة والعقل، وبُعْده عن البدع والأباطيل.

الدليل العاشر:
اختلاق الأكاذيب على الشيعة

أثبت علماء الشيعة الإمامية صحَّة مذهب أهل البيت عليهم السلام بالأدلة الصحيحة من الكتاب والسُّنة، وردّوا على خصومهم، وفنَّدوا آراء المذاهب الأخرى، مع التزامهم بألا يحتجّوا إلا بما ورد في كتب القوم مما يعترفون بصحّته، ويسلّمون به، فأثبتوا صحة المذهب من طريقهم، وطريق خصومهم.

ولهذا احتجّوا على أهل السنة بما روي في الصحيحين وفي باقي كتبهم المعتبرة، واستدلوا عليهم بأقوال أعلامهم وأساطين علمائهم.

وأما مخالفو الشيعة فإنهم لم يتسنَّ لهم ذلك، فغاية ما سلكوه في إثبات مذاهبهم هو أنهم احتجوا على غيرهم بأحاديث رُويت من طريقهم هم، مما لا يُسلِّم بها خصومهم، فاحتج أهل السنة على الشيعة بما في صحيح البخاري، ومسلم، وباقي كتب الحديث عندهم، وبأقوال أحمد بن حنبل، والشافعي، ومالك، وأبي الحسن الأشعري، وابن تيمية، وغيرهم.

ومن الواضح أن الدليل الذي يصح الاحتجاج به لا بد أن يسلِّم به الخصم ويقرّ به، وأدلَّتهم كلها ليست كذلك.

ثم إن بعض علماء أهل السنة لـمَّا أعياهم الدليل الصحيح في

نقد مذهب الشيعة الإمامية عمدوا مع بالغ الأسى إلى تضعيف الأحاديث الصحيحة المروية في كتبهم، كحديث الثقلين، وحديث «مَن كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه»، وحديث أنا مدينة العلم، وحديث الطير مع كثرة طرقه، وغيرها من الأحاديث التي تلزمهم.

قال ابن حزم: وأما «مَن كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه»، فلا يصح من طريق الثقات أصلاً. (الفصل في الملل والأهواء والنحل ٤/ ١٤٧).

مع أن هذا الحديث متواتر، نصَّ على تواتره جمع من أعلام أهل السنة، منهم السيوطي في قطف الأزهار المتناثرة: ٢٧٧، والكتاني في نظم المتناثر: ٢٠٥، والزبيدي في لقط اللآلئ المتناثرة: ٢٠٥، والحافظ شمس الدين الجزري في أسنى المطالب: ٥، والألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤/ ٣٤٣.

وضعَّفَ ابن تيمية في كتابه منهاج السنة ٤/ ١٠٤ حديث: «ما تريدون من علي؟ عليٌّ مني وأنا منه، وهو وليُّ كل مؤمن بعدي»، مع أنه حديث صحيح، وقد أنكر الألباني عليه ذلك في سلسلة الأحاديث الصحيحة ٢/ ٢٦٣.

كما أنهم عمدوا إلى اختلاق الأكاذيب على الشيعة واتهامهم بما لا يقولون، وبما ليس فيهم، فنسبوهم إلى عبد الله بن سبأ الذي زعموا أنه يهودي أسَّس مذهب الشيعة؛ للكيد للإسلام من الداخل، مع أن الشيعة يلعنون ابن سبأ، ويتبرَّؤون منه، ولم يأخذوا

منه عقيدة واحدة، ولم يرووا عنه حديثاً واحداً في كتبهم.

كما أن مخالفي الشيعة اتهموهم أيضاً بأنهم يقولون بتحريف القرآن، وأنهم يطعنون في عرض رسول الله ﷺ، ويتّهمون عائشة بالزنا، وأنهم يسبّون كل الصحابة، ويقولون بارتدادهم عن الدين إلا ثلاثة نفر، وغير ذلك مما لا يقوله الشيعة.

ولو اطلعت على منهاج السنة مثلاً لرأيت العجب العجاب، فإن ابن تيمية سطَّر الأكاذيب القبيحة على الشيعة، كقوله: إن الشيعة ينتفون النعجة كأن لهم عليها ثأراً، كأنهم ينتفون عائشة، ويشقّون جوف الكبش، كأنهم يشقّون جوف عمر، وأنهم يكرهون لفظ العشرة لبغضهم الرجال العشرة، فإذا أرادوا أن يقولوا: عشرة، قالوا: تسعة وواحد. إلى غير ذلك من الأكاذيب التي ملأ بها كتابه هذا وغيره من كتبه. (راجع منهاج السنة ٤/ ١١١).

وسمعنا الكثير من أكاذيبهم على الشيعة، وكان مما زعموه أن الشيعة لهم أذناب كما للبهائم، وأنهم يجعلون النجاسات أو السُّم في الطعام الذي يقدِّمونه لأهل السنة، وأن الشيعي يتقرَّب إلى الله بقتل السني، وأن الشيعة في ليلة عاشوراء يجتمعون في الحسينيات رجالاً ونساءً، فيفعلون الفواحش، ويسمّون تلك الليلة «ليلة الطَّفْيَة»؛ لأنهم يطفئون الأنوار في مكان اجتماعهم، وغير ذلك من الافتراءات الممجوجة التي لا تخفى على كل من عرف الشيعة وخالطهم.

ومن الواضح أن افتعال كل هذه الأمور على الشيعة، ناتج عن ضعف مذاهبهم التي لا تستقيم إلا بالكذب على خصومهم.

ومما قلناه يتضح السبب الذي لأجله لا تكاد تجد لهم ردوداً على كتب الشيعة إلا نادراً جدًّا، وإن وجدت ردًّا لا تجده ردًّا علميًّا، بل تراه كلاماً مملوءاً بالمغالطات المكشوفة، والاتهامات الباطلة، والأكاذيب الواضحة، والسباب والشتم، مع أن الله تعالى يقول: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ﴾ [النحل: ١٢٥]، فانظر إلى ما كتبه ابن حجر الهيتمي في الصواعق المحرقة، الذي وصف الشيعة بأنهم حمقى، وأنهم إخوان الشياطين، وأعداء الدين، وسفهاء العقول، ومخالفو الفروع والأصول، ومنتحلو الضلال، ومستحقو عظيم العقاب والنكال، وأنهم شيعة إبليس اللعين، وحلفاء أبنائه المتمرِّدين، فعليهم لعنة الله، وملائكته، والناس أجمعين. (الصواعق المحرقة ٢/ ٤٥٢).

وأما ابن تيمية في كتابه (منهاج السنة)، فإنه ما ترك قبيحة، ولا رذيلة، ولا موبقة، ولا منقصة، إلا وألصقها بالشيعة، فوصفهم بأنهم أعظم ذوي الأهواء جهلاً وظلماً، يعادون خيار أولياء الله، ويوالون الكفار والمنافقين من اليهود والنصارى والمشركين وأصناف الملحدين كالنصيرية والإسماعيلية وغيرهم من الضالين. وأنهم من أجهل الناس بمعرفة المنقولات والأحاديث والآثار

والتمييز بين صحيحها وضعيفها، وأنهم أكذب الطوائف، والكذب فيهم قديم، ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بكثرة الكذب، وأن الكذب في الرافضة أظهر منه في سائر طوائف أهل القبلة، وأن الرافضة أصل بدعتهم عن زندقة وإلحاد، وتعمّد الكذب كثير فيهم، وهم يقرّون بذلك حيث يقولون: «ديننا التقية»، وأنه ليس في المظهرين للإسلام أقرب إلى النفاق والرّدَّة منهم، ولا يوجد المرتدون والمنافقون في طائفة أكثر مما يوجد فيهم. (راجع مقدمة منهاج السنة).

ولو أردنا أن نتتبَّع ما قالوه لطال بنا المقام؛ فإنهم أَلَّفوا مئات الكتب والمؤلفات التي لا غرض لهم فيها إلا افتعال الأكاذيب على الشيعة الإمامية وعلى مذهبهم، فسوَّدوا الصحف بالغثاء الكثير القبيح الذي لم يكتبوا عُشر معشاره في ذم أعداء الإسلام، من اليهود، والنصارى، والملاحدة، وغيرهم من أتباع الأديان الأخرى.

مع أن كل منصف يعلم أن ما قاله ابن تيمية وغيره في الشيعة الإمامية يمكن أن توصف به أي طائفة ما دام المتكلم لا يلتزم بالمنهج العلمي الصحيح، وما دامت الحُجَج كلها اتهامات، أو افتراءات، أو كذب، أو سباب، أو غير ذلك مما يصنعه العاجز عن مقابلة الحجة بالحجة.

وسلوكهم هذه المسالك دليل واضح على صحّة مذهب

الإمامية وسلامته دون غيره من المذاهب؛ لأن المحق لا يحتاج إلى أمثال هذه الأمور إذا كان ما عنده من الدليل كافٍ لنقض مذاهب الخصوم، ودحض حججهم، وتفنيد آرائهم، ولا يلجأ إلى السباب، والكذب، والافتراء، والشتم، والصراخ، إلا المبطل العاجز[١].

(١) ذكر الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ١٣/ ٤٣١ أن الشافعي قال: ناظر أبو حنيفة رجلاً، فكان أبو حنيفة يرفع صوته في مناظرته إياه، فوقف عليه رجل، فقال الرجل لأبي حنيفة: أخطأت. فقال أبو حنيفة للرجل: تعرف المسألة ما هي؟ قال: لا. قال: فكيف تعرف أني أخطأت؟ قال: أعرفك إذا كان لك الحجة ترفق بصاحبك، وإذا كانت عليك تشغب وتجلب.

الدليل الحادي عشر:
نشوء المذاهب الأخرى في القرن الثاني أو بعده

من المعلوم أن مذاهب أهل السنة في أصول الاعتقاد ثلاثة: الأثرية وإمامهم أحمد بن حنبل (١٦٤-٢٤١هـ)، والأشعرية وإمامهم أبو الحسن الأشعري (٢٦٠-٣٣٠هـ)، والماتريدية وإمامهم أبو منصور الماتريدي (ت ٣٣٠هـ)، والسلفية، وإمامهم أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ). وهذه المذاهب كلها نشأت في القرن الثاني من الهجرة أو بعده.

وأما في الفروع فمذاهبهم كثيرة، أشهرها المذاهب الأربعة المعروفة، وهي الحنفية، وإمامهم أبو حنيفة النعمان بن ثابت (٨٠-١٥٠هـ)، والمالكية، وإمامهم مالك بن أنس (٩٣-١٧٩هـ)، والشافعية، وإمامهم محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠-٢٠٤هـ)، والحنبلية، وإمامهم أحمد بن حنبل، والسلفية، وإمامهم أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ).

وهذه المذاهب كلها نشأت أيضاً في القرن الثاني من الهجرة، أو بعده.

ومن ذلك نستنتج أن الحق كان في غير هذه المذاهب التي نشأت في عصور متأخّرة؛ لأنه لا بد أن تكون طائفة من طوائف هذه الأمة على الحق من زمان النبي ﷺ إلى قيام الساعة، وإلا لزم

أن تكون الأمة كلها على ضلال من وفاة رسول الله ﷺ إلى أن نشأت تلك المذاهب، وهو باطل بالاتفاق.

وهذا يدلنا على أن الحق كان منحصراً في مذهب الشيعة الإمامية؛ لأنه هو المذهب الوحيد من بين كل المذاهب الإسلامية الذي امتد من حياة رسول الله ﷺ إلى العصور المتأخّرة؛ وذلك لأن أول الأئمة عند الشيعة الإمامية هو الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، ثم من بعده ابنه الإمام الحسن عليه السلام، ثم الإمام الحسين عليه السلام، ثم ابنه الإمام علي بن الحسين عليه السلام المعروف بزين العابدين، ثم ابنه الإمام محمد بن علي الباقر عليه السلام، ثم ابنه الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام المعاصر له أول أئمة المذاهب الأربعة وهو أبو حنيفة.

إن قيل: إن أئمة المذاهب كانوا متَّبعين لمن سبقهم من السلف الذين أخذوا عن النبي ﷺ، وعليه فإن مذاهبهم كانت متَّصلة بزمان رسول الله ﷺ، ولم تكن محدثة بعد انتهاء القرن الأول الهجري.

قلنا: إن أئمة المذاهب اختلفوا فيما بينهم في الأصول والفروع، وخالفوا من سبقهم؛ لأنهم كانوا مجتهدين غير مقلِّدين لغيرهم، ولذلك اجتهد الإمام أحمد في المسائل المتجدّدة كمسألة خلق القرآن وغيرها من المسائل التي لم تكن مطروحة من قبل، فكيف يصح لمدعٍ أن يدَّعي أن الإمام أحمد كان مقلِّداً لمن سبقه، أو أنه أخذ عمن تقدَّمه

من العلماء؟

وأما مذهب الزيدية والإسماعيلية فهما خارجان بما مرَّ من الأدلة.

الدليل الثاني عشر:
تشيُّع علماء ومفكرين من أتباع المذاهب الأخرى

لقد رأينا في الحوادث الكثيرة والوقائع المختلفة التي اشتهرت وذاعت أن كثيراً من العلماء المخلصين، والمفكِّرين المطَّلعين، وأصحاب الشهادات العلمية العالية والثقافة الواسعة، الذين كانوا ينتحلون بعض المذاهب الأخرى، انتقلوا عنها إلى مذهب الشيعة الإمامية.

وما رأينا رجلاً كان على مذهب الشيعة الإمامية، انتقل عنه إلى مذاهب أهل السنة، إلا كان جاهلاً بالمذهب الذي انتقل عنه، وبالمذهب الذي انتقل إليه، أو كان منحرف السلوك، أو كان نفعيًّا يسعى وراء مصلحة دنيوية من مال، أو منصب، أو شهرة، أو غير ذلك.

وقد رأينا علماء ومفكّرين من أهل السنة وغيرهم تشيَّعوا قديماً وحديثاً، ولم يحدث العكس، ويكفي أن نذكر بعضاً ممن تشيَّع في هذا العصر على سبيل المثال لا الحصر ممن لهم كُتب ومؤلفات، منهم:

١- الشيخ محمد مرعي الأمين الأنطاكي السوري: من شيوخ الجامع الأزهر بمصر، كان شافعي المذهب فاستبصر، وألَّف كتاب (لماذا اخترت مذهب الشيعة) مطبوع، يذكر فيه قصة تشيّعه،

ويستدل فيه على لزوم اتباع مذهب الإمامية.

٢- الشيخ محمد أمين الأنطاكي السوري: من شيوخ الجامع الأزهر بمصر، وهو أخ الشيخ السابق، كان شافعي المذهب فاستبصر، وألَّف كتاب (في طريقي إلى التشيع) مطبوع، ذكر فيه قصة تشيّعه.

٣- الدكتور محمد التيجاني السماوي التونسي: خرّيج جامعة السوربون في فرنسا بشهادة الدكتوراه في الفلسفة، كان مالكيًّا فصار شيعيًّا إماميًّا، وألَّف كتاب (ثم اهتديت) مطبوع، ذكر فيه قصة تشيّعه، وانتصر فيه لمذهب الإمامية، وألَّف كتباً أخرى في إثبات مذهب الإمامية، منها: (مع الصادقين)، (فاسألوا أهل الذِّكْر)، (الشيعة هم أهل السنة)، (اتقوا الله)، (اعرف الحق)، (فسيروا في الأرض) وغيرها، وكلها مطبوعة.

٤- المحامي أحمد حسين يعقوب الأردني: كان على مذهب أهل السنة، ثم صار شيعيًّا إماميًّا، له كتاب (النظام السياسي في الإسلام) وكتاب (نظرية عدالة الصحابة)، و(المواجهة مع رسول الله وآله)، و(أين سنة الرسول؟ وماذا فعلوا بها؟)، و(حقيقة الاعتقاد بالمهدي المنتظر)، وغيرها، وهي كلها مطبوعة، ينتصر فيها لمذهب الشيعة الإمامية.

٥- الدكتور أسعد وحيد القاسم: باحث فلسطيني، كان على مذهب أهل السنة فصار شيعيًّا إماميًّا، وألَّف كتاب (حقيقة

الشيعة الاثني عشرية) مطبوع، ذكر فيه قصة تشيّعه وانتصر فيه لمذهب الشيعة الإمامية، وكتاب (أزمة الخلافة والإمامة: وآثارها المعاصرة).

٦- **صالح الورداني**: كاتب مصري، كان على مذهب أهل السنة فصار إماميًّا، له عدة مؤلفات مطبوعة، منها: (الخدعة: رحلتي من السنة إلى الشيعة)، (أهل السنة: شعب الله المختار، دراسة في فساد عقائد أهل السنة)، (السيف والسياسة: إسلام السنة أم إسلام الشيعة)، (عقائد السنة وعقائد الشيعة)، (زواج المتعة حلال: عند أهل السنة)، (الحق والحقيقة بين السنة والشيعة) وغيرها، وكلها ينتصر فيها لمذهب الشيعة الإمامية، وهي كلها مطبوعة.

٧- **إدريس الحسيني**: باحث مغربي، كان على مذهب أهل السنة فصار شيعيًّا إماميًّا، له عدة مؤلفات مطبوعة: منها: (لقد شيَّعني الحسين: أو الانتقال الصعب في المذهب والمعتقد)، (الخلافة المغتصبة: أزمة تاريخ أم أزمة مؤرِّخ؟).

٨- **الشيخ معتصم سيّد أحمد**: كاتب سوداني، كان على مذهب أهل السنة فصار إماميًّا، وألَّف كتاب (الحقيقة الضائعة: رحلتي نحو مذهب آل البيت)، وهو مطبوع، يذكر فيه قصة تشيّعه، و(حوارات)، وهو مطبوع أيضاً.

٩- **مروان خليفات**: كان شافعي المذهب، فاستبصر واتّبع مذهب أهل البيت عليهم السلام، وسجَّل رحلته إلى الإيمان في كتابه

(وركبت السفينة)، وهو مطبوع، ينتصر فيه لمذهب الشيعة الإمامية، و(النبي ومستقبل الدعوة).

١٠- **هشام آل قطيط**: كاتب سوري، كان على مذهب أهل السنة، فاستبصر واتبع مذهب أهل البيت عليهم السلام، وكتب قصة تشيعه في كتابه (ومن الحوار اكتشفت الحقيقة)، وهو مطبوع، وله كتاب (المتحوِّلون) في عدة أجزاء، ذكر فيه جملة وافرة من العلماء والفضلاء والمثقفين الذين تحوَّلوا إلى مذهب أهل البيت عليهم السلام، وهو مطبوع أيضاً.

١١- **الدكتور عصام العماد**: باحث يماني، كان على مذهب السلفية، ثم انتهت رحلة بحثه بالانتقال إلى مذهب الشيعة الإمامية، له كتاب (رحلتي من الوهابية إلى الاثني عشرية)، وكتاب (المنهج الصحيح والجديد في الحوار مع الوهابيين)، وكتاب (نقد الشيخ محمد عبد الوهاب من الداخل).

ويزعم مخالفوه أنه كان على مذهب الزيدية، وأنه لم يكن سلفيًّا، والنتيجة عندنا واحدة.

١٢- **يحيى طالب مشاري الشريف**: باحث يماني، كان على مذهب الزيدية، ثم انتقل إلى مذهب الشيعة الإمامية، له كتاب (بنور القرآن اهتديت)، و(أسئلة وحوارات حول المهدي المنتظر).

١٣- **محمد بن حمود العمدي**: باحث يماني، كان على مذهب الزيدية، ثم انتقل إلى مذهب الشيعة الإمامية، وذكر قصة استبصاره في كتابه (واستقر بي النوى)، وهو مطبوع.

وكل هذه الكتب المذكورة جيدة في بابها، وتدل على سعة علم واطلاع، وقوة اعتقاد، وصلابة في الحق، فجزى الله هؤلاء الرجال خير جزاء المؤمنين المخلصين، وشكر الله لهم مساعيهم وجهودهم في بيان الحق ونصرة أهله.

كما تجد في الانترنت على هذا الموقع:

http://www.aqaed.info/mostabser/book

حوالي ١٠٠ كتاب لمؤلفين كانوا سابقاً على مذاهب أهل السنة وغيرهم، ثم تحوَّلوا إلى مذهب الشيعة الإمامية، كما أن هناك عشرات الساعات من المحاضرات والمقاطع الصوتية، لمفكِّرين ومثقفين آخرين أيضاً تحوَّلوا لمذهب الشيعة الإمامية، وهي موجودة على هذا الرابط:

http://www.aqaed.info/mostabser/media

ولم نجد مفكراً أو مثقفاً شيعيًّا إماميًّا، تحوَّل إلى مذاهب أهل السنة، أو إلى مذهب الزيدية، أو الإسماعيلية، أو غيرها، رغم كثرة ما كتبه أعداء الشيعة في نقد هذا المذهب، وكثرة ما افتروه عليه وما ألصقوه به من قبائح، ورغم أن السلطة والنفوذ والأموال بيد غير الشيعة.

وقد جمعتْ إحدى المكتبات حوالي خمسة آلاف كتاب مما كُتب ضد الشيعة، غير آلاف المحاضرات، والنشرات، وما كُتب في الصحف، والمجلات، ومواقع الانترنت، وما بُثَّ في الإذاعات، والقنوات الفضائية، ومع ذلك لم تفلح كل هذه الجهود الضخمة

في إقناع مفكِّر شيعي واحد في التحوّل إلى مذهب أهل السنة والجماعة.

ولأجل ذلك لجأ بعض الجهَّال إلى افتعال كتب نُسبت إلى شيعة مجهولين، يُزعم فيها أن مؤلِّفيها كانوا على مذهب الشيعة الإمامية، ثم تحوّلوا عنه إلى مذهب أهل السنة، مثل كتاب: (لله ثم للتاريخ)، المنسوب إلى رجل مجهول الهوية، اسمه المستعار السيد حسين الموسوي، وقد فضح الله من افتعل هذا الكتاب، وبدا لكل منصف أنه لم يكن شيعيًّا؛ لأنه كان يجهل أموراً كثيرة لا تخفى على عوام الشيعة فضلاً عن علمائهم، وقد كتبت في الرد على هذا الكتاب ردًّا مفصَّلاً أسميته: (لله وللحقيقة)، وردًّا آخر موجزاً، أسميته: (الرَّد الوجيز)، وقد طُبع كل منهما أكثر من طبعة.

الدليل الثالث عشر:
إفحام الشيعة لخصومهم في المناظرات

ناظر علماء الشيعة الإمامية خصومهم في الإمامة وغيرها من المسائل الخلافية، فأفحموا خصومهم، وفنَّدوا حُججهم، وأبطلوا مذاهبهم، وقد جُمع شيء يسير من تلكم المناظرات في كتب مطبوعة، منها: كتاب (الاحتجاج) لأحمد بن علي الطبرسي، وكتاب (الفصول المختارة) للسيد المرتضى، وكتاب (المراجعات) للسيد عبد الحسين شرف الدين، وكتاب (مناظرات في الإمامة والعقائد والأحكام) للشيخ عبد الله الحسن، وغيرها من الكتب التي لو تأمَّلها المتأمّل لحصل له القطع بصحة مذهب الشيعة الإمامية دون غيره من المذاهب.

وكان علماء الشيعة وما زالوا يَدْعُون أتباع المذاهب الأخرى للمناظرة في المذهب، بل إن عوام الشيعة كثيراً ما يُقدِمون على مناظرة علماء الطوائف الأخرى فضلاً عن العوام منهم، ثقة منهم بأن ما عندهم هو الحق، وما عليه غيرهم هو الباطل، والباطل لا يزهق الحق، ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ [الأنبياء: ١٨]، وهذا أمر بيِّن يعرفه كل من عرف الشيعة الإمامية، وخالطهم، واطّلع على أحوالهم.

وسمعت من بعض أهل السنة أن مشايخهم وعلماءهم

يحذِّرونهم من مناظرة الشيعة، ويعلِّلون ذلك بأن الشيعة يجيبونهم بالتقية، لا بما يعتقدون في الحقيقة.

وهذا تبرير ركيك؛ لأن ذلك لا يكون سبباً مستوجباً لترك المناظرة مع من يمارس التقية، بل إن ممارسة الشيعي للتقية ينبغي أن تبعث السني لمناظرته، لأنه سيكون مقيداً بالتقية، فيكون في حال أضعف ممن لا يمارس أي تقية.

الدليل الرابع عشر:
اعتراف علماء من أهل السنة بصحّة مذهب الشيعة

اعترف بعض علماء أهل السنة بصحّة مذهب الشيعة الإمامية، وجوَّزوا التعبّد به دون العكس، منهم:

١- الشيخ سليم البشري، شيخ الجامع الأزهر:

وهو الشيخ سليم بن أبي فراج البشري (١٢٨٤-١٣٣٥هـ)، شيخ الجامع الأزهر، من فقهاء المالكية، ولد في محلة بشر بمصر، وتعلّم وعلَّم بالأزهر، تولّى نقابة المالكية، ثم مشيخة الأزهر مرتين، وتوفي بالقاهرة، له كتاب (المقامات السنية في الرد على القادح في البعثة النبوية). (الأعلام للزركلي ٣/ ١١٩ بتصرف).

قال فيما كتبه إلى السيد عبد الحسين شرف الدين الموسوي أعلى الله مقامه: أشهدُ أنكم في الفروع والأصول على ما كان عليه الأئمة من آل الرسول، وقد أوضحتَ هذا الأمر فجعلتَه جلِيًّا، وأظهرت من مكنونه ما كان خفيًّا، فالشك فيه خبال، والتشكيك فيه تضليل...

إلى أن قال: وكنتُ قبل أن أتَّصل بسببك على لبس فيكم؛ لما كنتُ أسمعه من إرجاف المرجفين، وإجحاف المجحفين.

(المراجعات: ٢٩٥).

٢- الشيخ محمود شلتوت، شيخ الجامع الأزهر:

وهو الشيخ محمود شلتوت (١٣١٠-١٣٨٣هـ)، فقيه مفسِّر مصري، ولد في البحيرة بمصر، وتخرَّج من الأزهر سنة ١٩١٨م، وتنقل في التدريس إلى أن نُقل للقسم العالي بالقاهرة سنة ١٩٢٧م، وكان داعية إصلاح نيِّر الفكرة، يقول بفتح باب الاجتهاد، وسعى إلى إصلاح الأزهر، فعارضه بعض كبار الشيوخ، وطُرد هو ومناصروه، فعمل في المحاماة، وأُعيد إلى الأزهر، فعُيِّن وكيلاً لكلية الشريعة، ثم كان من أعضاء كبار العلماء، ومن أعضاء مجمع اللغة العربية، ثم شيخاً للأزهر سنة ١٩٥٨م إلى وفاته، وكان خطيباً موهوباً جهير الصوت، له ٢٦ مؤلَّفاً مطبوعاً. (عن الأعلام ٧/ ١٧٣ بتصرف).

أفتى الشيخ شلتوت فتواه المشهورة بجواز التعبّد بمذهب الشيعة الإمامية، ومما ورد فيها:

إن مذهب الجعفرية المعروف بمذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية مذهب يجوز التعبّد به شرعاً كسائر مذاهب أهل السنة، فينبغي للمسلمين أن يعرفوا ذلك، وأن يتخلَّصوا من العصبيّة بغير الحق لمذاهب معيَّنة، فما كان دين الله وما كانت شريعته بتابعة لمذهب أو مقصورة على مذهب، فالكل مجتهدون مقبولون عند الله تعالى، يجوز لمن ليس أهلاً للنظر والاجتهاد تقليدهم والعمل بما يقرّرونه في فقههم، ولا فرق في ذلك بين

العبادات والمعاملات. (تجد صورة هذه الفتوى في كتاب (مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة) للدكتور ناصر القفاري ٢/ ٣٠٩).

وقال في مقالة له نُشرت في كتاب (دعوة التقريب من خلال رسالة الإسلام)، ص ١٠:

ولقد تهيَّأ لي بهذه الأوجه من النشاط العلمي أن أُطل على العالم الإسلامي من نافذة مشرفة عالية، وأن أعرف كثيراً من الحقائق التي كانت تحول بين المسلمين واجتماع الكلمة وائتلاف القلوب على أخوة الإسلام، وأن أتعرَّف إلى كثير من ذوي الفكر والعلم في العالم الإسلامي، ثم تهيَّأ لي بعد ذلك وقد عُهد إلي بمنصب مشيخة الأزهر أن أصدرت فتواي في جواز التعبّد على المذاهب الإسلامية الثابتة الأصول المعروفة المصادر، المتَّبعة لسبيل المؤمنين، ومنها مذهب الشيعة الإمامية (الاثنا عشرية)، وهي تلك الفتوى المسجلة بتوقيعنا في دار التقريب، التي وُزِّعت صورتها الزنكغرافية بمعرفتنا، والتي كان لها ذلك الصدى البعيد في مختلف بلاد الأمة الإسلامية، وقرَّت بها عيون المؤمنين المخلصين الذين لا هدف لهم إلا الحق والألفة ومصلحة الأمة، وظلَّت تتوارد عليَّ الأسئلة والمشاورات والمجادلات في شأنها وأنا مؤمن بصحَّتها، ثابت على فكرتها، أؤيّدها في الحين بعد الحين، فيما أبعث به من رسائل للمستوضحين، أو أرد به على شُبَه المعترضين، وفيما أنشئ من مقال يُنشر، أو حديث يُذاع، أو بيان أدعو به إلى الوحدة

والتماسك والالتفاف حول أصول الإسلام، ونسيان الضغائن والأحقاد، حتى أصبحت والحمد لله حقيقة مقرَّرة، تجري بين المسلمين مجرى القضايا المسلَّمة، بعد أن كان المرجفون في مختلف عهود الضعف الفكري والخلاف الطائفي والنزاع السياسي يثيرون في موضوعها الشكوك والأوهام بالباطل.

٣- الدكتور الشيخ علي جمعة، مفتي الديار المصرية:

وهو الشيخ علي بن جمعة بن محمد بن عبد الوهاب بن سليم، ولد في مدينة بني سويف في صعيد مصر سنة ١٣٧١هـ. انتقل إلى القاهرة، ونال البكالوريوس في التجارة من جامعة عين شمس، ثم التحق بجامعة الأزهر، ونال شهادة الدكتوراه سنة ١٩٨٨هـ. تتلمذ على يد الشيخ عبد الله بن الصدّيق الغماري المغربي، والشيخ عبد الفتاح أبو غدة، وشيخ الأزهر جاد الحق علي جاد الحق. عمل في لجنة الفتوى بالأزهر سنة ١٩٩٥م، وصار مفتي الديار المصرية سنة ٢٠٠٣م، له مؤلفات، منها: فتاوى عصرية، النسخ عند الأصوليين، الإجماع عند الأصوليين، قول الصحابي، وغيرها.

قال الشيخ علي جمعة في حوار مع (العربية.نت): إن الشيعة بطبيعتها طائفة متطوِّرة... ولكن هناك من ينقِّب في الكتب الشيعيّة القديمة، ويخرج علينا بالخلافات، وهذا خطأ جسيم.

وقال: علينا الاعتراف بما تحرزه هذه الطائفة من تقدّم يُمَكننا من التعاون معها في الوقت الحالي.

وأكَّد على أنه لا حرج من التعبّد على مذاهبها، فلا فرق بين سنِّي وشيعي.

وقال: يجوز التعبّد بالمذاهب الشيعية ولا حرج، وقد أفتى بهذا شيخ الأزهر الراحل محمود شلتوت، فالأمة الإسلامية جسد واحد، لا فرق فيه بين سنِّي وشيعي، طالما أن الجميع يصلي صلاة واحدة، ويتَّجه لقبلة واحدة.

وهذا تجده في الانترنت، على هذا الرابط:

http://www.alarabiya.net/articles/2009/02/04/65714.html

وجاء في الموقع نفسه:

http://www.alarabiya.net/articles/2009/03/02/67591.html

تحت عنوان: (مفتي مصر يتحدّى منتقديه: لا فرق بين المذهبين: السنِّي والشيعي)، ما يلي:

بعد تصريح سابق له أثار جدلاً واسعاً يجيز التعبد على المذهب الشيعي، عاد مفتي مصر الدكتور علي جمعة ليؤكّد أنه لا يوجد خلاف بينه وبين المذهب السنِّي، وأن الاختلاف فقط في المصادر.

وقال في ندوة عقدها بنادي (الليونز) بالقاهرة مساء الأحد ١/٣/٢٠٠٩م: إن الأزهر فتح قلبه في عام ١٩٤٩ لوحدة المذهبين، وتمَّ تأسيس مجلة (رسالة الإسلام) التي حلَّت الكثير من المشاكل بين السنة والشيعة، أعقبتها محاولات فردية في الاتجاه ذاته،

لكن الأمر يحتاج إلى المزيد.

وأضاف: إن الخلاف بينهما ليس بفعل عوامل سياسية، وإنما مجرد اختلاف في الفهم والمصادر، حيث إن مصادر الشيعة: القرآن، ومرويات آل البيت، وهم: علي، والحسن، والحسين، مع قلة من الصحابة، أمثال: عمار بن ياسر، والمقداد بن الأسود، وأبو ذر الغفاري، ولا يروون إلا عن هؤلاء فقط[١]، أما أهل السنة فإنهم يعتمدون في مصادرهم على كل أسانيد الصحابة البالغ عددهم ١١٤ ألفاً، هم الذين أدَّوا حجة الوداع مع الرسول ﷺ، والـ٣٠ ألفاً الذين عايشوه في المدينة، ويسبق ذلك الاعتماد على القرآن الكريم.

---

(١) الشيعة يتعبَّدون بمذهب أهل البيت فقط، ويأخذون بروايات كل صحابي ثبتت عندهم وثاقته، ولا يقتصرون على ثلاثة أو أربعة من الصحابة كما قال الدكتور علي جمعة، وأهل السنة وإن قالوا بعدالة جميع الصحابة، إلا أنهم لم يرووا أحاديثهم عن آلاف الصحابة، وإنما رووا أكثر أحاديثهم عن صحابة لعلهم لا يبلغون مائة رجل.

شبُهات وردود

لا ريب في أن ادّعاء أو إثبات أن إحدى الطوائف الإسلامية هي أتباع المذهب الصحيح يثير المشاعر، ويحفِّز الأقلام، ويقابَل بالرفض والإنكار وعدم القبول، ولهذا فمن المتوقَّع أن ينكر المخالفون ما أثبتناه في هذا الكتاب من أن المذهب الصحيح هو مذهب الشيعة الإمامية، وأنهم هم أتباع أهل البيت عليهم السلام دون من عداهم من فرق هذه الأمة، وأن يجابَه بالرفض والإنكار حتى لو كان حقًّا.

كما نتوقَّع أن يلقي هؤلاء بتشكيكاتهم وشبهاتهم حول الأدلة السابقة، ظنًّا منهم أن إلقاء تلك الشبهات ربما يشوّش الباحثين والقرّاء المنصفين.

ومن يتأمّل في كل ما يطرحونه من التشكيكات والشبهات يلاحظ أنها ليست ردوداً أو نقوضاً على الأدلة الصحيحة، وإنما هي إنكارات لنتائج صحيحة توصَّل إليها مخالفوهم؛ ويتبيَّن بجلاء أنهم لما وجدوا أنفسهم في مأزق كبير، ورأوا أنهم لا يملكون أي رد على تلك الإثباتات، وأن جعبتهم باتت خالية عن أي جواب صحيح عن الإشكالات التي تَرِد على مذاهبهم، لم يجدوا أي حيلة أخرى غير اللجوء إلى الإنكار، والرفض، والتشكيك.

إلا أن الباحث المنصف لا يكترث بهذا التشويش ما دامت الأدلة تامة عنده وصحيحة.

ونحن سنذكر أربع شبهات لهم، هي أهم شبهاتهم في هذه المسألة، وهي التي تتكرّر على ألسنتهم وفي كتبهم، وسنجيب عنها إن شاء الله تعالى بإجابات شافية ووافية.

الشبهة الأولى:

أن الفرقة الناجية هم أتباع الصحابة، وهم أهل السنة

قد يقال: إن بعض أحاديث افتراق الأمة نصَّت على أن الفرقة المحقة هي الطائفة التي تتَّبع الصحابة؛ لأنه ﷺ قال: «ما أنا عليه وأصحابي»، وبعض آخر من تلك الأحاديث أوضح أن الناجين هم الجماعة، والمراد بهم أهل السنة والجماعة.

والجواب:

أنه بعد التسليم بصحة تلك الأحاديث فإن الحديث الأول لم ينص على أن الحق هو ما عليه الصحابة فقط، وإنما ورد فيه قوله: «ما أنا عليه وأصحابي»، وعلى رواية الحاكم في المستدرك ١/ ٢١٨ قال: «ما أنا عليه اليوم وأصحابي»، ونحن لا نتنازع في أن ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه هو الحق، وإنما نختلف في أن النبي ﷺ هل أمر الناس باتباع أصحابه من بعده أم لا، وهذه الأحاديث وغيرها لا تدل بأي نحو على أنه يجب اتباع الصحابة من بعد رسول الله ﷺ، كما لا تدل على أن كل صحابته أو غالبيتهم سيبقون على الحق بعد وفاته، ولا سيما بعدما ورد عنه ﷺ أنه قال: وإني والله ما أخاف عليكم أن تشركوا بعدي، ولكن أخاف عليكم

أن تنافسوها فيها. (صحيح البخاري ١/ ٣٩٩).

وقوله: فوالله ما الفقر أخشى عليكم، ولكني أخشى أن تُبسَط عليكم الدنيا كما بُسطتْ على من كان قبلكم، فتنافسوها كما تنافسوها، وتهلككم كما أهلكتهم. (صحيح البخاري ٣/ ١٢٢٤، صحيح مسلم ٤/ ٢٢٧٣).

وقوله: إنكم ستحرصون على الإمارة، وستكون ندامة يوم القيامة، فنعم المرضعة، وبئست الفاطمة. (صحيح البخاري ٤/ ٢٢٣٤).

ومن تأمل ما جرى بين صحابة النبي صلى الله عليه وآله بعد وفاته يتيقن بأن النبي صلى الله عليه وآله لا بد أن ينصب للناس علامة للحق غيرهم.

وحديث الثقلين الذي أشرنا إليه فيما تقدَّم، هو الدليل الآخر الذي لا مناص من الأخذ به، وهو يرشد إلى لزوم التمسّك بالعترة النبوية الطاهرة دون غيرهم.

واختلاف الصحابة بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله يمنع التكليف باتباع كل أولئك المختلفين؛ لأنه تكليف بالمحال، فلا مناص حينئذ من اتّباع بعضهم دون بعضهم الآخر لو سلَّمنا بلزوم اتّباع بعض الصحابة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، والشيعة اتّبعوا مَن نصَّ النبي صلى الله عليه وآله على أنه مع الحق، وأن الحق معه، وأن الحق يدور معه حيثما دار، وهو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، فرجعنا بالنتيجة إلى اتباع العترة النبوية الطاهرة، ولا سيما أن الصحابة لم يستطيعوا أن يحفظوا

الشريعة من التحريف والتبديل كما مرَّ في الدليل الرابع من البراهين الدالة على أن مذهب الشيعة الإمامية هو المذهب الصحيح من بين سائر المذاهب الإسلامية.

وأما «الجماعة» المذكورة في أحاديث اختلاف الأمة فليس المراد بهم من يُعرفون الآن بأهل السنة والجماعة بجميع مذاهبهم، وإنما المراد بهم جماعة الحق وإن قلّوا.

قال الترمذي: وتفسير الجماعة عند أهل العلم هم أهل الفقه والعلم والحديث. (سنن الترمذي ٤/ ٤٦٧).

قال الألباني: وهذا المعنى مأخوذ من قول ابن مسعود ﵁: الجماعة ما وافق الحق وإن كنت وحدك. رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٣/ ٣٢٢/ ٢) بسند صحيح عنه. (حاشية مشكاة المصابيح ١/ ٦١).

وأهل الحق هم أهل البيت النبوي الذين أمر النبي ﷺ باتّباعهم والتمسّك بحبلهم، دون غيرهم من فئات هذه الأمّة كما أوضحناه قريباً.

وأما أهل السُّنة فإنهم اختلفوا على مذاهب متعدِّدة في الأصول والفروع، فأي هذه المذاهب هو المذهب الصحيح الموافق لما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه؟!

الشبهة الثانية:

إنكار متابعة الشيعة لأهل البيت عليهم السلام

قالوا: إن كل الأدلة المذكورة دالة على أن مذهب أهل البيت هو المذهب الحق، ونحن لا ننكر ذلك، ولكن ننكر أن الشيعة الإمامية أخذوا مذهبهم عن أهل البيت عليهم السلام.

قال ابن تيمية: لا نسلِّم أن الإمامية أخذوا مذهبهم من أهل البيت، لا الاثنا عشرية ولا غيرهم، بل هم مخالفون لعلي رضي الله عنه وأئمة أهل البيت في جميع أصولهم التي فارقوا فيها أهل السنّة والجماعة: توحيدهم، وعدلهم، وإمامتهم. (منهاج السنة النبوية ٤/ ٨).

وقال الذهبي: لا نسلّم أنكم أخذتم مذهبكم عن أهل البيت، فإنكم تخالفون عليًّا وأئمة أهل البيت في الأصول والفروع. (المنتقى من منهاج الاعتدال: ١٦٧).

والجواب: أن كل الأدلة السابقة مضافاً إلى دلالتها على أن مذهب أهل البيت عليهم السلام هو المذهب الحق، فإنها دالَّة أيضاً على أن مذهب الشيعة الإمامية هو المذهب الصحيح من بين سائر المذاهب الإسلامية، فتأملها جيداً؛ لتتأكد من صحة ما قلناه.

وأما اتّباع الشيعة الإمامية لأئمة أهل البيت عليهم السلام وتمسّكهم

بهم، وسيرهم على منهاجهم، فهو أشهر من أن يُذكَر، وأظهر من أن يُنكَر، وإنكاره إنكار بديهة واضحة لا تخفى على ابن تيمية والذهبي وغيرهما، وسيأتي إثبات ذلك في الفصل الآتي إن شاء الله تعالى، فانتظر.

ومن الواضح أن أهل السنة لم يذكروا في كتبهم أقوال أئمة أهل البيت عليهم السلام في الأصول والفروع، ولم ينقلوها من طريقهم، ولم يعتنوا بحفظها وجمعها، فكيف علم ابن تيمية والذهبي أن ما عليه الشيعة الإمامية مخالف لما عليه أئمة أهل البيت عليهم السلام ؟!

وكان ينبغي عليهما ليكون كلامهما مستنِداً إلى حجّة صحيحة أن يذكرا موارد المخالفة بين الشيعة وبين أئمة أهل البيت عليهم السلام في الأصول والفروع، وأما إنكار الواضحات من دون حجة صحيحة فلا قيمة له.

ثم إن المنقول من أقوال أئمة أهل البيت عليهم السلام في كتبهم ـ وهو قليل جداً ـ موافق لما عليه الشيعة الإمامية، كما سيأتي بيانه قريباً إن شاء الله تعالى.

مضافاً إلى أن أهل السنة كما قلنا فيما سبق قد تفرَّقوا إلى مذاهب متعدِّدة في الأصول والفروع، ومن غير المعقول أن يوافق أهل البيت كل هذه المذاهب المختلفة فيما بينها.

ومن تأمل كتب الحديث الشيعية يجد أن الشيعة الإمامية أخذوا كل عقائدهم وجميع فقههم وأمور دينهم عن أئمة أهل

البيت عليهم السلام دون غيرهم، والشيعة لا ينكرون أن كتبهم الحديثية اشتملت على أحاديث غير صحيحة، حالها حال كتب الحديث السنيَّة وغيرها، ووجود روايات ضعيفة في كتب الشيعة لا يصح نسبتها إلى أهل البيت عليهم السلام لا يدل على كذب باقي الروايات الأخرى التي صحَّت أسانيدها إلى أئمة أهل البيت عليهم السلام، وإلا كان لزاماً على كل باحث منصف أن يرد جميع روايات أهل السنة وغيرهم؛ لاشتمالها أيضاً على روايات موضوعة على رسول الله صلى الله عليه وآله، وهذا لا يمكن المصير إليه؛ لاستلزامه طرح السنة الثابتة الصحيحة المروية عن رسول الله صلى الله عليه وآله.

الشبهة الثالثة:

مذهب الشيعة مخالف لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله

ربما يقال: إن أهل السنّة جازمون بأن الشيعة الإمامية لا يتّبعون أئمة أهل البيت عليهم السلام في أصول الدين وفروعه؛ وذلك لأن ما عليه الشيعة مخالف لما رواه الثقات عن النبي صلى الله عليه وآله، فالقول بصدق الشيعة في النقل عن أئمة أهل البيت يستلزم الطعن في أهل البيت بمخالفة النبي صلى الله عليه وآله، فلا مناص حينئذ من تكذيب الشيعة فيما زعموا، فلا يكونون أتباعاً لأهل البيت.

والجواب: أن مخالفة ما نقله الشيعة الإمامية عن أئمة أهل البيت عليهم السلام لما رواه غيرهم عن النبي صلى الله عليه وآله لا يستلزم نفي اتّباع الشيعة الإمامية لأهل البيت عليهم السلام؛ وذلك لأن روايات من يعتبرهم أهل السنّة ثقات كأبي هريرة، ومعاوية بن أبي سفيان، وعمرو بن العاص، والمغيرة بن شعبة، وبسر بن أرطأة، وأمثالهم لا يُظن بصدورها عن رسول الله صلى الله عليه وآله حتى يكون ما خالفها باطلاً، أو مكذوباً على رسول الله صلى الله عليه وآله، أو موضوعاً عليه.

ومن الواضح أن الصادر عن رسول الله صلى الله عليه وآله شيء واحد، واختلاف الرواية عنه يدل على كذب إحدى الروايتين، والشيعة

تمسَّكوا بما رواه أئمة أهل البيت عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وأخذ أهل السنّة بما رواه غيرهم من النواصب، والخوارج، والمرجئة، والقدرية، فراجع إن شئت مقدمة فتح الباري: ٤٥٩-٤٦٥، لترى مَن طُعِن فيه بسبب معتقده من رجال صحيح البخاري.

هذا مع أنهم أخذوا دينهم عن كل من رأى النبي صلى الله عليه وآله ممن أظهر الإسلام وأبطن النفاق، وإن اقترف الموبقات، وارتكب الجرائر العظيمة.

فأي الفريقين أصدق قولاً وأوثق نقلاً؟

هذا مضافاً إلى أن أئمة أهل السنّة اختلفوا فيما بينهم، وتفرَّقوا إلى مذاهب مختلفة في أصول الاعتقاد وفي الفروع الفقهية كما لا يخفى على أحد، وتنازعوا في أكثر المسائل كما هو واضح لكل مَن تتبَّع أقوالهم وفتاواهم ونظر في كتبهم، فأي المذاهب منها هو الصحيح الذي أخذوه عن رسول الله صلى الله عليه وآله، واتفقوا فيه مع أئمة أهل البيت عليهم السلام؟

والنتيجة أن ما قاله ابن تيمية والذهبي من أن أئمة أهل البيت عليهم السلام متَّفقون مع أهل السنّة والجماعة في الأصول والفروع، وأنهم مخالفون لما عليه الشيعة الإمامية ادّعاء مجرد، لم يثبت بدليل واحد صحيح، بل الدليل الصحيح دلَّ على خلافه.

الشبهة الرابعة:

رواة الشيعة كذبوا على أهل البيت عليهم السلام

قالوا: إن رواة الشيعة افتروا على أئمة أهل البيت عليهم السلام أحاديث كثيرة مكذوبة، وعلماء الشيعة نسبوا إلى أئمة أهل البيت عليهم السلام أقوالاً كثيرة مكذوبة عليهم؛ لأنّا لم نجد خلافاً بين أهل السنّة وأهل البيت من مصدر معتمد.

والجواب: أن الاختلاف الواقع بين الشيعة وأهل السنّة إما في أصول الاعتقاد، وإما في الفروع الفقهية.

أما أصول الاعتقاد فالشيعة يكتفون في إثبات صحَّة مذهبهم بآيات الكتاب العزيز، والأحاديث المتّفق على صحّتها بين الفريقين، مضافاً إلى البراهين العقلية القطعية، ولا تصل النوبة إلى الاحتجاج بأحاديث أئمة أهل البيت عليهم السلام، حتى يتطرَّق احتمال الكذب عليهم، مع أنهم لا يجوِّزون الاحتجاج في أصول العقائد إلا بالأحاديث المتواترة عنهم، التي يمتنع تواطؤ رواتها على الكذب.

وأما الفروع الفقهية فأهل السنّة اختلفوا فيها إلى مذاهب عديدة، حتى إنهم تنازعوا في أكثر المسائل الفقهية كما لا يخفى على

من تتَّبع أقوالهم وفتاواهم، فراجع للتحقق من ذلك: كتاب المغني لابن قدامة، وكتاب المحلَّى لابن حزم، وبداية المجتهد لابن رشد، والفقه على المذاهب الأربعة للجزيري، وغيرها.

وهنا يحق لنا أن نتساءل: ما هو المذهب الصحيح من هذه المذاهب الذي يتفق مع ما عليه أئمة أهل البيت عليهم السلام ؟!

هذا مع أن أهل السنّة لم يتتبَّعوا أقوال أهل البيت عليهم السلام ، ولم يحفظوها حتى يعلموا ما صدر عنهم وما نُحل عليهم. فزعمهم أنهم مؤتلفون مع أئمة أهل البيت عليهم السلام زعم باطل، لم يستند إلى حجة مقبولة أو دليل معتبر.

وبهذا يتضح فساد ما قيل من أن الشيعة الإمامية قد افتروا على أهل البيت عليهم السلام الأحاديث، ونسبوا إليهم ما لم يصدر عنهم؛ لأن كل منصف بحث في كتب الشيعة، ورأى مسلكهم في تمحيص الأحاديث، يعلم بما لا يدع مجالاً للشك أنهم لا يحتجّون إلا بما يرويه الثقات الأثبات المعروفون بالضبط والحفظ والإتقان، الذين أقرَّ بوثاقة بعضهم علماء الجرح والتعديل من أهل السنّة، ورووا أحاديثهم في صحاحهم وسائر مصنفاتهم، كأبان بن تغلب، وثابت بن دينار (أبي حمزة الثمالي)، وجابر بن يزيد الجعفي، والحارث الهمداني، وحماد بن عيسى، ومحمد بن مسلم، ومعروف بن خربوذ، وغيرهم ممن هو على شاكلتهم.

فراجع إن شئت ما كتبه السيد عبد الحسين شرف الدين

الموسوي رضوان الله عليه في كتاب المراجعات، المراجعة ١٤-١٦، وما كتبه الشيخ محمد جعفر الطبسي في كتابه (رجال الشيعة في أسانيد السنة)، فإنهما ذكرا أسماء مائة وأربعين من رواة الشيعة الذين أخرج لهم أهل السنة في صحاحهم وسننهم ومسانيدهم كثيراً من الأحاديث التي لو طُرحت لذهبت جملة من آثار النبوة كما اعترف بذلك شمس الدين الذهبي، الذي قال في ترجمة أبان بن تغلب: فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع، وحدّ الثقة العدالة والإتقان؟ فكيف يكون عدلاً من هو صاحب بدعة؟ وجوابه: أن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرّف، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو رُدَّ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بيِّنة. (ميزان الاعتدال ١/ ١١٨).

هذا مع أن علماء الشيعة الإمامية لا يعوِّلون على أي حديث لم يستجمع شرائط الصحة والاعتبار وإن كان مرويًّا في الكتب المعتبرة عند الشيعة كالكافي، وتهذيب الأحكام، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه وغيرها.

الشيعة الإمامية هم أتباع أهل البيت عليهم السلام

قلنا فيما تقدم: إن متابعة الشيعة لأهل البيت عليهم السلام هي أوضح من أن تُنكَر، وأشهر من أن تُذكَر، إلا أنّا لما ابتُلينا بقوم ينكرون الواضحات، ويشكِّكون في البديهيات، رأينا أن نذكر بعضاً من الأدلة الدالة على متابعة الشيعة الإمامية لأهل البيت عليهم السلام وتمسّكهم بهم، دفعاً لتشويش المشوِّشين، ودحضاً لشغب المشاغبين.

ويمكن الاستدلال على ذلك بعدة أدلة:

الدليل الأول:
أهل البيت هم المرجعية المطلقة للشيعة

إن الشيعة الإمامية حصروا الإمامة في أهل البيت عليهم السلام، ونفوها عن غيرهم، واعتقدوا أن ما قاله أئمة أهل البيت عليهم السلام حق، وما أنكروه باطل.

ولذلك حرص الشيعة على تدوين علومهم عليهم السلام، وكتابة أحاديثهم في أصول الدين وفروعه حتى جمعوا الشيء الكثير.

منها: ما كتبه المحمدون الثلاثة الأوائل، وهي كتاب الكافي

(ثمانية مجلدات) للشيخ محمد بن يعقوب الكليني، وتهذيب الأحكام (عشرة مجلدات)، والاستبصار (أربعة مجلدات) كلاهما للشيخ محمد بن الحسن الطوسي، ومن لا يحضره الفقيه (أربعة مجلدات) للشيخ الصدوق محمد بن علي بن بابويه.

وكذلك كتُب المحمدين الثلاثة الأواخر، وهي كتاب وسائل الشيعة (ثلاثون مجلداً) للشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي، والوافي (ستة وعشرون مجلداً) للشيخ محمد محسن الفيض الكاشاني، وبحار الأنوار (عشرة مجلدات ومائة) للشيخ محمد باقر المجلسي، ناهيك عن غيرها من الكتب الأخرى.

فإذا كان الداعي لمتابعتهم عليهم السلام والتمسّك بهم ـ وهو اعتقاد إمامتهم دون غيرهم ـ موجوداً، ولا يوجد ما يمنع عن متابعتهم، والأخذ بعلومهم، والتعبد بأحكامهم، فلا بد من حصول المتابعة لهم والتمسّك بهم.

الدليل الثاني:
اعتراف أهل السنة بمتابعة الشيعة لأهل البيت

اعترف جمع من علماء أهل السنّة بمتابعة الشيعة لأهل البيت عليهم السلام ومشايعتهم لهم:

١- **قال محمد بن عبد الكريم الشهرستاني**: الشيعة هم الذين شايعوا عليًّا على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصًّا ووصيّة، إما جليًّا وإما خفيًّا، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، أو بتقية من عنده. (الملل والنحل ١/ ١٤٦).

وقال في موضع آخر ١/ ١٦٦ في ترجمة الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام: وهو ذو علم غزير في الدين، وأدَب كامل في الحكمة، وزهد بالغ في الدنيا، وورع تام عن الشهوات... وقد أقام بالمدينة مدة يفيد الشيعة المنتمين إليه، ويفيض على الموالين له أسرار العلوم.

٢- **قال ابن منظور في كتابه لسان العرب ٨/ ١٨٩، والفيروزآبادي في القاموس المحيط ٣/ ٤٩، والزبيدي في تاج العروس ٢١/ ٣٠٣**: وقد غلَب هذا الاسم [أي الشيعة] على مَن يتوالى عليًّا وأهل بيته رضوان الله عليهم أجمعين، حتى صار لهم

اسماً خاصًّا، فإذا قيل: «فلان من الشيعة» عُرف أنه منهم.

٣- **قال محمد بن شهاب الزهري**: والشيعة قوم يهوون هوى عترة النبي ﷺ ويوالونهم. (لسان العرب ٨/ ١٨٩. تاج العروس ٢١/ ٣٠٣).

٤- **قال ابن خلدون**: اعلم أن الشيعة لغةً: الصَّحْب والأتْبَاع، ويُطلَق في عُرْف الفقهاء والمتكلِّمين من الخلَف والسلف على أَتْبَاع علي وبنيه رضي الله عنهم. (مقدمة ابن خلدون: ١٩٦).

٥- **قال الشريف علي بن محمد الجرجاني**: الشيعة: هم الذين شايعوا عليًّا رضي الله عنه، قالوا: إنه الإمام بعد رسول الله ﷺ، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج عنه وعن أولاده. (التعريفات: ١٢٩).

الدليل الثالث:
اهتمام الشيعة بتراث أهل البيت عليهم السلام

دأب الشيعة الأمامية قديماً وحديثاً على تدوين معارف أهل البيت عليهم السلام والاعتناء بعلومهم، ورواية أحاديثهم، والأخذ بأقوالهم، والتسليم لهم، ونشر فضائلهم، وكتابة أخبارهم وسِيَرهم، والحزن على مصائبهم وما جرى عليهم من الظلم والجور، وعنوا بإقامة مآتمهم، والفرَح بمواليدهم وأعيادهم، وقالوا بوجوب موالاة أوليائهم، والبراءة من أعدائهم، حتى حكموا بضعف كل مَن انحرف عنهم، وبنجاسة كل مَن نصَب العداء لهم.

وهذا كله كاشف عن موالاة الشيعة لأئمة أهل البيت عليهم السلام، ومتابعتهم لهم، ولو أنكرنا الموالاة والاتِّباع مع كل ذلك لحَقَّ لنا إنكار متابعة كل فرقة لِمَن تنتسب إليه، ولأمكننا بالأولوية أن ننكِر متابعة أهل السُّنة لأبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وأبي الحسن الأشعري، وغيرهم؛ لأن أهل السنّة لا يصنعون مع أئمتهم جُل تلك الأمور التي ذكرناها عن الشيعة، ومع ذلك فلا يشك أحد في متابعتهم لهم، وتمسّكهم بهم، وهو واضح لا يحتاج إلى مزيد بيان.

اسماً خاصًّا، فإذا قيل: «فلان من الشيعة» عُرف أنه منهم.

٣- **قال محمد بن شهاب الزهري**: والشيعة قوم يهوون هوى عترة النبي صلى الله عليه وسلم ويوالونهم. (لسان العرب ٨/ ١٨٩. تاج العروس ٢١/ ٣٠٣).

٤- **قال ابن خلدون**: اعلم أن الشيعة لغةً: الصَّحْب والأتْبَاع، ويُطلَق في عُرْف الفقهاء والمتكلِّمين من الخلَف والسلف على أَتْبَاع علي وبنيه رضي الله عنهم. (مقدمة ابن خلدون: ١٩٦).

٥- **قال الشريف علي بن محمد الجرجاني**: الشيعة: هم الذين شايعوا عليًّا رضي الله عنه، قالوا: إنه الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج عنه وعن أولاده. (التعريفات: ١٢٩).

الدليل الثالث:

اهتمام الشيعة بتراث أهل البيت عليهم السلام

دأب الشيعة الأمامية قديماً وحديثاً على تدوين معارف أهل البيت عليهم السلام والاعتناء بعلومهم، ورواية أحاديثهم، والأخذ بأقوالهم، والتسليم لهم، ونشر فضائلهم، وكتابة أخبارهم وسِيَرهم، والحزن على مصائبهم وما جرى عليهم من الظلم والجور، وعنوا بإقامة مآتمهم، والفرَح بمواليدهم وأعيادهم، وقالوا بوجوب موالاة أوليائهم، والبراءة من أعدائهم، حتى حكموا بضعف كل مَن انحرف عنهم، وبنجاسة كل مَن نصَب العداء لهم.

وهذا كله كاشف عن موالاة الشيعة لأئمة أهل البيت عليهم السلام، ومتابعتهم لهم، ولو أنكرنا الموالاة والاتّباع مع كل ذلك لحَقَّ لنا إنكار متابعة كل فرقة لِمَن تنتسب إليه، ولأمكننا بالأولوية أن ننكِر متابعة أهل السُّنة لأبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وأبي الحسن الأشعري، وغيرهم؛ لأن أهل السنّة لا يصنعون مع أئمتهم جُل تلك الأمور التي ذكرناها عن الشيعة، ومع ذلك فلا يشك أحد في متابعتهم لهم، وتمسّكهم بهم، وهو واضح لا يحتاج إلى مزيد بيان.

الدليل الرابع:
لزوم تضليل الأمة جمعاء

بيَّنَ رسول الله ﷺ في حديث الثقلين أن العاصم من الوقوع في الضلال هو التمسّك بالكتاب وأهل بيته معاً، وهذا الحديث بمفهومه يدل على أن من لم يتمسّك بالكتاب وأهل البيت فوقوعه في الضلال حتمي؛ لأنه لا عاصم له من الانحراف عن الحق والوقوع في الضلال.

وعليه، فإذا أنكرنا متابعة الشيعة الإمامية لأئمة أهل البيت عليهم السلام فإنه يجب الحكم على كل المسلمين بلا استثناء بالوقوع في الضلال؛ لأن جميع الطوائف الأخرى لم تتمسَّك بأهل البيت كما هو معلوم، وتخطئة جميع فئات الأمة وتضليلها كلها باطل بالاتفاق؛ لإطباق جميع المسلمين على أن الحق لا يخرج عن هذه الأمة، واتفاقهم على أن طائفة من طوائف المسلمين على الحق، فلا مناص حينئذ من الحكم بأن الشيعة الإمامية متَّبعون لأهل البيت عليهم السلام ومتمسّكون بهم.

وأما باقي فرق الشيعة كالزيدية والإسماعيلية فلم يتمسَّكوا بالأئمة الاثني عشر من أهل البيت عليهم السلام، الذين اتَّفقت الأمة على صلاحهم، وسعة علمهم، وعظيم فضلهم، وإنما اتبعوا غيرهم من

بالتسمية فقد ثبت بالتواتر. (التفسير الكبير ١/ ٢٠٥).

وهذا هو قول الإمامية، وكلمات علماء الشيعة دالة على ذلك:

قال الشيخ محمد بن الحسن الطوسي ﷺ: يجب الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم في الحمد، وفي كل سورة بعدها، كما يجب بالقراءة، هذا فيما يجب الجهر فيه، فإن كانت الصلاة لا يُجهر فيها استُحب أن يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم. (كتاب الخلاف ١/ ٣٣١).

وقال السيد محمد كاظم اليزدي ﷺ في مستحبات القراءة: الثاني: الجهر بالبسملة في الإخفاتية، وكذا في الركعتين الأخيرتين إن قرأ الحمد، بل وكذا في القراءة خلف الإمام، حتى في الجهرية، وأما في الجهرية فيجب الإجهار بها على الإمام والمنفرد. (العروة الوثقى ١/ ٢٩٩).

والأئمة الأربعة كلهم على خلاف ذلك.

قال ابن رشد: اختلفوا في قراءة «بسم الله الرحمن الرحيم» في افتتاح القراءة في الصلاة، فمنع ذلك مالك في الصلاة المكتوبة جهراً كانت أو سرًّا، لا في استفتاح أم القرآن، ولا في غيرها من السور، وأجاز ذلك في النافلة، وقال أبو حنيفة، والثوري، وأحمد: يقرؤها مع أم القرآن في كل ركعة سرًّا. وقال الشافعي: يقرؤها، ولا بد في الجهر جهراً، وفي السِّر سرًّا، وهي عنده آية من فاتحة

الكتاب، وبه قال أحمد، وأبو ثور، وأبو عبيد. (بداية المجتهد ١/ ١٧٩).

٢- أن أئمة المذاهب الأربعة اتّفقوا على أنه لا يجوز قول: «حيَّ على خير العمل» في الأذان، ورووا أن علي بن الحسين عليه السلام كان يقول هذه الفقرة في أذانه.

فقد أخرج البيهقي في سننه الكبرى ١/ ٤٢٥ بسنده عن جعفر بن محمد عن أبيه: أن علي بن الحسين كان يقول في أذانه إذا قال: «حيَّ على الفلاح» قال : «حيَّ على خير العمل» ويقول: هو الأذان الأول.

وقال الدسوقي: كان علي رضي الله تعالى عنه يزيد: «حيَّ على خير العمل» بعد «حيَّ على الفلاح»، وهو مذهب الشيعة الآن. (حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/ ٣١٤).

والمروي عن الإمامين أمير المؤمنين وعلي بن الحسين عليهما السلام موافق لما أفتى به علماء الشيعة الإمامية قديماً وحديثاً.

قال الشيخ الطوسي قدس سره: الأذان عندنا ثمانية عشر كلمة، ـ وفي أصحابنا من قال: عشرون كلمة ـ: التكبير في أوله أربع مرات، والشهادتان مرتين مرتين، «حي على الصلاة» مرتين، «حي على الفلاح» مرتين، «حي على خير العمل» مرتين، «الله أكبر» مرتين، «لا إله إلا الله» مرتين. ومن قال عشرون كلمة قال: التكبير في آخره أربع مرات. (كتاب الخلاف ١/ ٢٧٨).

٣- أن أئمة أهل السنة لم يجوِّزوا رمي الجمرات الثلاث بمنى قبل الزوال في أيام التشريق، ونقلوا جوازه عن الإمام محمد بن علي الباقر عليه السلام.

قال ابن رشد: واختلفوا إذا رماها قبل الزوال في أيام التشريق، فقال جمهور العلماء: من رماها قبل الزوال أعاد رميها بعد الزوال، وروي عن أبي جعفر محمد بن علي أنه قال: رَمْيُ الجمار من طلوع الشمس إلى غروبها. (بداية المجتهد ٢/ ١٤٩).

وبهذا أفتى علماء الشيعة الإمامية، خلافاً للأئمة الأربعة.

قال الشيخ الطوسي قدس سره: وإذا رجع الإنسان إلى منى لرمي الجمار، كان عليه أن يرمي ثلاثة أيام: الثاني من النحر، والثالث، والرابع، كل يوم بإحدى وعشرين حصاة، ويكون ذلك عند الزوال، فإنه الأفضل، فإن رماها ما بين طلوع الشمس إلى غروبها لم يكن به بأس. (النهاية: ٢٦٦).

٤- أن أئمة أهل السنة اختلفوا في أن المسافر هل تجب عليه صلاة الجمعة والعيدين، ونقلوا عن أمير المؤمنين عليه السلام عدم وجوبهما عليه.

قال ابن رشد: واختلفوا فيمن تجب عليه صلاة العيد، أعني وجوب السُّنّة، فقالت طائفة: يصليها الحاضر والمسافر، وبه قال الشافعي، والحسن البصري، وكذلك قال الشافعي: إنه يصليها أهل البوادي، ومن لا يجمع حتى المرأة في بيتها. وقال أبو حنيفة

وأصحابه: إنما تجب صلاة الجمعة والعيدين على أهل الأمصار والمدائن. وروي عن علي أنه قال: لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع. (راجع بداية المجتهد ١/ ٢٩٩).

فلا تجب صلاة الجمعة إلا على الحاضر دون المسافر، وبه قالت الشيعة الإمامية.

قال الشيخ الطوسي قدس سره: وأيضاً فلا خلاف بين الأمة في وجوب الجمعة على كل أحد، وإنما خرج بعضهم بدليل، مثل العليل، والمسافر، والمرأة ومن أشبههم، وكذلك من تجب عليه تنعقد به إلا من أخرجه الدليل. (كتاب الخلاف ١/ ٥٩٣).

وقال السيد أبو القاسم الخوئي قدس سره: يعتبر في وجوب الحضور [أي حضور صلاة الجمعة] أمور: ١- الذكورة، فلا يجب الحضور على النساء.

٢- الحرية: فلا يجب على العبيد.

٣- الحضور: فلا يجب على المسافر، سواء في ذلك المسافر الذي وظيفته القصر، ومن كانت وظيفته الإتمام، كالقاصد لإقامة عشرة أيام. (منهاج الصالحين ١/ ١٨٤).

٥- أن أئمة أهل السنة اختلفوا في المشي مع الجنائز، هل الأفضل المشي أمام الجنازة كما فعله أبو بكر وعمر وذهب إليه الشافعي ومالك، أو أن الأفضل المشي خلفها كما هو مروي عن علي عليه السلام.

قال ابن رشد: وأخذ أهل الكوفة بما رووا عن علي بن أبي طالب من طريق عبد الرحمن بن أبزى، قال: كنت أمشي مع علي في جنازة وهو آخذ بيدي، وهو يمشي خلفها، وأبو بكر وعمر يمشيان أمامها، فقلت له في ذلك، فقال: إن فضل الماشي خلفها على الماشي أمامها كفضل صلاة المكتوبة على صلاة النافلة... (بداية المجتهد ١/ ٣١٩).

وعلماء الشيعة الإمامية أفتوا بالثاني تبعاً لأمير المؤمنين عليه السلام.

قال الشيخ الطوسي قدس سره: المشي خلف الجنازة أفضل حال الاختيار. (كتاب الخلاف ١/ ٧١٨).

وذكر السيد اليزدي قدس سره في آداب التشييع: السادس: أن يمشي خلف الجنازة أو طرفيها، ولا يمشي قدامها. والأول أفضل من الثاني، والظاهر كراهة الثالث، خصوصاً في جنازة غير المؤمن. (العروة الوثقى ١/ ١٧٢).

٦- أن أئمة أهل السنة اختلفوا في طلاق المُكرَه، ونقلوا عن أمير المؤمنين عليه السلام القول بعدم وقوعه.

قال ابن رشد: فأما طلاق المكرَه فإنه غير واقع عند مالك، والشافعي، وأحمد، وداود، وجماعة، وبه قال عبد الله بن عمر، وابن الزبير، وعمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وابن عباس، وفرق أصحاب الشافعي بين أن ينوي الطلاق أو لا ينوي شيئاً، فإن نوى الطلاق فعنهم قولان، أصحهما لزومه، وإن لم ينو فقولان، أصحّهما

أنه لا يلزم، وقال أبو حنيفة وأصحابه: هو واقع. (بداية المجتهد ٣/ ١٢٢).

وبقول أمير المؤمنين عليه السلام أفتى فقهاء الشيعة الإمامية.

قال الشيخ الطوسي قدس سره: إذا أُكره الرجل على الطلاق، فنطق به يقصد به دفع الإكراه عن نفسه لم يقع عندنا وعند بعضهم، وكذلك الإعتاق وسائر العقود، ولا يتعلق بنطقه حكم، إلا أن يريد باللفظ إيقاع الطلاق دون دفع الإكراه، فحينئذ تطلق عندهم دوننا، وقال قوم: الطلاق واقع على كل حال. (المبسوط ٥/ ٥١).

وقال المحقق الخوئي قدس سره: يشترط في المطلِّق: البلوغ، والعقل، والاختيار، والقصد، فلا يصح طلاق الصبي وإن بلغ عشراً، ولا المجنون وإن كان جنونه أدواريًّا إذا كان الطلاق في دور الجنون، ولا طلاق المكرَه وإن رضي بعد ذلك. (منهاج الصالحين ٢/ ٢٨٤).

٧- ذهب الجمهور وفقهاء الأمصار أن عدّة الحامل المتوفَّى عنها زوجها تنتهي بوضع الحمل، ورووا عن أمير المؤمنين عليه السلام أنها تعتد بأبعد الأجلين.

قال ابن رشد: وأما المسألة الثانية: وهي الحامل التي يُتوفى عنها زوجها، فقال الجمهور وجميع فقهاء الأمصار: عدَّتها أن تضع حملها مصيراً إلى عموم قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾، وإن كانت الآية في الطلاق، وأخذاً أيضاً بحديث أم

سلمة أن سبيعة الأسلمية ولدت بعد وفاة زوجها بنصف شهر، وفيه: فجاءت رسول الله ﷺ فقال لها: قد حللتِ، فانكحي من شئت. وروى مالك عن ابن عباس أن عدَّتها آخر الأجلين، يريد أنها تعتد بأبعد الأجلين: إما الحمل، وإما انقضاء العدة عدة الموت، وروي مثل ذلك عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، والحجة لهم أن ذلك هو الذي يقتضيه الجمع بين عموم آية الحوامل وآية الوفاة. (بداية المجتهد ٣/ ١٣٧).

وبهذا الحكم أفتى فقهاء الشيعة الإمامية تبعاً لأمير المؤمنين عليه السلام.

قال الشيخ الطوسي قدس سره: وإن كانت [المتوفى عنها زوجها] حاملاً فعدَّتها أقصى الأجلين عندنا: من الوضع، أو أربعة أشهر وعشرة أيام. وقال جميع المخالفين: تعتد بالوضع، فإذا وضعت انقضت عدَّتها، وحلَّت للأزواج قبل أن تطهر، وقال شاذ منهم: حتى تطهر. (المبسوط ٥/ ٢٥١).

وقال السيد الخوئي قدس سره: عدّة المتوفى عنها زوجها إن كانت حرّة حائلاً أربعة أشهر وعشرة أيام... وإن كانت حرّة حاملاً فعدّتها أبعد الأجلين: من المدّة المذكورة، ووضْع الحمل كما سبق. (منهاج الصالحين ٢/ ٢٩٠).

٨- أن أئمة أهل السنة اختلفوا في مال المرتد إذا قُتل أو مات، فقال جمهور فقهاء الحجاز: هو للمسلمين، ولا يرثه قرابته،

وبه قال مالك والشافعي، ونقلوا عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه يرثه ورثته من المسلمين.

قال ابن رشد: وأما مال المرتد إذا قُتل أو مات، فقال جمهور فقهاء الحجاز: هو لجماعة المسلمين، ولا يرثه قرابته، وبه قال مالك، والشافعي، وهو قول زيد من الصحابة. وقال أبو حنيفة، والثوري، وجمهور الكوفيين، وكثير من البصريين: يرثه ورثته من المسلمين، وهو قول ابن مسعود من الصحابة، وعلي رضي الله عنهما. (بداية المجتهد ٤/ ١٧٠).

وهذا القول هو قول علماء الشيعة الإمامية.

قال الشيخ الطوسي قدس سره: والمسلم الذي وُلد على الإسلام، ثم ارتد، فقد بانت منه امرأته، ووجب عليها عدة المتوفى عنها زوجها، وقُسِّم ميراثه بين أهله. (النهاية: ٦٦٦).

وقال السيد الخوئي قدس سره: المرتد قسمان: فطري، وملي، فالفطري من انعقدت نطفته وكان أحد أبويه مسلماً، ثم كفر، وفي اعتبار إسلامه بعد البلوغ قبل الكفر قولان، أقربهما العدم، وحكمه أنه يُقتل في الحال، وتعتد امرأته من حين الارتداد عدة الوفاة، ويُقسَّم ميراثه بين ورثته، ولا تسقط الأحكام المذكورة بالتوبة. (منهاج الصالحين ٢٣٤٣).

٩- أن الرجل إذا قَتَل امرأة، فقُتل بها، فالجمهور لم يوجبوا على أولياء المرأة شيئاً، ونقلوا عن أمير المؤمنين عليه السلام أن عليهم أن

يدفعوا نصف الدية لولي الرجل المقتول.

قال ابن رشد: وأما قتل الذكر بالأنثى فإن ابن المنذر وغيره ممن ذكر الخلاف حكىٰ أنه إجماع، إلا ما حُكي عن علي من الصحابة وعن عثمان البتي أنه إذا قُتل الرجل بالمرأة كان على أولياء المرأة نصف الدية. (بداية المجتهد ٤/ ٢٢٨).

وبهذا القول أفتى فقهاء الشيعة الإمامية.

قال الشيخ الطوسي ﷺ: إذا قتل رجل امرأة عمداً، وأراد أولياؤها قتله، كان لهم ذلك إذا ردّوا على أوليائه ما يفضل عن ديتها، وهو نصف دية الرجل، خمسة آلاف درهم، أو خمسمائة دينار، أو خمسون من الإبل، أو خمسمائة من الغنم، أو مائة من البقر، أو مائة من الحلل. فإن لم يردّوا ذلك لم يكن لهم القوَد على حال. فإن طلبوا الدية، كان لهم عليه دية المرأة على الكمال، وهو أحد هذه الأشياء التي ذكرناها. (النهاية: ٧٤٧).

وقال السيد الخوئي ﷺ: أن ولي المقتول إذا لم يتمكن من الاقتصاص إلا بدفع نصف الدية لا يتعيَّن فيه القصاص حتى يُلزم بدفع نصف الدية، كما إذا قتل رجل امرأة، فإن ولي المرأة إذا أراد الاقتصاص لزمه دفع نصف الدية إلى أولياء المقتص منه، ولكنه لا يُلزم بذلك، بل له مطالبة الدية من القاتل. (مباني تكملة المنهاج ٢/ ٢٨).

ولو تتبعنا أمثال هذه الفتاوى لوجدنا غير ما نقلناه، وهو

كافٍ في الدلالة على أن الشيعة الإمامية هم أتباع أئمة أهل البيت عليهم السلام، دون غيرهم الذين اكتفوا في موافقة أهل البيت بالادِّعاء دون حقيقة الموالاة والاتباع.

أهل السنة واتّباع أهل البيت عليهم السلام

زعم ابن حجر الهيتمي المكي (ت ٩٧٣هـ) أن شيعة علي بن أبي طالب عليه السلام هم أهل السنة، فإنه بعد أن ذكر جملة من فضائل أهل البيت عليهم السلام، وفضائل محبِّيهم وشيعتهم نفى محبة الشيعة والرافضة لأهل البيت، فقال: ولا تتوهَّم الرافضة والشيعة قبَّحهم الله من هذه الأحاديث أنهم محبُّو أهل البيت؛ لأنهم أفرطوا في محبَّتهم، حتى جرَّهم ذلك إلى تكفير الصحابة وتضليل الأمة. (الصواعق المحرقة ٢/ ٤٤٨).

ثم قال: وشيعته [أي شيعة علي عليه السلام] هم أهل السنة؛ لأنهم الذين أحبّوه كما أمر الله ورسوله، وأما غيرهم فأعداؤه في الحقيقة؛ لأن المحبة الخارجة عن الشرع، الجائرة عن سنن الهدى، هي العداوة الكبرى، فلذا كانت سبباً لهلاكهم. (نفس المصدر ٢/ ٤٤٩).

وما قاله ابن حجر مردود؛ لأنا وإن كنا لا نشك في أن أهل السنّة يحبّون أهل البيت عليهم السلام كما يحبّون غيرهم، إلا أنهم لا يظهر منهم أي ولاء أو متابعة لأهل البيت عامة، ولا لعلي عليه السلام خاصة، بل ما يظهر منهم خلاف ذلك.

ويتَّضح هذا الذي قلناه ببيان أمور:

أولاً: انصراف أهل السنّة عن أخذ علوم أهل البيت عليهم السلام واكتساب معارفهم وتدوين فتاواهم، فإنا لا نكاد نجد في كتب الفقه المهمة، كالمغني لابن قدامة، والمبسوط للسرخسي، والمحلَّى لابن حزم وغيرها، أو في كتب علم الكلام المشهورة كالمواقف للإيجي، والملل والنحل للشهرستاني، والفصل لابن حزم وغيرها، أو في كتب التفسير المعروفة كتفسير الطبري، وتفسير القرطبي، وتفسير ابن كثير، وزاد المسير لابن الجوزي، وغيرها، لا نكاد نجد قولاً يُنقل عن إمام من أئمة أهل البيت عليهم السلام.

كما أنَّا لم نجد في كتب الحديث المشهورة من مرويات أهل البيت عليهم السلام إلا القليل النادر الذي لا يكاد يُذكر، وهذا يدل على أن غيرهم مقدَّم عليهم عندهم في هذا الشأن.

حتى إن البخاري الذي روى في كتابه الصحيح عن بعض الخوارج كعمران بن حطان، وعن بعض النواصب كحريز بن عثمان الحمصي، وعن بعض المرجئة كشبابة بن سوار، وبعض القدرية كداود بن الحصين، فإنه لم يرو عن جعفر الصادق عليه السلام حديثاً واحداً، بل لم يرو عن الحسن بن علي عليه السلام حديثاً قط، مع أنه روى عن أبي سفيان، وابنه معاوية، وعن عمرو بن العاص، ومروان بن الحكم، والمغيرة بن شعبة، وسمرة بن جندب وغيرهم.

فأي موالاة لأهل البيت هذه إذا كان أهم كتب الحديث عند أهل السنة خالياً من رواياتهم، ومملوءاً بروايات أعدائهم؟!

وثانياً: ردّ أهل السنّة أقوال أئمة أهل البيت عليهم السلام إذا خالفت أقوال غيرهم.

وقد سبق أن ذكرنا[1] نماذج متعددة لجملة من فتاوى أئمة أهل البيت عليهم السلام التي خالفهم فيها جمهور أهل السنة، أو بعض أئمة مذاهبهم، كالجهر بالتسمية في الصلوات الجهرية والإخفاتية، المروي عن أمير المؤمنين عليه السلام، وجواز رمي الجمرات الثلاث قبل الزوال في أيام التشريق، المنقول عن الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام وغير ذلك.

ومع ذلك فإن جمهور أهل السنّة خالفوا العترة النبوية في هذه المسائل وغيرها، فكيف يمكن لهم أن يدّعوا موالاة أهل البيت عليهم السلام والحال هذه؟!

ثالثاً: حكم أهل السنة بأن التشيّع لأهل البيت منقصة قادحة في وثاقة الراوي، ولهذا ضعَّفوا كثيراً من الرواة لأجل موالاتهم لأهل البيت عليهم السلام، فطرحوا رواياتهم وإن كانوا ثقات أثباتاً، ونبزوهم بالرفض، ووصفوهم بما لا يحسن من قبيح الصفات.

ومن الأوصاف الغريبة التي قالوها في شيعة أهل البيت عليهم السلام ما حكاه الذهبي في ترجمة عمران بن مسلم الفزاري عن أبي أحمد الزبيري الذي وصف الراوي المذكور بأنه رافضي كأنه جرو كلب. إلا أن الذهبي لم يقنع بذلك، فقال معقّباً: قلت: خراء

---

(١) راجع صفحة ١١٤ وما بعدها.

الكلاب كالرافضي. (ميزان الاعتدال ٣/ ٢٤٢).

بل صار كل من يحبّهم، ويروي فضائلهم، أو ينقل مآثرهم وينوّه بذكرهم، شيعيًّا، مع عدّهم التشيع صفة قادحة في الراوي.

ومن شواهد ذلك ما ذكره الذهبي في ترجمة الحاكم الحسكاني، عبيد الله بن عبد الله بن أحمد القرشي العامري النيسابوري، حيث قال: ووجدتُ له مجلساً يدل على تشيّعه وخبرته بالحديث، وهو تصحيح خبر ردّ الشمس لعلي رضي الله عنه وترغيم النواصب الشُمْس[1]. (تذكرة الحفاظ ٣/ ١٢٠٠).

فانظر كيف رماه بالتشيّع لمجرد تصحيح حديث في فضل علي عليه السلام مع اعترافه له بخبرته في الحديث.

ولأجل هذا كله تحامى كثير من الحفَّاظ والمحدِّثين عن رواية فضائل أهل البيت عليهم السلام عموماً، وأمير المؤمنين عليه السلام خصوصاً تحاشياً عن التهمة، وخوفاً من العامَّة، وحذراً من بطش الخلفاء والولاة.

قال ابن قتيبة: تحامى كثير من المحدّثين أن يحدّثوا بفضائله [يعني عليًّا] كرّم الله وجهه، أو يُظهروا له ما يجب له...

إلى أن قال: وأهملوا مَن ذكره، أو روى حديثاً من فضائله، حتى تحامى كثير من المحدّثين أن يتحدَّثوا بها، وعُنوا بجمع فضائل عمرو بن العاص ومعاوية، كأنهم لا يريدونهما بذلك وإنما يريدونه.

---

(١) النواصب الشمس: أي المظهرين للعداوة.

(الاختلاف في اللفظ: ٤١).

وقال الذهبي في ترجمة الحافظ ابن السقاء، وهو عبد الله بن محمد بن عثمان الواسطي: إنه أملى حديث الطير في واسط، فلم تحتمله نفوسهم، فوثبوا عليه، وأقاموه، وغسلوا موضعه. (تذكرة الحفاظ ٣/ ٩٦٦).

وقال ابن حجر في ترجمة نصر بن علي بن نصر بن علي بن صهبان الجهضمي: إنه لما حدَّث بحديث علي بن أبي طالب أن رسول الله ﷺ أخذ بيد حسن وحسين، فقال: «من أحبَّني وأحبَّ هذين وأباهما وأمّهما كان في درجتي يوم القيامة»، أمَر المتوكل بضربه ألف سوط، فكلَّمه فيه جعفر بن عبد الواحد، وجعل يقول له: «هذا من أهل السنّة»، فلم يزل به حتى تركه. (تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٨٤).

وأما من يفضّل أهل البيت عليهم السلام على غيرهم، كأبان بن تغلب مثلاً الذي كان يفضّل أمير المؤمنين عليه السلام على أبي بكر وعمر، فهو شيعي جلد كما قال الذهبي، وغالياً في التشيع كما وصفه بذلك ابن عدي، وزائغ مجاهر كما نعته بذلك السعدي، مع كونه صدوقاً، قد وثَّقه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبو حاتم. (راجع ترجمته في ميزان الاعتدال ١/ ١١٨).

رابعاً: حكمهم بأن سبّ علي عليه السلام ولعنه وبغضه غير قادح في وثاقة الراوي، دون سَبّ مَن تقدَّمه من الخلفاء. فحكموا بوثاقة

جمع عُرفوا ببغض علي عليه السلام، واشتهر عنهم التجاهر بلعنه وسبّه وعداوته.

وهم كثير يعرفهم المتتبِّع في كتب الحديث والرجال، منهم:

١- **حريز بن عثمان الرحبي الحمصي**: روى له البخاري والأربعة، سُئِل أحمد بن حنبل عنه فقال: ثقة ثقة، وقال: ليس بالشام أثبت من حريز، وثَّقه ابن معين، ودحيم، وأحمد بن أبي يحيى، والمفضل بن غسان، والعجلي، وأبو حاتم، وابن عدي، والقطان.

قال ابن المديني: لم يزل من أدركناه من أصحابنا يوثِّقونه. كان يلعن أمير المؤمنين عليه السلام، وينتقصه وينال منه. قال ابن حبان: كان يلعن عليًّا بالغداة سبعين مرة، وبالعشي سبعين مرة. (تهذيب التهذيب ٢/ ٢٠٧).

٢- **عبد الله بن شقيق العقيلي**: روى له البخاري، والترمذي، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجة، ووثّقه يحيى بن معين، وأبو حاتم، وابن خراش، وابن حبان، وأبو زرعة، والعجلي، وغيرهم. قال أحمد بن حنبل: ثقة، وكان يحمل على علي. وقال ابن سعد: كان ابن شقيق عثمانياً، وكان ثقة في الحديث. (المصدر السابق ٥/ ٢٢٣).

٣- **الحصين بن نمير الواسطي**: روى له البخاري، وأبو

داود، والنسائي، والترمذي، ووثَّقه ابن معين، والعجلي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وابن حبان، كان يحمل على علي عليه السلام. (نفس المصدر ٢/ ٣٣٧).

٤- **محمد بن زياد الألهاني**: روى له البخاري والأربعة، ووثّقه أحمد، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن معين، وابن حبان. قال الحاكم: اشتهر عنه النصب كحريز بن يزيد. (نفس المصدر ٩/ ١٥٠).

وغير هؤلاء كثير ممن نصّوا على نصبهم وسوء حالهم، ومع ذلك قالوا بوثاقتهم، وصحَّحوا رواياتهم، وأخرجوها في صحاحهم وغيرها، مع ما ثبت من قول النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام: «لا يحبّك إلا مؤمن، ولا يبغضك إلا منافق» (صحيح مسلم ١/ ٨٦).

وقوله صلى الله عليه وآله: «من أحبَّ عليًّا فقد أحبَّني، ومن أبغض عليًّا فقد أبغضني». (صحَّحه الحاكم في المستدرك ٣/ ١٣٠، على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي. مجمع الزوائد ٩/ ١٣٢. وقال: إسناده حسن. وصحَّحه الألباني في صحيح الجامع الصغير ٢/ ١٠٣٤، وسلسلة الأحاديث الصحيحة ٣/ ٢٨٧).

وقوله صلى الله عليه وآله: «مَن سبَّ عليًّا فقد سبّني، ومَن سبَّني فقد سبَّ الله تعالى»، (صحَّحه الحاكم في المستدرك ٣/ ١٢١، ووافقه الذهبي. مسند أحمد بن حنبل ٦/ ٣٢٣. مجمع الزوائد ٩/ ١٣٠ ووثق رجاله).

والأحاديث الصحيحة الدالة على وجوب محبَّة علي عليه السلام، وحرمة سبِّه، وبغضه، وحربه، ومعاداته، كثيرة مشهورة، لا حاجة لاستقصائها.

والذي يظهر أنهم عدّوا هؤلاء مجتهدين متأوّلين، لهم أجر واحد في سبّ علي عليه السلام ولعنه؛ لأنهم إذا حكموا بأن الذين حاربوا عليًّا عليه السلام مجتهدون مأجورون، وأن من قتله كان متأوِّلاً، فمن سبّه ولعنه أولى بهذا العذر ممن قاتله أو شرك في دمه.

ولكن في نفس الوقت لم يروا لمن سبّ أبا بكر، وعمر، وعثمان، ومعاوية، وعمرو بن العاص، وغيرهم، عذراً يُعذر به، أو محملاً صحيحاً يُحمل عليه، مِن تأوُّلٍ، أو شبهة، أو غيرهما مما يمنع من التهجّم عليه والوقيعة فيه.

بل إن مجرد سبّ واحد ممن تقدَّم عليًّا عليه السلام من الخلفاء كافٍ في سقوط العدالة واختلال الوثاقة، بل منهم من حكم بلزوم قتله حدًّا، كالتقي السبكي وغيره. (راجع خاتمة الصواعق المحرقة: ٢٨٨).

ولهذا ردّوا روايات الروافض الذين يقعون في أبي بكر وعمر، دون النواصب الذين يقعون في علي وأهل بيته عليهم السلام.

قال شمس الدين الذهبي: إن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرّف...

إلى أن قال: ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل والغلو فيه،

والحط على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يُحتجُّ بهم ولا كرامة...

وقال: فالشيعي الغالي في زمان السلف وعُرْفهم هو من تكلّم في عثمان، والزبير، وطلحة، ومعاوية، وطائفة ممن حارب عليًّا رضي الله عنه، وتعرَّض لسبّهم. والغالي في زماننا هو الذي يكفّر هؤلاء السادة، ويتبرّأ من الشيخين أيضاً، فهذا ضال معثر. (ميزان الاعتدال ١/ ١١٨).

وقال ابن حجر العسقلاني: التشيّع في عرف المتقدِّمين هو اعتقاد تفضيل علي على عثمان، وأن عليًّا كان مصيباً في حروبه، وأن مخالفه مخطئ، مع تقديم الشيخين وتفضيلهما، وربما اعتقد بعضهم أن عليًّا أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

إلى أن قال: وأما التشيع في عرف المتأخرين فهو الرفض المحض، فلا تقبل رواية الرافضي الغالي ولا كرامة. (تهذيب التهذيب ١/ ٨١ – ٨٢).

وللخروج من هذه المفارقة كفَّروا الروافض، وأخرجوهم من دائرة المسلمين، فلا يصح حينئذ حمل أي فعل لهم على شبهة، أو تأوّل، أو اجتهاد.

قال ابن حجر بعد أن ذكر قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ﴾ الآية: ومن هذه الآية أخذ الإمام مالك في رواية عنه بكفر

الروافض الذين يبغضون الصحابة، قال: لأن الصحابة يغيظونهم، ومن غاظه الصحابة فهو كافر.

قال ابن حجر: وهو مأخذ حسن يشهد له ظاهر الآية، ومن ثم وافقه الشافعي رضي الله عنه في قوله بكفرهم، ووافقه جماعة من الأئمة. (الصواعق المحرقة: ٢٤٣، وراجع تفسير القرآن العظيم ٤/ ٢٠٤).

وقال القرطبي: لقد أحسن مالك في مقالته، وأصاب في تأويله، فمن نقص واحداً منهم، أو طعن عليه في روايته فقد ردّ على الله رب العالمين، وأبطل شرائع الإسلام. (الجامع لأحكام القرآن ١٦/ ٢٩٦).

وقال الفريابي: مَن شتم أبا بكر فهو كافر لا أصلّي عليه. (المغني لابن قدامة ٢/ ٤١٩).

وعندما تتأمل كلماتهم وتدقِّق في عباراتهم تجد أنهم يثبتون هذا الحكم ـ وهو كفر من ينتقص واحداً من صحابة رسول الله صلى الله عليه وآله أو فسقه ـ في حق من ينتقص غير علي عليه السلام، ولعلهم حكموا بذلك لإيجاد ذريعة لتكفير شيعة أهل البيت عليهم السلام وأتباعهم، فهم المرادون بذلك دون غيرهم.

ومن غرائب الأقوال وعجائبها ما قاله ابن تيمية في هذا الشأن، فإنه قال: إن القادحين في علي حتى بالكفر والفسوق والعصيان طوائف معروفة، وهم أعلم من الرافضة وأدين،

والرافضة عاجزون معهم علماً ودنيا، فلا يمكن الرافضة أن تقيم عليهم حجّة تقطعهم بها، ولا كانوا معهم في القتال منصورين عليهم.

إلى أن قال: بخلاف من يكفِّر عليًّا ويلعنه من الخوارج وممن قاتله ولعنه من أصحاب معاوية وبني مروان وغيرهم، فإن هؤلاء كانوا مقرِّين بالإسلام وشرائعه، يقيمون الصلاة، ويؤتون الزكاة، ويصومون رمضان، ويحجّون البيت العتيق، ويحرّمون ما حرّم الله ورسوله، وليس فيهم كفر ظاهر، بل شعائر الإسلام وشرائعه ظاهرة فيهم، معظَّمة عندهم، وهذا أمر يعرفه كل من عرف أحوال الإسلام.

وقال أيضاً: إذا اعتُبر الذين كانوا يبغضونه ـ يعني عليًّا عليه السلام ـ ويوالون عثمان، والذين يبغضون عثمان ويحبّون عليًّا، وُجد هؤلاء خيراً من أولئك من وجوه متعدِّدة، فالمنزّهون لعثمان القادحون في علي أعظم وأدين وأفضل من المنزِّهين لعلي القادحين في عثمان كالزيدية مثلاً، فمعلوم أن الذين قاتلوه ولعنوه وذمّوه من الصحابة والتابعين وغيرهم هم أعلم وأدين من الذين يتولّونه ويلعنون عثمان.

وقال أيضاً: القادحون في علي طوائف متعدِّدة، وهم أفضل من القادحين في أبي بكر وعمر وعثمان، والقادحون فيه أفضل من الغلاة فيه، فإن الخوارج متّفقون على كفره، وهم عند المسلمين

كلهم خير من الغلاة الذين يعتقدون إلهيته أو نبوّته، بل هم والذين قاتلوه من الصحابة والتابعين خير عند جماهير المسلمين من الرافضة الاثني عشرية الذين اعتقدوه إماماً معصوماً. (منهاج السنة ٣/ ٣).

أقول: قوله: «إن من يكفِّر عليًّا ويلعنه من الخوارج وغيرهم مقرِّين بالإسلام وشرائعه...»، وقوله: «وليس فيهم كفر ظاهر» يردّه قول النبي صلى الله عليه وآله: يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمِيَّة». (صحيح البخاري ٢/ ١٠٣٠، ٣/ ١٦٢٨. صحيح مسلم ٢/ ٧٤٠ – ٧٥٠).

وقوله: «ويحرّمون ما حرَّم الله» يردّه أنهم عادوا عليًّا عليه السلام وحاربوه ولعنوه، وهذه كلها من الموبقات العظيمة التي حرّمها الله سبحانه، وحذّر منها النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في الأحاديث المتواترة التي وصلت إليهم، وأقرّوا بصحَّتها هم فضلاً عن غيرهم.

وقوله: «إذا اعتبر الذين يبغضونه...» إلى آخر كلامه يردّه ما صحّ عن النبي صلى الله عليه وآله أن عليًّا عليه السلام لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق، فشتان ما بين المؤمنين الذين يحبّونه، والمنافقين الذين يبغضونه، وحب مبغضيه لغيره لا يخرجهم عن النفاق، كما أن بغض محبِّيه لغيره ممن لم يُنَص على وجوب محبَّتهم لا يخرجهم عن الإيمان؛ لأن ذلك إن كان معصية فهي من المعاصي التي تقع من المؤمنين، ولا تنافي إيمانهم، ويمكن غفرانها لهم.

وقوله: «بل هم ـ يعني الخوارج ـ والذين قاتلوه... خير من الرافضة...» يردّه ما صحَّ عن النبي ﷺ من الأخبار المادحة لشيعته ومحبّيه، والروايات الآمرة بموالاته، وما صحَّ عنه ﷺ في الخوارج أنهم يمرقون من الدين، وأنهم شر الخلق والخليقة، وأن النبي ﷺ لو أدركهم لقتلهم قتل عاد.

فكيف يجرؤ ابن تيمية على مخالفة النصوص الصحيحة الصريحة، فيمدح من ذمَّه النبي ﷺ، ويذم من مدَحه؟! وهل هذا إلا مصداق قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَـٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّـٰغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَـٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ سَبِيلًا ﴿٥١﴾ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَمَن يَلْعَنِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ نَصِيرًا﴾. [النساء: ٥١ - ٥٢].

خامساً: أنهم حكموا بأن الذين حاربوا أمير المؤمنين عليه السلام مجتهدون، وأنهم مأجورون في حربهم له.

قال ابن حزم: إن معاوية رضي الله عنه ومَن معه مخطئون، مجتهدون، مأجورون أجراً واحداً. (الفصل في الملل والأهواء والنحل ٤/ ١٦١).

وقال ابن حجر الهيتمي: وأعداؤه [يعني عليًّا عليه السلام] الخوارج ونحوهم من أهل الشام، لا معاوية ونحوه من الصحابة؛ لأنهم متأوِّلون، فلهم أجر. (الصواعق المحرقة ٢/ ٤٤٩).

وقال: [إن معاوية] لم يقدم على شيء مما صحَّ عنه إلا بتأوّل

يمنعه من الإثم، بل ووجب له حظ من الثواب.

وقال: فكل من قاتله [يعني عليًّا عليه السلام] من هؤلاء بغاة عليه، لكن مَن عدا الخوارج ـ وإن كانوا مخطئين ـ هم مثابون؛ لأنهم أئمة، فقهاء، مجتهدون، مؤوِّلون تأويلاً محتملاً، بخلاف الخوارج؛ لأن تأويلهم قطعي البطلان. (تطهير الجنان واللسان: ٣٠٢).

وقال أيضاً: إن معاوية وأتباعه مثابون، غير مأثومين بما فعلوه من قتال علي. (المصدر السابق: ٣١٩).

سادساً: أنهم حكموا باجتهاد من قتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام دون من قتل غيره.

قال ابن حزم: لا خلاف بين أحد من الأئمة في أن ابن ملجم قتل عليًّا متأوّلاً، مجتهداً، مقدِّراً أنه على صواب. (تلخيص الحبير ٤/ ٤٦).

وقال الشافعي: وابن ملجم المرادي قتل عليًّا متأوّلاً. (المصدر السابق ٤/ ٤٥).

وقال محمد بن جرير الطبري في التهذيب: لا خلاف بين أحد من الأمة أن ابن ملجم قتل عليًّا متأوِّلاً، مجتهداً، مقدّراً أنه على صواب. (السنن الكبرى ٨/ ٥٨).

وأما الذين قتلوا واحداً من الخلفاء السابقين فزعموا أنهم لا حق لهم في تأوّل ولا اجتهاد، فهم كفرة هالكون.

أما قاتل عمر فقالوا عنه: «إنه غلام مجوسي»، مع أن النبي

ﷺ أمر المسلمين بإخراج المشركين من جزيرة العرب، فقد أخرج البخاري ٢/ ٩٣٨، ومسلم ٣/ ١٢٥٨في صحيحيهما بسندهما عن ابن عباس في حديث رزية الخميس قال: وأوصى [يعني النبي ﷺ] عند موته بثلاث: «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم»، ونسيت الثالثة.

فكيف ترك عمر بن الخطاب رجلاً مجوسيًّا يسكن في المدينة المنورة، ولم يمتثل أمر رسول الله ﷺ فيه؟!

وأما قتلة عثمان بن عفان فقد وصفهم ابن كثير الدمشقي بأوصاف قبيحة جدًّا، فذكر أنهم أجلاف، أخلاط من الناس (البداية والنهاية ٧/ ١٨٤)، مفسدون في الأرض (٧/ ١٩٤)، جهلة، بغاة، متعنّتون، خونة، ظلمة، مفترون. (٧/ ١٩٥).

وقال ابن تيمية: وأما الساعون في قتله [يعني عثمان] فكلهم مخطئون، بل ظالمون، باغون، معتدون. (منهاج السنة ٣/ ٢٠٦).

وقال ابن حزم: وعمار رضي الله عنه قتله أبو الغادية يسار بن سبع السلمي...

إلى أن قال: فأبو الغادية رضي الله عنه متأوِّل، مجتهد، مخطئ فيه، باغ عليه، مأجور أجراً واحداً، وليس هذا كقتلة عثمان رضي الله عنه؛ لأنهم لا مجال للاجتهاد في قتله؛ لأنه لم يقتل أحداً، ولا حارب، ولا قاتل، ولا دافع، ولا زنا بعد إحصان، ولا ارتد، فيسوِّغ المحاربة تأويل، بل هم فسَّاق، محاربون، سافكون دماً حراماً عمداً، بلا تأويل، على

سبيل الظلم والعدوان، فهم فساق ملعونون. (الفصل في الملل والأهواء والنحل ٤/ ١٦١).

قلت: إذا فتحنا باب التأويل والاجتهاد فإنه لا يضيق بقتلة عثمان ولا بقتلة غيره؛ إذ لقائل أن يقول: إن عثمان لما ولّى على الناس من لا يصلح للولاية من الأمويين وأشباههم، حتى كثر ظلم هؤلاء الولاة الذين ضجَّ الناس منهم، وأبىٰ عثمان أن يعزلهم، أو يتنحَّى عن الخلافة ليقوم بالأمر من تكون خلافته فرجاً للعباد والبلاد، لما رأى هؤلاء كل ذلك عمدوا إلى قتل عثمان دفعاً للظلم الذي لا يندفع إلا به، فهم متأوِّلون، لهم أجر واحد، أو أجران.

سابعاً: إنكارهم جملة كبيرة من فضائل علي عليه السلام.

ويتضح ذلك ببيان أمور:

١ - أن بعض علماء أهل السنة أنكروا جملة وافرة من فضائل أمير المؤمنين عليه السلام، حتى قال ابن حزم الأندلسي: والذي صحَّ من فضائل علي فهو قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله، ويحبّه الله ورسوله»، وهذه صفة واجبة لكل مؤمن وفاضل. وعهده عليه السلام أن عليًّا لا يحبّه إلا مؤمن، ولا يبغضه إلا منافق. وقد صحَّ مثل هذه في الأنصار رضي الله عنهم أنه لا يبغضهم من يؤمن بالله واليوم الآخر. وأما «من كنت مولاه فعلي مولاه» فلا يصح من طريق الثقات أصلاً، وأما سائر الأحاديث التي تتعلق بها

الرافضة فموضوعة، يعرف ذلك من له أدنى علم بالأخبار ونقلها. (الفصل في الملل والأهواء والنحل ٤/ ١٤٧).

قلت: حديث: «من كنت مولاه فعلي مولاه» صحَّحه كثير من أعلام أهل السنة، كالترمذي في سننه ٥/ ٦٣٣، والحاكم في المستدرك ٣/ ١٠٩، ١١٠، والذهبي في تلخيصه، وفي تاريخ الإسلام ٢/ ٦٢٩، والملا علي القاري في مرقاة المفاتيح ١٠/ ٤٦٤، وابن حجر الهيتمي في الصواعق المحرقة: ١٤٩، قال: إن كثيراً من طرقه صحيح أو حسن. وابن عبد البر في الاستيعاب ٣/ ٣٦، والهيثمي في مجمع الزوائد ٩/ ١٠٤-١٠٨، والألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤/ ٣٤٣، وصحيح الجامع الصغير ٢/ ١١١٢.

ونصَّ على تواتره: السيوطي في قطف الأزهار المتناثرة: ٢٧٧، والكتاني في نظم المتناثر: ٢٠٦، والزبيدي في لقط اللآلئ المتناثرة: ٢٠٥، والحافظ شمس الدين الجزري في أسنى المطالب: ٥، والألباني في سلسلته الصحيحة ٤/ ٣٤٣.

ومع ذلك فإن جمعاً من علماء أهل السنة عمدوا من أجل الرد على حجج الشيعة في إثبات إمامة علي عليه السلام إلى إنكار فضائله، وجحد مآثره، فكذَّبوا هذا الحديث وغيره من الأحاديث الصحيحة الواردة في فضله، كيداً لشيعته، وميلاً عن متابعته عليه السلام ومشايعته، والله المستعان على ما يصفون.

٢- تضعيف كثير من الأحاديث الصحيحة الواردة في فضل علي وأهل بيته عليهم السلام، وقد وقع في هذه الطامة أكثر من كتب في نقد عقائد الشيعة أو الرد عليها.

ولا بأس أن نأخذ ابن تيمية مثالاً لإيضاح هذا المسلك الذي نهجه بعض كُتَّاب أهل السنة، فإن ابن تيمية عمد إلى بعض الأحاديث الصحيحة الواردة في فضل علي عليه السلام فردَّها بلا مستند صحيح.

وقد اعترف بذلك ابن حجر العسقلاني في ترجمة ابن المطهَّر الحلي، إذ قال: صَنَّف [أي ابن المطهر] كتاباً في فضائل علي رضي الله عنه، نقضه الشيخ تقي الدين ابن تيمية في كتاب كبير...

إلى أن قال: لكن وجدته كثير التحامل إلى الغاية في رد الأحاديث التي يوردها ابن المطهر، وإن كان معظم ذلك من الموضوعات والواهيات، لكنه ردَّ في ردِّه كثيراً من الأحاديث الجياد... وكم من مبالغة لتوهين كلام الرافضي [يعني ابن المطهر] أدَّته أحياناً إلى تنقيص علي رضي الله عنه. (لسان الميزان ٦/ ٣١٩).

أقول: من الأحاديث التي ضعَّفها ابن تيمية مع أنها صحيحة، قول النبي صلى الله عليه وآله: ما تريدون من علي؟ إن عليًّا منِّي وأنا منه، وهو ولي كل مؤمن بعدي.

وهو حديث صحيح، أخرجه الترمذي في سننه ٥/ ٦٣٢ وحسَّنه، وأخرجه ابن حبّان في صحيحه (صحيح ابن حبان

بترتيب ابن بلبان ١٥/ ٣٧٣)، والحاكم في المستدرك ٣/ ١١٠، وصحَّحه، ووافقه الذهبي، وأخرجه أحمد في المسند ٤/ ٤٣٧-٤٣٨، ٥/ ٣٥٦، والألباني في سلسلته الصحيحة ٥/ ٢٦١.

قال الألباني بعد أن صحّح هذا الحديث وذكر بعض طرقه: فمن العجيب حقاً أن يتجرّأ شيخ الإسلام ابن تيمية على إنكار هذا الحديث وتكذيبه في منهاج السنة ٤/ ١٠٤ كما فعل بالحديث المتقدم هناك...

إلى أن قال: فلا أدري بعد ذلك وجه تكذيبه للحديث، إلا التسرّع والمبالغة في الرد على الشيعة. (سلسلة الأحاديث الصحيحة ٥/ ٢٦١-٢٦٤).

وقال أيضاً بعد أن صحَّح حديث «من كنت مولاه فعليٌّ مولاه»، ونصَّ على تواتره وخرَّج طرقه: كان الدافع لتحرير الكلام على هذا الحديث وبيان صحّته أنني رأيت شيخ الإسلام ابن تيمية قد ضعَّف الشطر الأول من الحديث[1]، وأما الشطر الثاني فزعم أنه كذب، وهذا من مبالغته الناتجة في تقديري من تسرّعه في تضعيف الأحاديث قبل أن يجمع طرقها، ويدقِّق النظر فيها، والله المستعان. (سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤/ ٣٣٤).

٣- تأويل الأحاديث الواردة في فضل علي عليه السلام بما يخرجها

---

(١) الشطر الأول هو «من كنت مولاه فعلي مولاه»، والشطر الثاني هو «اللهم والِ من والاه، وعادِ من عاداه».

عن أن تكون فضيلة له، وقد تقدَّم شيء من هذه التأويلات في كلام ابن حزم.

ومن هنا نلاحظ أنه مع كثرة الأحاديث الصحيحة الدالة دلالة واضحة على خلافة علي عليه السلام وأفضليّته على غيره، إلا أن يد التأويل حاولت محو هذه الأفضلية، ورفع تلك الدلالة، فصارت تلك الأحاديث عند كثير من الناس جوفاء لا معنى مهماً لها.

وقول النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام: «يا علي أنت ولي كل مؤمن بعدي» مع أنه يدل دلالة واضحة على ثبوت الولاية لعلي عليه السلام، إلا أن القوم صرفوه عن معناه الدال على أولوية علي عليه السلام بالخلافة إلى معنى آخر غير ذي شأن، إذ زعموا أن الولي هنا بمعنى الناصر أو المحب. وعليه فلست أدري ما معنى ثبوت نصرة علي عليه السلام أو محبته للمؤمنين بعد حياة النبي صلى الله عليه وآله مع أنهما كانتا ثابتتين له في حياته.

وقول النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام أيضاً: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي» مع أنه يدل دلالة واضحة على خلافته عليه السلام، إلا أن القوم صرفوه أيضاً إلى معنى آخر غير مهم؛ إذ زعموا أنه عليه السلام بمنزلة هارون في أن موسى عليه السلام استخلفه على قومه لما ذهب إلى الميقات من غير أن يكون خليفته من بعده، مع أن كتاب الله العزيز أوضح هذه المنزلة، فبيَّن سبحانه وتعالى أن هارون كان وزيراً لموسى عليه السلام، بقوله سبحانه: ﴿وَٱجۡعَل لِّي وَزِيرٗا مِّنۡ أَهۡلِي ﴿٢٩﴾ هَٰرُونَ أَخِي ﴿٣٠﴾ ٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ أَزۡرِي ﴿٣١﴾ وَأَشۡرِكۡهُ فِيٓ أَمۡرِي﴾

[طه: ٢٩-٣٢]، وبقوله عزَّ شأنه: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلْنَا مَعَهُۥٓ أَخَاهُ هَٰرُونَ وَزِيرًا ﴾ [الفرقان: ٣٥].

وأوضح أنه خليفته في قومه، فقال سبحانه: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَٰرُونَ ٱخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ [الأعراف: ١٤٢].

فأي دليل أوضح من هذا؟!

مخالفات واضحة لأهل البيت عليهم السلام

لم أعثر بحسب اطلاعي على من يدَّعي من علماء أهل السنة، وغيرهم من أتباع الطوائف الإسلامية الأخرى من غير الشيعة أنهم متمسِّكون بأهل البيت عليهم السلام، وتابعون لهم، ومقلِّدون لهم.

وأهل السنة يصرِّحون بأنهم قلّدوا في عقائدهم: أحمد بن حنبل، أو أبا الحسن الأشعري، أو أبا منصور الماتريدي، وأخذوا أحكامهم الفقهية من أئمة المذاهب الأربعة المعروفة التي يتمذهب بها أكثر أهل السنة في جميع بلدانهم، وأما السلفيون فقلَّدوا في عقائدهم وأحكامهم أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (٦٧١-٧٢٨هـ).

ولكن ابن تيمية ادَّعى ـ كما يفهم من كلامه ـ أن أهل البيت عليهم السلام لا يختلفون في عقيدتهم ولا في أحكامهم عما عليه أهل السنة، فإنه في ردّه على العلامة الحلي قدس سره الذي قال: «إن الشيعة الإمامية أخذوا مذهبهم عن الأئمة المعصومين، المشهورين بالفضل، والعلم، والزهد، والورع، والاشتغال في كل وقت بالعبادة، والدعاء، وتلاوة القرآن... إلخ».

قال: لا نسلّم أن الإماميّة أخذوا مذهبهم عن أهل البيت، لا الاثنا عشرية ولا غيرهم، بل هم مخالفون لعلي رضي الله عنه وأئمة أهل البيت في جميع أصولهم التي فارقوا فيها أهل السنة والجماعة:

توحيدهم، وعدلهم، وإمامتهم، فإن الثابت عن علي رضي الله عنه وأئمة أهل البيت من إثبات الصفات لله، وإثبات القدر، وإثبات خلافة الخلفاء الثلاثة، وإثبات فضيلة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وغير ذلك من المسائل كله، يناقض مذهب الرافضة، والنقل بذلك ثابت مستفيض في كتب أهل العلم، بحيث إن معرفة المنقول في هذا الباب عن أئمة أهل البيت يوجب علماً ضروريًّا بأن الرافضة مخالفون لهم، لا موافقون لهم. (منهاج السنة ٤/ ٨).

وكلام ابن تيمية مردود بعدة أمور:

١- أنا أثبتنا فيما تقدّم أن الشيعة الإمامية هم أتباع أهل البيت عليهم السلام، في الأصول والفروع، فراجعه.

٢- أن ابن تيمية لم يطَّلع على مذهب أهل البيت عليهم السلام، ليصحّ له إنكار متابعة الشيعة الإمامية لهم، ولتصحّ دعواه أن أهل البيت موافقون لأهل السنة في توحيدهم، وعدلهم، وإمامتهم؛ فإنه لم ينقل أحد غير الشيعة مذهب أهل البيت عليهم السلام ليعرفه ابن تيمية عن طريقهم، ولا سيما أن ابن تيمية لم يدرك أحداً من أئمة أهل البيت عليهم السلام؛ لأنه عاش في القرنين السابع والثامن.

٣- أن ادّعاء موافقة أهل البيت عليهم السلام لمذاهب أهل السنة لا بد من إثباته بدليل صحيح، وأما الادّعاء المجرَّد فلا قيمة له، وابن تيمية لم يثبت دعواه بأي دليل صحيح، وإنما ادَّعى أن «النقل بذلك ثابت مستفيض في كتب أهل العلم، بحيث إن معرفة المنقول في

هذا الباب عن أئمة أهل البيت يوجب علماً ضروريًّا بأن الرافضة مخالفون لهم لا موافقون لهم»، وهذا لم يثبت، فلا قيمة له؛ فإن أهل السنة لم ينقلوا شيئاً من عقائد أهل البيت عليهم السلام وأحكامهم، لا نقلاً مستفيضاً ولا غير مستفيض.

٤- أن أهل السنة كما أسلفنا آنفاً اختلفوا على مذاهب متفرّقة في أصول الاعتقاد، وفي الفروع الفقهية، فأي مذهب من هذه المذاهب وافقه أهل البيت عليهم السلام في نظر ابن تيمية؟

٥- أن ابن تيمية نفسه قد خالف مذاهب أهل السنة الأخرى كالأشاعرة والماتريدية وغيرها في أهم الأمور، وهي إثبات الصفات، فإنه زعم أن لله تعالى يدين، ورجلين، ووجهاً، وأصابع، وعينين، وزعم أن الله تعالى ينزل إلى السماء الدنيا، ويصعد، ويهرول، ويضحك، ويعجب، ويَمَلّ، وأن له صورة تليق بجلاله، وأن الله خلق آدم على صورته، وما شاكل ذلك من الأمور التي ينكرها علماء أهل السنة، كابن حجر العسقلاني، والنووي، وابن الجوزي، وغيرهم، بل يعدونها تشبيهاً وتجسيماً.

ومما لا نشك فيه أنه لم يثبت عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، ولا عن واحد من أهل بيته عليهم السلام أنهم قالوا في الصفات ما قاله ابن تيمية وأتباعه، بل الثابت عنهم خلافه، وليس هذا موضع بيانه.

وأما القضاء والقدر فإن ابن تيمية وأتباعه يرون أن الله تعالى

هو خالق أفعال العباد.

قال ابن تيمية في عقيدته الواسطية: والعباد فاعلون حقيقة، والله خلق أفعالهم. (شرح العقيدة الواسطية لهراس: ٢٥٩).

قال الشيخ عبد العزيز بن باز: ومن أصول الإيمان الستة: الإيمان بالقدر خيره وشره، فالإنسان ميسَّر ومسيَّر من هذه الحيثية لما خلق له على ما مضى من قدر الله، لا يخرج عن قدر الله...

إلى أن قال: فللعباد إرادة، ولهم مشيئة، وهم فاعلون حقيقة، والله خالق أفعالهم، ... فالعبد له فعل، وله صنع، وله عمل، والله سبحانه هو خالقه، وخالق فعله، وصنعه، وعمله... (مجموع فتاوى ورسائل ابن باز ٨/ ٩٥).

وخلق أفعال العبد يستلزم أن يكون العبد آلة أو كالآلة، فيكون مسلوب الإرادة والاختيار حقيقة، وإن قالوا باختيار العبد كان كلامهم متهافتاً.

وكيف كان فأنَّىٰ لابن تيمية وغيره أن يثبت بدليل صحيح أن أمير المؤمنين وباقي أئمة أهل البيت عليهم السلام كانوا يقولون: إن الله تعالى خلق أفعال العباد؟

وأما أن أهل البيت عليهم السلام كانوا يثبون خلافة الخلفاء الثلاثة، كما يثبتون فضيلة أبي بكر وعمر، فهذا كلام يحتاج إلى إثبات بدليل صحيح، والادّعاء المجرد لا قيمة له، وامتناع أمير المؤمنين عليه السلام عن بيعة أبي بكر مدّة ستة أشهر مروي عن عائشة في

صحيح البخاري ومسلم، فإنها قالت في حديث طويل: أن فاطمة عليها السلام بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، مما أفاء الله عليه بالمدينة، وفدك، وما بقي من خمس خيبر، فقال أبو بكر: إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لا نورث ما تركنا صدقة، إنما يأكل آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم في هذا المال»، وإني والله لا أغيِّر شيئاً من صدقة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن حالها التي كانت عليها في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولأعملن فيها بما عمل به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. فأبى أبو بكر أن يدفع إلى فاطمة منها شيئاً، فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك، فهجرته، فلم تكلّمه حتى توفّيت، وعاشت بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ستة أشهر، فلما توفّيت دفنها زوجها علي ليلاً، ولم يؤذن بها أبا بكر، وصلى عليها، وكان لعلي من الناس وجهٌ حياةَ فاطمة، فلما توفيت استنكر عليٌّ وجوه الناس، فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته، ولم يكن يبايع تلك الأشهر. (صحيح البخاري ٣/ ١٢٨٦، صحيح مسلم ٣/ ١٣٨٠).

وذكر غير واحد من علماء أهل السنة ومؤرّخيهم أن علي بن أبي طالب عليه السلام امتنع عن بيعة أبي بكر ستة أشهر.

منهم: ابن حجر في فتح الباري ٧/ ٣٩٨، ونقله عن المازري. وكذا ذكره العيني في عمدة القاري ١٧/ ٣٤٥، والنووي في شرح صحيح مسلم ١٢/ ٧٧، وابن الأثير في أسد الغابة ٣/ ٣٢٩، وفي الكامل في التاريخ ٢/ ٣٢٥، ٣٣١، وغيرهم.

فإذا كان أمير المؤمنين عليه السلام مقرًّا بصحّة خلافة أبي بكر

وبفضيلته فلم امتنع عن بيعته كل هذه المدة؟!

ثم إن مسلم بن الحجاج روى في صحيحه أن عمر بن الخطاب قال في حديث طويل: فلما توفي رسول الله ﷺ قال أبو بكر: «أنا ولي رسول الله ﷺ»، فجئتما تطلب ميراثك من ابن أخيك، ويطلب هذا ميراث امرأته من أبيها، فقال أبو بكر: قال رسول الله ﷺ: «ما نورث ما تركنا صدقة»، فرأيتماه كاذباً، آثماً، غادراً، خائناً، والله يعلم إنه لصادق، بارّ، راشد، تابع للحق، ثم توفي أبو بكر، وأنا ولي رسول الله ﷺ، وولي أبي بكر، فرأيتماني كاذباً، آثماً، غادراً، خائناً، والله يعلم إني بارّ، راشد، تابع للحق... (صحيح مسلم ٣/ ١٣٧٨).

فإذا كان أمير المؤمنين عليه السلام - باعتراف عمر كما في هذا الحديث - يرى أن أبا بكر وعمر كانا كاذبين، آثمين، غادرين، خائنين، فكيف يمكن القول بأنه كان يرتضي خلافتهما، ويقر بفضيلتهما؟!

ثم إن ابن تيمية لم ينقل لنا بأسانيد صحيحة ما قاله باقي أئمة أهل البيت عليهم السلام في أبي بكر وعمر وعثمان، وظنُّه أنهم يثنون عليهم ويمدحونهم، ويقولون بصحة خلافتهم لا يغني من الحق شيئاً إذا لم يكن ذلك بنقل صحيح معتبر.

٦- أنا لو سلَّمنا أن أهل البيت عليهم السلام وافقوا أهل السنة في الأمور الثلاثة التي ذكرها ابن تيمية، وهي: إثبات الصفات لله،

وإثبات القدر، وإثبات خلافة الخلفاء الثلاثة، إلا أن الموافقة في هذه الأمور لا يستلزم موافقة أهل البيت عليهم السلام لأهل السنة في باقي أصول المذهب وفروعه.

والنتيجة أن ما زعمه ابن تيمية لا يتم، ولم يثبت بدليل صحيح.

خاتمة

بعد هذه الجولة السريعة يتَّضح للقارئ العزيز أن الأدلة الصحيحة الثابتة تدل بوضوح على أن مذهب الشيعة الإمامية هو المذهب الصحيح من بين سائر المذاهب الإسلامية، وأن الشيعة الإمامية هم الناجون دون غيرهم من الطوائف الأخرى، وأما باقي المذاهب بما فيها مذاهب أهل السنة، فلم يقم على صحَّتها دليل، وكل ما ذكروه لا يعدو كونه مجرد دعاوى لا تستند إلى برهان صحيح، ولا تنهض بها حجّة تامَّة.

وبهذه المناسبة فإني أدعو علماء أهل السنة وغيرهم من المفكرين والمثقَّفين، للتعرَّف على مذهب الشيعة الإمامية من خلال الكتب الشيعية المعتمدة التي كتبها أساطين المذهب، في العقيدة والفقه، والأصول، والتفسير، وغيرها.

وندعو من أراد الاطلاع على مذهب الشيعة بموضوعية وإنصاف أن يقرأ الكتب التالية:

١- **كتب العقيدة**: من ضمنها كتاب (كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد) للعلامة الحلي، وكتاب (شرح الباب الحادي عشر) للمقداد السيوري، وكتاب (عقائد الإمامية) للشيخ محمد رضا المظفر.

٢- **كتب أحاديث أئمة أهل البيت** عليهم السلام: منها الكتب الأربعة المشهورة: (الكافي) للشيخ الكليني، و(تهذيب الأحكام)، و(الاستبصار) للشيخ الطوسي، و(من لا يحضره الفقيه) للشيخ الصدوق، وكتاب (وسائل الشيعة) للحر العاملي، وكتاب (الوافي) للفيض الكاشاني، وغيرها.

٣- **كتب الفقه**: منها كتاب (المقنعة) للشيخ المفيد، وكتاب (النهاية) للشيخ الطوسي، وكتاب (شرائع الإسلام) للمحقق الحلي، وكتاب (قواعد الأحكام) للعلامة الحلي، وكتاب (العروة الوثقى) للسيد كاظم اليزدي، وكتاب (منهاج الصالحين) للسيد الحكيم، أو السيد الخوئي، أو غيرهما.

٤- **كتب الفقه الاستدلالي**: ومنها كتاب (مسالك الأفهام) للشهيد الثاني، وكتاب (رياض المسائل) للسيد علي الطباطبائي، وكتاب (جواهر الكلام) للشيخ محمد حسن النجفي، وكتاب (مستمسك العروة الوثقى) للسيد محسن الحكيم، وبحوث السيد الخوئي في الفقه كالتنقيح في شرح العروة الوثقى، ومستند العروة الوثقى وغيرهما.

٥- **كتب أصول الفقه**: منها كتاب (قوانين الأصول) للمحقق القمي، وكتاب (فرائد الأصول) للشيخ الأنصاري، وكتاب (كفاية الأصول) للمحقق الخراساني، وكتاب (فوائد الأصول) للشيخ الكاظمي، وكتاب (دراسات في علم الأصول)

للسيد علي الشاهرودي، و(منتقى الأصول) للسيد عبد الصاحب الحكيم، و(المباحث الأصولية) للشيخ محمد إسحاق الفياض.

٦- **كتب تفسير القرآن**: منها كتاب (التبيان في تفسير القرآن) للشيخ الطوسي، وكتاب (مجمع البيان في تفسير القرآن) للطبرسي، وكتاب (الميزان في تفسير القرآن) للسيد محمد حسين الطباطبائي، وكتاب (مواهب الرحمن في تفسير القرآن) للسيد عبد الأعلى السبزواري.

٧- **كتب علم الرجال**: منها كتاب (الرجال) للنجاشي، و(الفهرست)، و(رجال الطوسي) كلاهما للشيخ الطوسي، وكتاب (تنقيح المقال) للشيخ عبد الله المامقاني، وكتاب (قاموس الرجال) للتستري، وكتاب (معجم رجال الحديث) للسيد الخوئي.

٨- **كتب الخلاف**: منها كتاب (الشافي) للسيد المرتضى، وتلخيصه للشيخ الطوسي، وكتاب (نهج الحق وكشف الصدق) للعلامة الحلي، وكتاب (الغدير) للشيخ عبد الحسين الأميني، وكتاب (المراجعات) للسيد عبد الحسين شرف الدين.

ولا يخفى أن الشيعة لا يعتقدون بسلامة هذه الكتب من الأخطاء والاشتباهات، فإن كل كتاب غير كتاب الله لا يخلو من سهو أو غفلة أو خطأ، ولا يعتقدون خلو كتب الأحاديث المشهورة عندهم من الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة التي لا يعوِّلون عليها ولا يحتجون بها.

وعليه فلا بد من التنبه إلى أنه ليس كل حديث مروي في كتب الشيعة يدل على عقيدة صحيحة عندهم، كما أنه ليس كل قائل من الشيعة يعبِّر عن القول المشهور عند الشيعة.

نسأل الله تعالى أن يجعلنا ممن يستمعون القول فيتَّبعون أحسنه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين.

﴿ وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ وَيَقْطَعَ دَابِرَ ٱلْكَٰفِرِينَ ۝٧ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾

[الأنفال: ٧، ٨]

المصادر

القرآن الكريم.

١- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية: عبيد الله بن محمد بن بطة الحنبلي، تحقيق رضا بن نعسان معطي، دار الراية، الرياض ١٤٠٩هـ.

٢- إحياء علوم الدين: أبو حامد الغزالي، دار المعرفة، بيروت.

٣- الاختلاف في اللفظ: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٥هـ.

٤- أسد الغابة: عز الدين علي بن محمد بن الأثير، تحقيق علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥- أسنى المطالب في مناقب سيدنا علي بن أبي طالب: محمد بن محمد المعروف بابن الجزري، تحقيق الشيخ محمد هادي الأميني، إيران.

٦- الأعلام: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٠م.

٧- اقتضاء الصراط المستقيم: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق محمد حامد الفقي، مصر.

٨- البحر الزخار: أحمد بن يحيى المرتضى، دار الحكمة اليمانية، صنعاء ١٤٠٩هـ.
٩- بداية المجتهد ونهاية المقتصد: محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، تحقيق عبد المجيد طعمة حلبي، دار المعرفة، بيروت ١٤١٨هـ.
١٠- البداية والنهاية: ابن كثير الدمشقي، تحقيق د. أحمد أبو ملحم وجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٥هـ.
١١- بصائر الدرجات: محمد بن الحسن الصفار، مؤسسة الأعلمي، طهران ١٤٠٤هـ.
١٢- تاج العروس: السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق مصطفى حجازي، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت ١٣٨٩هـ.
١٣- تاريخ الإسلام: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٧هـ.
١٤- تاريخ بغداد: أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٥- تثبيت الإمامة: الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم الزيدي، دار الحكمة اليمانية، صنعاء ١٤١٩هـ.
١٦- تذكرة الحفاظ: شمس الدين الذهبي، ط الهند مصورة دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٧- تطهير الجنان واللسان: أحمد بن حجر الهيتمي المكي، (مطبوع

بذيل الصواعق المحرقة)، بيروت.
١٨- التعريفات: الشريف علي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٣هـ.
١٩- تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم): إسماعيل بن كثير الدمشقي، دار الفكر، بيروت ١٤٠١هـ.
٢٠- تفسير الطبري: محمد بن جرير الطبري، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر ١٣٢٣هـ.
٢١- التفسير الكبير: فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٢٢- تلخيص الحبير: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني، المدينة المنورة ١٣٨٤هـ.
٢٣- تلخيص المستدرك: شمس الدين الذهبي، مطبوع بحاشية المستدرك للحاكم النيسابوري، طبع حيدرآباد بالهند.
٢٤- تهذيب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت ١٤٠٤هـ.
٢٥- الجامع الصغير: جلال الدين السيوطي، دار الفكر - بيروت ١٤٠١هـ.
٢٦- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي): محمد بن أحمد القرطبي، دار الشعب، القاهرة ١٣٧٢هـ.
٢٧- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٧هـ.

٢٨- حلية الأولياء: أبو نعيم الأصفهاني، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٥هـ.

٢٩- الخصال: محمد بن علي بن بابويه المعروف بالصدوق، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ١٤١٠هـ.

٣٠- الخلاف: شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم ١٤٠٧هـ.

٣١- در السحابة في مناقب القرابة والصحابة: محمد بن علي الشوكاني، تحقيق د. حسين بن عبد الله العمري، دار الفكر المعاصر ببيروت، ودار الفكر بدمشق ١٤١١هـ.

٣٢- الدر المنثور في التفسير بالمأثور: جلال الدين السيوطي، دار الفكر، بيروت ١٤٠٣هـ .

٣٣- دعوة التقريب من خلال رسالة الإسلام: بأقلام رجال التقريب بين المذاهب الإسلامية، جمعه وأشرف على إعداده محمد محمد المدني، طبع مصر سنة ١٣٨٦هـ.

٣٤- دول الإسلام: شمس الدين الذهبي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ١٤٠٥هـ.

٣٥- رحمة الأمة في اختلاف الأئمة: محمد بن عبد الرحمن الدمشقي، تحقيق الشربجي والنوري، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٤هـ.

٣٦- سلسلة الأحاديث الصحيحة: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض ١٤١٥هـ.

٣٧- سنن ابن ماجة: محمد بن يزيد القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.

٣٨- سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.

٣٩- سنن الترمذي: محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث، بيروت.

٤٠- السنن الكبرى: أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة ١٤١٤هـ.

٤١- سير أعلام النبلاء: شمس الدين الذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٠هـ.

٤٢- شرح السنة: الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق زهير الشاويش، وشعيب الأرناؤط، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٣هـ.

٤٣- شرح العقيدة الواسطية: محمد خليل هراس، دار الهجرة، الرياض ١٤٢٢هـ.

٤٤- شرح صحيح مسلم: محي الدين بن شرف النووي. مصورة دار الفكر، بيروت ١٤٠١هـ.

٤٥- الشريعة: محمد بن الحسين بن عبد الله الآجري، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤١٧هـ.

٤٦- شعب الإيمان: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٠هـ.

٤٧- صحيح ابن حبان (الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان): محمد بن حبان أبو حاتم البستي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٤هـ.
٤٨- صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري، مطابع الشعب، مصر ١٣٧٨هـ، وط مرقمة، مراجعة القطب والبخاري، المكتبة العصرية، بيروت وصيدا ١٤١٨هـ.
٤٩- صحيح الجامع الصغير: صحيح الجامع الصغير: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٦هـ.
٥٠- صحيح سنن ابن ماجة: محمد ناصر الدين الألباني، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض ١٤٠٨هـ.
٥١- صحيح سنن أبي داود: محمد ناصر الدين الألباني، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض ١٤٠٩هـ.
٥٢- صحيح سنن الترمذي: محمد ناصر الدين الألباني، مكتب المعارف للنشر والتوزيع، الرياض ١٤٢٢هـ.
٥٣- صحيح مسلم: صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت.
٥٤- الصواعق المحرقة: أحمد بن حجر الهيتمي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، ط بيروت، وط محققة، تحقيق التركي والخراط، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٧هـ.
٥٥- الطبقات الكبرى: محمد بن سعد، مصورة دار صادر، بيروت.

٥٦- العبر في خبر من غبر: شمس الدين الذهبي، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٥هـ.
٥٧- العروة الوثقى: السيد محمد كاظم اليزدي، طبع النجف الأشرف.
٥٨- عمدة ا لقاري: بدر الدين محمود بن أحمد العيني، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٩م.
٥٩- فتح القدير: محمد بن علي الشوكاني. دار المعرفة، بيروت.
٦٠- الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل: محمد بن علي بن حزم، ط مصر ١٣٢١هـ، وط محققة، تحقيق نصر وعميرة، دار الجيل، بيروت ١٤٠٥هـ.
٦١- فضائل الصحابة: الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤٠٨هـ.
٦٢- فيض القدير: محمد عبد الرؤوف المعروف بالمناوي، ط مصر ١٣٩١هـ.
٦٣- قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة: أحمد بن تيمية الحراني، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٣٩٩هـ.
٦٤- القاموس المحيط: محمد بن يعقوب الفيروزابادي، مطبعة البابي الحلبي بمصر ١٣٧١هـ، ط حديثة، دار الفكر، بيروت ١٤١٥هـ.

٦٥- قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة: جلال الدين السيوطي، تحقيق الشيخ خليل محي الدين الميس، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٥هـ.
٦٦- الكافي: الشيخ محمد بن يعقوب الكليني، تحقيق علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران ١٣٨٨هـ.
٦٧- الكامل في التاريخ: عز الدين علي بن أبي الكرم المعروف بابن الأثير، دار صادر، بيروت ١٤٠٢هـ.
٦٨- كتاب المحتضرين: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت ١٤١٧هـ.
٦٩- لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي، دار صادر، بيروت.
٧٠- لسان الميزان: أحمد بن حجر العسقلاني. ط حيدرآباد، الهند ١٣٣١هـ.
٧١- لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٥هـ.
٧٢- لوامع الأنوار البهية: محمد بن أحمد السفاريني، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٥هـ.
٧٣- المبسوط: شمس الدين السرخسي، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٤هـ.

٧٤- المبسوط: محمد بن الحسن الطوسي، تعليق السيد محمد تقي الكشفي، المكتبة المرتضوية، طهران.
٧٥- مجمع الزوائد: علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الريان للتراث بالقاهرة، ودار الكتاب العربي ببيروت ١٤٠٧هـ.
٧٦- مجموع فتاوى ورسائل ابن باز: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض ١٤٢١هـ.
٧٧- المحلى: علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، تحقيق عبد الغفار البنداري، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٨هـ.
٧٨- مختصر إتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٧هـ.
٧٩- مرآة العقول: المولى محمد باقر المجلسي، دار الكتب الإسلامية، طهران ١٤٠٤هـ.
٨٠- المراجعات: السيد عبد الحسين شرف الدين الموسوي، دار البيان العربي، بيروت ١٤١٠هـ.
٨١- مرقاة المفاتيح في شرح مشكاة المصابيح: الملا علي القاري، تحقيق صدقي محمد جميل العطار، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.
٨٢- المستدرك على الصحيحين: محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، ط حيدر آباد.

٨٣- المسند: أحمد بن محمد بن حنبل، مصورة دار صادر، بيروت عن طبعة بولاق، ط مرقمة رقّمها محمد عبد السلام عبد الشافي.
٨٤- مشكاة المصابيح: محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٥هـ.
٨٥- المطالب العالية: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار المعرفة، بيروت.
٨٦- معاني الأخبار: محمد بن علي بن بابويه (الشيخ الصدوق)، تحقيق علي أكبر الغفاري، دار المعرفة، بيروت ١٣٩٩هـ.
٨٧- المعجم الأوسط: سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق عوض الله والحسيني، دار الحرمين، القاهرة ١٤١٥هـ. ط أخرى تحقيق محمد حسن الشافعي، دار الفكر، عمّان ١٤٢٠هـ.
٨٨- المعجم الكبير: سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، دار العلوم والحكم، الموصل ١٤٠٤هـ.
٨٩- المغني: عبد الله بن أحمد بن قدامة، دار الفكر - بيروت ١٤٠٤هـ.
٩٠- مقدمة ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح، دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٨هـ.
٩١- مقدمة ابن خلدون: عبد الرحمن بن خلدون، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.

٩٢- الملل والنحل: محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، دار المعرفة، بيروت.
٩٣- المنتقى من منهاج الاعتدال: شمس الدين محمد بن عثمان الذهبي، تحقيق محب الدين الخطيب، طبع مصر.
٩٤- منهاج السنة النبوية: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر ١٣٢٢هـ.
٩٥- منهاج الصالحين: السيد أبو القاسم الخوئي، دار الزهراء، بيروت.
٩٦- المواقف: عبد الرحمن بن محمد الإيجي، مصورة عالم الكتب، بيروت.
٩٧- الموطأ: مالك بن أنس، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٥هـ.
٩٨- ميزان الاعتدال: شمس الدين الذهبي، دار المعرفة ـ بيروت.
طبعة أخرى تحقيق معوض وعبد الموجود، دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٦هـ.
٩٩- نظم المتناثر من الحديث المتواتر: جعفر بن إدريس الشهير بالكتاني، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٣هـ.
١٠٠- النهاية: الشيخ محمد بن الحسن الطوسي، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٠هـ.

محتويات الكتاب



هذا الكتاب

بحث المؤلف في هذا الكتاب مسألة اختيار المذهب الصحيح من بين المذاهب الإسلامية المعاصرة، وبيّن أنّ المذهب الصحيح هو واحد من هذه المذاهب، وأنّه هو الذي قامت عليه الأدلة الصحيحة، دون غيره من المذاهب التي لم يقم على صحتّها دليل، واستدل المؤلف على ما ذهب إليه بأربعة عشر دليلا، ودفع أهم الشبهات والإشكالات التي ذكرها المخالفون، وخلص إلى القول بأنّ أتباع هذا المذهب هم الناجون دون غيرهم....